الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد ومالية دولية

بعنـــــــــــــــــوان

أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015)

من إعداد الطلبة :

- **تومي خالد**
- **معطى هجيرة**

تحت إشراف الاستاذ :

نعجة عبد الرحمن

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ ..... رئيسا

الأستاذ ..... مشرفا ومقررا

الأستاذ ..... ممتحن

الأستاذ ..... ممتحن

السنة الجامعية 2017/2016

السنة الجامعية : 2017/2016سس

إهداء

الحمد لله الواحد المعبود، عم بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود.

افتتح بحمده الكلام، وبحمده أفضل ما جرت به الأقلام، احمده على توفيقه .

إلى الحبيب المشفع ونور الهدى محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى أغلى ما في الوجود وأحلى من عطر الورود. و إلى التي تحلو بها الحياة .. أمي الغالية حفظها الله.

إلى الذي سيرني شاب ناشئ على حب الله وحب رسول الله صلى اله عليه وسلم .. أبي الغالي رحمه الله.

إلى سبيل النجاح وسر الفلاح، ازف أجمل ما تحمله عبارات الود اخوتي

إلى كل قلب مؤمن يحب ربنا ويحب رسولنا صلى الله عليه وسلم، ويحبنا

اللهم اجعل بهؤلاء في جنة الرضوان".

آمين

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

خالد

- تشكرات-

الحمد لله الذي خلق الكون ونظمه، وخلق الإنسان وعلمه وكرمه، وسن الدين ونظمه، ووضع البت وحرمه، ونادى موسى وكلمه، وأرسل محمدا بالحق وعلمه، سبحانه ما أعلى مكانه وأعظمه، وما أكثر جوده وأكرمه.

نتقدم بأسمي عبارات التقدير إلى كل من حمل القلم وبه علم وفهم ، وأنار دور الجهل بعلمه وتكرم.

إلى الأستاذ الفاضل " نعجة عبد الرحمن " حفظه الله ورعاه وسدد خطاه الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وكان لنا خير مرشد وموجه .

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، و إلى جميع موظفي المكتبة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

ومن يأبى صعود الجبال

يعيش أبد الدهر بين الحفر

الملـخـــص

يعتبر الانفتاح التجاري العصب والشريان الأساسي للنمو الاقتصادي ، و هذا ما فسرته العديد من النظريات الاقتصادية ، بالإضافة إلى الدراسات التي أجريت على العديد من الدول و التي أكدت انه كلما حررت الدولة تجارتها كلما زاد نموها و تطورها.

جاءت دراستنا لتوضيح أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. فالجزائر كغيرها من الدول التي سايرت التطورات الاقتصادية غيرت مسار اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق حاولت تبني سياسة الانفتاح التجاري. إن مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته الجزائر في الآونة الأخيرة كان نتيجة اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية. في حين أن أثر عائدات الصادرات خارج القطاع النفطي مازالت ضعيفة حيث أنها لم تتجاوز 5% هذا ما سنحاول إثباته بالدراسة القياسية للفترة الممتدة مابين 1990-2014.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري ، النمو الاقتصادي ، الصادرات خارج المحروقات.

Résumé: L’ouverture du commerce est considérée comme le nerf principal de la croissance économique. , De nombreuses théories économiques l’attestent ainsi que des études sur le phénomène dans de nombreux pays qui ont conclu à la corrélation entre la libéralisation du commerce et la croissance et le développement économique.

Ainsi, notre étude essaie de clarifier l'impact de l'ouverture du commerce extérieur hors hydrocarbures de l'économie algérienne. L’Algérie, à l’instar des pays ayant connu un revirement de leurs économies du dirigisme à l’économie de marché, a opté une politique de libéralisation de son commerce extérieur. Les récents niveaux de croissance réalisés par l’Algérie reposent quasi exclusivement sur l’exportation des hydrocarbures alors que les revenus hors hydrocarbures restent faibles en ne dépassant pas le seuil des 5%. C’est ce que nous allons essayer de confirmer à travers cette étude économétrique de la période 1990- 2014.

Mots-clés: l'ouverture des échanges, la croissance économique, les exportations hors hydrocarbures.

العنوان الصفحة

كلمة الشكر.....

الإهداء.....

الملخص.....

قائمة المحتويات.....I

قائمة الجداول.....V

قائمة الأشكال.....VI

قائمة الملاحق.....VI I

المقدمة العامة.....(أ- ث)

الفصل الاول : الإطار النظري و التصويري للنمو الاقتصادي: الماهية و النماذج.....01

تمهيدالفصل.....02

المبحث الاول : مفهوم النمو الاقتصادي.....03

المطلب الاول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية و الفرق بينهما.....03

المطلب الثاني :أصناف النمو الاقتصادي و طرق قياسه.....03

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....05

المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.....07

المبحث الثاني : النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....08

المطلب الاول: نموذج هارود ودومار(Harold & Domar.) 08

المطلب الثاني : نموذج سولو وصوان(Robert Solow-Swan) 14

المطلب الثالث: نموذج رامسي (Ramsy) 19

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي.....23

المطلب الاول: نموذج AK في النمو الاقتصادي.....23

المطلب الثاني : نموذج لوكاس (Lucas).....24

المطلب الثالث: نموذج بول رومر (P. Romer).....27

المطلب الرابع: نموذج روبرت بارو (Robert . Baroux) 29

خاتمة الفصل.....33

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري و علاقته مع النمو الاقتصادي 34

تمهيد الفصل.....35

المبحث الاول : مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري.....36

المطلب الأول: مفاهيم الانفتاح التجاري.....37

المطلب الثاني: نظريات الفكر الكلاسيكي.....38

المطلب الثالث: نظريات الفكر النيوكلاسيكي.....42

المطلب الرابع: نظريات الفكر الحديث.....44

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.....46

المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.....46

المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي,.....50

المطلب الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي.....51

المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج.....52

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي. 54

المطلب الأول: الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.....54

المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.....58

المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.....60

خاتمة الفصل.....66

الفصل الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: (1990-2015).....67

تمهيد الفصل.....68

المبحث الأول : تحليل الاستراتيجيات الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات......69

المطلب الاول : استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني و المؤسسات (PME / PMI).....69

المطلب الثاني : استراتيجية تدعيم الخوصصة. 74

المطلب الثالث : استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي.....78

المبحث الثاني : دراسة احصائية لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2015/1990).....81

المطلب الاول: تحليل تطور كل من الواردات و الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة.....81

المطلب الثاني: تحليل التركيب السلعي لكل من الواردات والصادرات خارج المحروقات في الجزائر.....88

المطلب الثالث: تحليل الجغرافيا الاقتصادية للصادرات خارج المحروقات لسنة 2015.....93

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة (2015-1990).....96

المطلب الاول: تقديم دراسات التكامل المتزامن.....96

المطلب الثاني: اختبار النموذج من الناحية القياسية.....99

المطلب الثالث: النتائج و المناقشة. 111

خلاصة الفصل 113

الخاتمة العامة 115

قائمة المصادر و المراجع.....117

الملاحق.....123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.	03
(01-03)	يبين محصلة عملية الخوصصة في الجزائر.	77
(02-03)	يبن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 1995_ 2015 .	80
(03-03)	تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1990-2000)	81
(04-03)	تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2015)	83
(05-03)	تطور قيمة الواردات خلال الفترة (1990-2015).	87
(06-03)	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات لسنة 2015.	93
(07-03)	يبين استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة من الدرجة الصفر.	102
(08-03)	يبين استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة من الدرجة الاولى.	103
(09-03)	يبين اختبار السببية بين الناتج الداخلي الخام و الاستثمار الأجنبي المباشر	103
(10-03)	يبين اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الناتج الداخلي الخام.	104
(11-03)	يبين اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر.	105
(12-03)	يبين اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر.	105
(13-03)	نتائج اختبار للتكامل المشترك Johannsen بين المتغيرات **CR , IDE , OP**	106
(14 -03)	نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى للتكامل المشترك.	107
(15 -03)	نتائج معادلة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة.	109
(16 -03)	يبين اختبار معادلة نموذج تصحيح الخطأ.	109

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	التمثيل البياني لنموذج solow–swan في النمو الاقتصادي.	
(02-01)	التمثيل البياني لأثر معدل الضريبة على معدل النمو.	
(01-03)	تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات للفترة (1990-2000)	82
(02-03)	تطور الصادرات النفطية و غير النفطية خلال الفترة (2001-2015).	84
(03-03)	تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2001-2015).	84
(04-03)	التركيب السلعي للصادرات الغير النفطية (1990-2015).	89
(05-03)	التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990-2015).	91

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة(1990-2015)	125
02	تطور التركيب للسلعي للصادرات(1990 – 2015)	126
03	تطور التركيب للسلعي للواردات (1990- 2015)	127
04	دراسة استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من الدرجة الصفر	128
05	دراسة استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري خارج المحروقات من الدرجة الصفر	128
06	دراسة استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر من الدرجة الصفر	129
07	دراسة استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من الدرجة الأولى	129
08	دراسة استقرارية الانفتاح التجاري خارج المحروقات من الدرجة الأولى	130
09	دراسة استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر من الدرجة الأولى	130
10	اختبار السببية لغرانجر	140
11	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	140
12	معادلة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة	141
13	معادلة نموذج تصحيح الخطأ	141

مقدمة عامة:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصا في مجال التجارة الدولية ، حيث شكلت التجارة منذ القديم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل ، بل وأكثر من هذا فالتجارة ضلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو و يتطور مع الأحداث المتعاقبة. تعتبر التجارة الخارجية متغير أساسي ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي الذي يعد في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية. مع بداية التسعينات سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها، ويسمح لها بأن تسد الفجوة في الدخل بينها وبين الدول الصناعية. وعليه لجأت هذه الأخيرة إلى التوجه نحو تحرير تجارتها الخارجية من خلال انفتاحها على العالم الخارجي ،وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى و انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير التي تسمح بتخفيض الضغط الخارجي استيراد رأس المال الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

الجزائر كغيرها من الدول عملت على تحرير تجارتها الخارجية لمواكبة عملية الاندماج الدولي والتي تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية العميقة بهدف الانفتاح على الخارج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط تحسبا للأزمات المالية الدولية التي تؤثر سلبيا على أسعار المحروقات ،فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر ، بل كمعطى واقعي يوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابيات وتفادي سلبياته .

1- إشكالية البحث:

مما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

❖ **كيف يؤثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر ؟**

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية، نحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا نعني بالانفتاح التجاري ؟ وما هي أهم مؤشراته ؟

- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ؟

- ما واقع الانفتاح التجاري خارج المحروقات، وما مدى تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2 - فرضية البحث:

لدراسة الإشكالية من كافة جوانبها، نطرح الفرضيات التالية:

- إن نمو الصادرات غير النفطية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي النمو الاقتصادي.

- يساهم الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي.

3- تقسيمات البحث:

بالاعتماد على السؤال المطروح ،يمكن تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولا: مفاهيم و نماذج حول النمو الاقتصادي.

ثانيا: الإطار النظري للانفتاح التجاري.

ثالثا: قياس أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- أهمية وهدف الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل أثار الإصلاحات الاقتصادية التي شملت تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد، بالإضافة إلى الإشارة إلى التحديات المهمة للاقتصاد الوطني في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة الانضمام إلى OMC وعقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي لتفعيل العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات . أما هدف الدراسة فيكمن:

- في التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- تسليط الضوء على واقع وآفاق التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.
- إبراز أهمية التحرير التجاري في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو .
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير الانفتاح على النمو خارج المحروقات.

5- أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها :

1- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص؛

2- كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل و الهدف الرئيسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول؛

3- كون الانفتاح على العالم الخارجي خارج قطاع المحروقات هدف من بين الأهداف التي تسعى إليها الدولة الجزائرية.

6- حدود البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني و مكاني، فالإطار الزماني يتمثل في فترة الدراسة و التي حددت ما بين 1990-2015 أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

7- منهج الدراسة :

تم الاعتماد في معالجة هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحليل تطورهما خلال فترة الدراسة ، كما تم أيضا الاعتماد على المنهج الإحصائي القياسي في إبراز أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج EVIEW6 أما في أسلوب البحث فقد اعتمدنا على المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف الكتب و المذكرات و المجلات والمقالات بالإضافة إلى المراجع الإلكترونية.

8- الدراسات السابقة:

تمكنا من خلال بحثنا هذا من الاطلاع على عدة دراسات حول موضوع الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي و التي نشير إليها فيما يلي :

بلقلة براهيم : آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و اثرها على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة (1990-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، علوم اقتصادية ، تخصص : مالية و نقود ، جامعة الشلف، و التي تناول فيها الآليات التي يمكن اتباعها لتنمية و تنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي من الناحية الوصفية، و كتكملة لهذه الدراسة فقد قمنا بإضافة الطرف الثاني للميزان التجاري و المتمثل في الواردات لمعرفة مدى تأثيرهما على النمو الاقتصادي من الناحية القياسية .

رملي محمد ، عدوكة لخضر : أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة (1970-2010) ،مقال منشور في مجلة " رؤى اقتصادية " جامعة حمه لخضر ، الوادي ، العدد 9 ،ديسمبر 2015 ، و كانت أهم النتائج المتوصل إليها هو التغيير في النمو الاقتصادي لا يسببه الصادرات غير نفطية و لا حتى الاستثمار المحلي .

وصاف سعيدي : أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز و العوائق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 . و ذلك بدراسته لتجربة كل من السعودية، مصر و تونس و الجزائر كنماذج، حيث لخصت هذه الدراسة إلى أن الدراسات التي أجريت قد حققت هدفها في أغلب الأحيان بالنسبة لتونس و بدرجة أقل مصر، أما بالنسبة للسعودية و الجزائر فإن استراتيجية تنمية الصادرات في هذه البلدان مازالت تحتاج إلى مزيد من التفعيل و العمل لبلوغ أهدافها ، لكن هذه الدراسة لم تركز على حالة الجزائر.

بوسبعين حورية، ناوي مريم: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،2014. تناولت هذه الدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2012)، و كتكملة لهذه الدراسة قمنا بتوسيع فترة الدراسة من(1990-2015)، أيضا قمنا بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لكن خارج قطاع المحروقات.

تمهيد الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم القضايا والأهداف التي حظيت بالاهتمام الواسع من قبل مختلف الدول المتقدمة والنامية، والتي تسعى إلى تحقيقه بكل الوسائل المتاحة من أجل تحسين المستوى لأفرادها وزيادة رفاهيتهم، وهذا لا يتم إلا في إطار تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة وجاء الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي ، فكان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع من خلال نظريات كل من Malthus ، Ricardo، Marcx،Adam Smit وغيرهم، ثم برز بعدها النيوكلاسيك أمثالsolow ، Harrods & D'Omar، لتعرف فترة الثمانينات من القرن العشرين أفكار جديدة تتمثل في نماذج النمو الداخلي على يد اقتصاديين من بينهمLucas ، Robert Barro ،Romer . من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم مفاهيم النمو الاقتصادي وكذا أهم النماذج النيوكلاسيكية ، إضافة إلى نماذج النمو الداخلي وذلك في ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : مفاهيم ونماذج حول النمو الاقتصادي.

كثيرا ما يستخدم البعض مصطلحي التنمية و النمو الاقتصادي كمرادفين باعتبارهما يعنيان زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ويميل البعض الآخر إلى التفرقة بينهما على أساس خصائص ومميزات الاقتصاد، فيستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للدلالة على الدول النامية ومصطلح النمو للدول المتقدمة، إلا أن الاختلاف واضحين بين المصطلحين، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث مركزين في ذلك على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما .

يعتقد الكثير أن مصطلحي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية يعنيان الشيء نفسه، إلا أن الاختلاف واضح بينهما لذا فإنه من المفيد أن توضح أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية لنخلص في الأخير إلى الفرق بينهما.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي.

وردت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نحاول إعطاء أبرزها فيما يلي:

ـــيعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي عبر الزمن[1].
ـــالنمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن[2].
ـــالنمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها.[3]
ـــيعرف الاقتصادي « **Kuznets** »النمو الاقتصادي بأنه: أساسا ظاهرة كمية، و بالتالي يمكن النمو لبلد ما بزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.[4]

ثانيا: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي .

التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى

[1] ـــعبد المطلب عبد الحميد:" النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي "، الدار الجامعية، مصر ،2006، ص466.
[2] ـــالسيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا:" النظرية الاقتصادية "، الدار الجامعية، الأردن، 2008، ص ،339.
[3] ـــنزار سعد الدين العيسي: " الاقتصاد الكلي ، مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006،ص43.
[4] ـــشعيب بونوة، زهرة بن يخلف: "مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص 60.

إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

مما سبق يمكن الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

ال رقم (01-01): الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي. - النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. - من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، و النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي ، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.	-تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. _التنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي -التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجود

المصدر : عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات: "مفاهيم ونظم اقتصادية"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 ص 273..

ومنه نستنتج ان التنمية اوسع واشمل من النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني: أصناف النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا عن مدى حقيقة الأداء الاقتصادي، حيث تتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، من هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يصنف إلى نوعين[2]:

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص467 .

أولا: قياس النمو الاقتصاد.

يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي، أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي، أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة و سنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

ويكرر ذلك عبر السنوات المكونة للسلسلة محل الدراسة ومن ناحية أخرى يميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وبالتالي فإن:

- معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي= معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي- معدل التغير في السكان.

- معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي= معدل النمو في الدخل القومي الحقيقي- معدل التغير في السكان.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي.

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى [1]:

1-النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

2- النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق معدل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي يمكن إنجازها فيما يلي [1]:

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: "التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، مصر، 2000،ص59.

أولا : كمية ونوعية الموارد البشرية[2]

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي÷ عدد السكان

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية[3]

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرا وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا : تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات و الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق يشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص469 -471.

[3]- فتيحة بناني، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2008 /2009،ص8.

[3]-فتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص 9 .

رابعا : معدل التقدم التقني.

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة .

خامسا : عوامل بيئية[1]

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

سادسا : التخصص والإنتاج الواسع.

وهو الذي دعا إليه « **Adam Smith**» في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يؤثر على النمو بشكل مباشر.

المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها، والفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه.

أولا: فوائد النمو الاقتصادي .

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي نجد ما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات، الأمر الذي يعتبر المحرك الرئيسي لتحسين مستويات المعيشة عبر الزمن؛

- معدلات النمو المرتفعة تخفف من مشكلة البطالة؛

- النمو الاقتصادي يؤثر في المدى البعيد على أنماط وعادات الاستهلاك في المجتمع، ويؤدي إلى ظهور حاجات استهلاكية متقدمة ومتنوعة؛

[1]-فتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص 9.

- التوسع في الدخول نتيجة للنمو الاقتصادي يدفع الحكومات إلى مجاراة حاجات الأفراد الاستهلاكية المتطورة، من خلال تطوير المرافق العامة وتوفير الخدمات الترفيهية[1].

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء من أهمها[2]

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛

- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بل وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي، القضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد التقدم المادي، وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع.

المبحث الثاني: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الاقتصاد.

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر حيث تعد النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو نظرا لأهمية الأفكار و المساهمات التي جاءت من طرف اقتصاديي هذه المدرسة من**Solow, Swan, Ramsey , Domar, Harrod** وغيرهم و للتفصيل أكثر في النماذج النيوكلاسيكية المتعلقة بالنمو الاقتصادي سنتعرض لأهمها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نموذج " Harrodو Domar " :

يعتبر « **Domarو Harrod** » من الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر الكينزي محاولين معالجة النقائص التي أغفلها كينز فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي .

حيث اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار و عملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة و الوارد البشرية المعطلة.

و بالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الاجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار

[1]- طالب محمد عوض: " مدخل إلى الاقتصاد الكلي "، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الأردن ، 2004، ص ص 182،181 .

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 472.

و التشغيل و الانتاج، لكن ليس بالضرورة ان يتساوى الاستثمار مع الادخار، كما أشار الى أن سبب الفقر في الدولة المتخلفة يعود الى انخفاض مستوى التشغيل، أو ضعف الجهاز الإنتاجي و التكنلوجيا المستخدمة فيه.[1]

لكن التحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي لذلك جاء نموذج **"Harrod"** و **"Damor"** لتبيان ديناميكية التحليل الكينزي و شرح أكثر لظاهرة النمو الاقتصادي، و فكرته الأساسية أن أي تغيير في الاستثمار سيؤدي الى أثر مزدوج على الطلب الكلي و الطاقة الإنتاجية.

ففي دراستين منفصلتين ظاهريا قام كل من **"Domar "** و**"Harrod "** بنشر نماذج راضية للنمو الاقتصادي، و قد عني كل الباحثين بمعالجة مسألة استمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة، و أقام الاقتصاديان نموذجهما على ضوء افتراض أن الاقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار ،وتساويه مع الميل المتوسط للادخار، بالإضافة الى ثبات كل من المستوى العام للأسعار و معامل رأس المال/ الناتج (K/ L) كما أن حسابات الادخار و الاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.[2]

أولا : عرض نموذجHarood في النمو الاقتصادي .

لقد ذهب **"Harood"** في تحليله لمشكلة النمو الاقتصادي بدرجة أبعد من كينز و كان ذلك عام **1939** في مقال له في النظرية الحركية .

لقد افترض **"Harood"** اقتصادا ينتج ناتجا حقيقيا **x** ،باستخدام كل من رأس المال **k** و العمل **L** و الزيادة في السلع الرأسمالية هي الاستثمار **ΔK=I**.الذي سيتعادل مع الادخار **S** ، ويمكن كتابة معدل النمو الانتاج كالتالي:[3]

$$Y = \frac{\Delta X}{X} = \frac{\Delta K}{\Delta K/\Delta X} = \frac{S/X}{I/\Delta X} = \frac{S}{a}$$

حيث:

S: الميل المتوسط للادخار.

a: المعجل[1] الذي يصل بين الاستثمار و الزيادة في الانتاج.

---

[1]- معروف هوشيار: "تحيل الاقتصاد الكلي "، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص ص 382، 381 .

[2]- يبوض محمد العيد:" تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة: تونس ، الجزائر، المغرب مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة سطيف ، 2010 - 2011 ص 61.

[3]- بناني فتيحة : "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية "،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة بومرداس، 2008 – 2009، ص 18.

فإذا اتجه رأس المال نحو النمو بنفس معدل الانتاج مثلا، فإن المعجل يمكن تفسيره أيضا كالمعامل المتوسط ارأس المال للإنتاج.

$$\mathbf{a}=\frac{\Delta K}{\Delta X}=K/X$$

فمعادلة « **Harood**» تحدد المدخرات المطلوبة لتحقيق معدل محدد للنمو.

وقد ركز«**Harood**» على الشروط الضرورية للمحافظة على تساوي الادخار بالاستثمار كما عالج العامل الأساسي في عملية النمو وهو الانفاق الاستثماري الجاري و تجاوز به مع التغير الذي طرأ على الانتاج أو الانتاج أو على مستوى الدخل الفردي، أي تحديد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعا بالقدر الكافي لإحداث انفاق استثماري قادر على امتصاص الادخار الحاصل في الفترة الجارية، كما يفترض «**Harood**» عدة معدلات للنمو عند المقارنة بينها يمكن تحديد الشروط التي تمكن من تحقيق معدل ثبات و مستقر من النمو الاقتصادي و هذه المعدلات هي :

1-المعدل المرغوب للنمو: هو معدل الشامل الدي ادا تحقق سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقدم مشابه[2].

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية[3]:

$$g_w = S/v = n$$

حيث :

gw : معدل النمو المرغوب.

s: معدل الادخار المحلي الاجمالي.

v: نسبة رأس المال.

n: نسبة النمو الطبيعي للقوة العاملة.

---

[1]- المعجل: هو نسبة التغير التي تطرأ على الموجودات الرأسمالية (الاستثمار الصافي) إلى نسبة التغير في مستوى الناتج.

[2]- فليح خلف حسن، " التنمية و التخطيط الاقتصادي "، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2006، ص 151.

[3]- بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

2-المعدل الفعلي للنمو: هو التعبير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية و فترة الدخل السابقة . ويمكن التعبير عنه كما يلي:

$$g_t = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

gt : تمثل المعدل الفعلي للنمو.

Y: الدخل الوطني.&

ΔY**:** التغير في الدخل.

3-العلاقةبين معدل المرغوب و الفعلي :

_إذا كان معدل النمو الفعلي > المعدل المرغوب، هذا يعني أن الاستثمار المتحقق (الفعلي) في الفترة الجارية للدخل (الاقتصاد يعاني من نقص جزئي في رأس المال) .

_إذا كان المعدل الفعلي للنمو < المعدل المرغوب، يعني أن الاستثمار الفعلي يفوق الاستثمار المتوقع (الاقتصاد يميل نحو الركود).

ثانيا: عرض نموذج "Domar" في النمو الاقتصادي

أول تحليل قدمه **"Damor"** حول النمو الاقتصادي كان عام **1947** في مقاله الشهير **"expansion and employment de American Economic Review"** ، فبالنسبة له النمو المتوازن لا يكون تضخمي (أين الطلب يزيد عن العرض)،و بدون التشغيل الكامل(أين العرض يزيد عن الطلب)، و المتغير الأساسي المحدد لرأس المال المنتج هو الاستثمار و يعتمد نموذج **"Damor"** للنمو الاقتصادي على الافتراضات التالية:

_الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار[1] .

_ الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابت من الدخل القومي أي أن الميل الحدي للاستهلاك في مدى الطويل ثابت و بالتالي الميل الحدي للادخار ثابت أيضا.

_ عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار و الاستثمار و أن اجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون

[1]- بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

القيام به يساوي اجمالي الاستثمار المتحقق[1]

الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو الاقتصاد الوطني بأكمله يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة ،

_لا يوجد إحلال بين رأس المال و العمل و يهدف نموذج" **Domar** " الى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الانتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الانتاجية ويخلق الدخل، كما أن دالة انتاج المؤسسة عند "**Damor**" تكون مرتبطة بعنصر العمل و رأس المال أي Y_S هي كمية العرض، v وحدة رأس المال، و بالتالي الدالة تكون كما يلي:

$$Y_S = \min\left(\frac{K}{V}, \frac{L}{V}\right) \quad (1)$$

وتكون:

$$\Delta Y_s = 1 = \frac{K}{V} \quad (2)$$

التغير في الانتاج مشروط بتغير رأس المال و بالتالي الاستثمار حيث:

$$\Delta_{Y_S} = \frac{\Delta K}{V} = \frac{1}{V} \quad (3)$$

هذا التحليل الأولي يظهر لنا أن الاستثمار الجديد يسمح بتغيير العرض نسبيا (1/vبالتقريب)، تغير الاستثمار يحدث مضاعف يزيد الدخل و الطلب الكلي، نسمي c الميل الحدي للاستهلاك و s الميل الحدي للادخار.

(4)

$$\text{Multiplicateur} = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{S}$$

هذه العلاقة تدل أنه إذا ارتفع الاستثمار بكمية معطاة، الدخل و الطلب يزيد بكمية $\frac{1}{s}$ فيكون لدينا:

$$\Delta Y_d = \frac{\Delta I}{S} \quad (5)$$

فإن النمو المتوازن $(Y_S = Y_d)$ إذا أخدنا وضعية التوازن أين عرض السلع و الخدمات يساوي الطلب عليها للاقتصاد يفترض أن هاتين المركبتان تنموان بنفس المستوى.

[1]- محمد صالح تركي القريشي : " علم اقتصاد التنمية " ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010، ص92 .

المعادلتان (3) و (5) تعطيان:

$$\Delta Y_S = \frac{1}{V} = \frac{\Delta I}{S} = \Delta Y_d \quad (6)$$

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{S}{v} \quad (7)$$

الجزء الأيسر للمعادلة (7) يوضح معدل نمو الاستثمار، و الجزء الأيمن يعبر عن دخل الميل الحدي للادخار (S) و معامل رأس المال (V)، و يفترض أن يكونا ثابتين و خارجين في النموذج.

و من خلال تحليل "Damor" يتبين أن الاستثمار إذا لم يكن كافيا، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور البطالة وإذا حدث الاستثمار في السنة الأولى فمن الضروري و ضع استثمار أكبر في السنة الاولى فمن الضروري و ضع استثمار أكبر في السنة الثانية حتى يزيد الطلب، و ذلك باستعمال القدرة الإنتاجية التي تم توسيعها لتفادي و جود فائض في تراكم رأس المال، و إلا فإن الفائض سيؤدي إلى هبوط الاستثمار و من ثم كساد اقتصادي، و بصفة عامة فإن نموذج "Harrod–Damor" للنمو الاقتصادي يتمثل في دالة انتاج لا مجال فيها للإحلال بين عاملي رأس المال و العمل، وتأخذ و الشكل التالي:

$$Y = \text{Min}(vK, bL)$$

حيث:

K: رأس المال.

L: العمل.

V: وحدة رأس المال.

b: وحدة العمل.

لقد حاول "Harrod -Damor" الإجابة عن السؤال متى يكون الاعتماد الوطني قادرا على تحقيق النمو عند معدل ثابت؟ حيث توصلا الى اجابة هي أن معدل الادخار الوطني يجب أن يتساوى مع الاقتصاد حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج و معدل نمو القوة العاملة (الفعالة) في هده الحالة يمكن الحالة يمكن للاقتصاد أن

يحافظ على التوازن بين رصيده من الأرض و المعدات و عرض العمل و من ثم يمكن للنمو أي يستمر دون ظهور نقص في العمل و لا فائض فيه[1].

ثالثا: الانتقادات الموجهة HAROOD_ Damor .

هناك جملة من الانتقادات وجهت الى نموذج تتمثل فيما يلي: [2]

فرضية ثبات الميل الحدي للادخار (Δ_S/Δ_Y) و معدل رأس المال الناتج (K/Y) غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في المدى الطويل كذلك بالنسبة لفرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال و العمل غير المقبولة بسبب امكانية الاحلال فيما بينهما و تأثيرات التقدم التقني.

- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛

- من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر نموذج غير ملائم لأن النموذج قام على أساس منع الاقتصاديات المتقدمة من الدخول في حالة الركود الطويل الأجل على عكس البلدان النامية التي تنخفض فيها معدلات النمو بالأساس أو تنعدم بالكامل .

- النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي لا يلائم البلدان النامية

التأكيد بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأجل هده الفكرة رفضتها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه اذا كانت هناك أليات تمنع الانخفاض في انتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات فإن هذه الأخيرة تؤثر في النمو طويل الأجل.

على الرغم من بساطة النموذج و الانتقادات التي وجهت له إلا أنه يكشف حقيقة مهمة جدا، فلكي يحدث النمو يجب على الاقتصاديات أن تدخر و تستثمر، إذ أن زيادة ما يمكن ادخاره و استثماره يسرع النمو ليصبح متواصل بشكل ذاتي، و بذلك يصبح رأس المال أداة منطقية تبرز التحولات الهائلة في رأس المال و المساعدات الفنية من الدول المتقدمة الى الدول الأقل تقدما.[3]

المطلب الثاني: نموذج "Solow –Swan".

جاء هذا النموذج بناء على أبحاث كل من الاقتصادي « **Robert Solow** »في كتابه "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 "و الاقتصادي« **Swan** » التي جاءت في كتابه "النمو الاقتصادي و تراكم رأس المال

[1] - بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-21 .

[2] - مدحت القريشي: "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات "، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2007، ص 56.

[3] - ميشيل تودار : "التنمية الاقتصادية "، دار المريخ للنشر، السعودية ، 2006، ص 126.

"سنة 1956 و ذلك مساهمة منها لتفسير الشواهد التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العالم[1] ،و يمكن حصر أهم فرضيات هذا النموذج فيمل يلي:[2]

_ نمو القوى العالمية تكون خارجية و سوق العمل يكون في حالة توازن على المدى الطويل أي: $N_t = N_0 e^{nt}$ ، معn هو معدل نمو السكان N_0 عدد السكان الأصلي ،

N_t نسبة الزيادة في عدد السكان،t السنوات .

_ الانتاجية الحدية موجبة و متناقصة بالنسبة لكل عنصر انتاجي .

_ دالة الانتاج هي دالة نيو كلاسيكية تتكون من عنصري انتاج هما رأس المال و العمل و تكتب كما يلي:

$$Y_t = F(K, L)$$

_المردودات السلمية لعوامل الانتاج ثابتة.

التوازن على سوق السلع مؤكد بشرط افتراض حالة اقتصاد مغلق، و النفقات العمومية تتفرع إلى عناصر استهلاك العائلات و عناصر الاستثمار في السلع العامة، وتكتب معادلتها كما يلي:

$$Y_t = C_t + I_t$$

الأعوان الاقتصادية لها معدل ادخار ثابت:

$$S = \frac{Y_t - C_t}{Y_t} \quad ,0 < S < 1$$

حيث أن معدل الادخار هو عامل خارجي و معادلة الاستهلاك تعطى كما يلي:

$$C_t = (1 - s)Y_t$$

لقد قام نموذج **"Solow–Swan"** على افتراض أن تكون الدراسة في اقتصاد ينتج سلعة واحدة Y عن طريق التنسيق بين العمل (L) و رأس المال (K) مع امكانية الإحلال بينهما للحصول على الدالة: حيث تكون

[1] - حمزة مرادسي :" دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي و تسيير المنظات، جامعة باتنة ، 2009- 2010 ص ص 47-49 .

[2] - بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 28_24.

الإنتاجية $Y_t = F(k, L)$ و ذلك في ظل الشروط النيوكلاسيكية لدالة الإنتاج الحدية موجبة و متناقصة بالنسبة لكل من معاملي الإنتاج:

$$\frac{\partial F}{\partial K} > 0 \quad ، \quad \frac{\partial^2 F}{\partial K^2} < 0 \qquad (8)$$
$$\frac{\partial F}{\partial L} > 0 \quad , \quad \frac{\partial y}{\partial x} < 0$$

و تكون الانتاجية الحدية للعمل و رأس المال تؤول الى ما لانهاية فان عندما تؤول قيمة العمل رأس المال الى الصفر على التوالي، و عندما يؤول رأس المال و العمل الى ما لا نهاية، فان الإنتاجية الحدية لها تؤول الى الصفر و هذين الخاصيتين يطلق عليهما بشروط[1] **INADA 1963** بالصيغتين التاليتان:

$$\lim_{K\to 0}(F_K) = \lim_{L\to 0}(F_L) = +\infty \qquad (9)$$

$$\lim_{K\to +\infty}(F_K) = \lim_{L\to +\infty}(F_L) = 0$$

ومنه الدالة التي تبين المردوديات السلمية الثابتة هي:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) \forall L R^+ \qquad (10)$$

فالإنتاج اما أن يستهلك بحجم ثابت (1-s)، أو يدخر بحجم s، أي (Sy) و الادخار s كله يستثمر يمكن و أن تعطى معادلة الاستثمار كما يلي :

$$\frac{\partial k(t)}{\partial t} = \dot{K} = sY(t) - \delta k(t) \qquad (11)$$

معدل اهتلاك رأس المال δ حيث:

في المعادلة (11) نجد $Y_t = F(K, L)$ بتعويض دالة الانتاج:

$$\dot{k} = sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K \qquad (12)$$

هذه المعادلة تمثل تطور رأس المال على المدى القصير

نفرض أن السكان يتزايدون بنسبة ثابتة n فتكون معادلة نمو الأفراد على المدى القصير هي:

[1]- هي شروط مفروضة على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية و التي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي ورأس المال للفرد.

$$L(t) = L_0 e^{nt} \quad (13)$$

بتعويض المعادلة (13) في المعادلة (12) نجد معادلة الاستثمار بدلالة كمية العمل.

$$\dot{K} = sF\left(k, L_0 e^{-i\omega t}\right) - \delta k \quad (14)$$

هذه المعادلة تبين تطور رأس المال في اقتصاد دون التشغيل التام.

دراسة النموذج :

لمعرفة أن معدل تراكم رأس المال يتوافق دائما مع معدل النمو يجب دراسة حلول المعادلات السابقة الذكر وسنتعامل الآن مع متغيرات فردية، حيث تعطى متغيرة فردية بحرف صغير للمتغير المكتوب بنفس الحرف الكبير فيكون: رأس المال الفردي K=K /L ، و الانتاج الفردي Y=Y/L بهذه الصيغة يمكننا كتابة معادلة الانتاج لرأس المال الفردي كما يلي :

(15)

$$Y = F(K,L) \Leftrightarrow \frac{Y}{L} = \frac{F(K,L)}{L}$$
$$\Leftrightarrow y = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$
$$\Leftrightarrow y = f(k)$$

هذه التغيرات تسمح لنا بكتابة

$$\ln(k) = \ln\left(\frac{k}{L}\right) = \ln(k) - \ln(L)$$

بالاشتقاق نحصل على:

$$\frac{\partial k}{k} = \frac{\partial k}{k} - \frac{\partial L}{L} \quad (16)$$

من خلال المعادلة (13) يمكن كتابة:

$$\frac{\partial L}{L} = \frac{\partial L_0 e^{nt}}{L_0 e^{nt}} = n \quad (17)$$

بتعويض المعادلة (17) في (16) نجد:

$$\frac{\partial k}{k} = \frac{\partial k}{k} - n \leftrightarrow \partial k = \frac{\partial k}{k} k - nK \quad (18)$$

ومن المعادلة (12) يمكن كتابة :

(19)

$$\frac{\partial K}{K} = \frac{sF(K,L)}{K} - \delta = \frac{sY}{K} - \delta$$

بتعويض (19) في (18) نجد:

$$\partial k = \left(s\frac{Y}{K} - \delta\right)K - nK \qquad \textbf{(20)}$$

نجد:(20) بتعويضها في المعادلة K=K /L لدينا:

$$\partial k = \left(s\frac{Y}{K}\right)\frac{K}{L} - (n+\delta)k = s\frac{Y}{L} - (n+\delta)k$$
$$\Leftrightarrow \partial k = s\frac{Y}{L} - (n+\delta)k = sy - (n+\delta)k \qquad \textbf{(21)}$$

إذا النموذج النهائي ل "solow -swan"

(22)

$$\dot{K} = \partial k = sf(K) - (n+\delta)K$$

وللحصول على معدل النمو ل k نقوم بقسمة المعادلة(22) على**K** و بالتالي :

$$Y_k = \frac{\dot{K}}{k} = s.\frac{f(K)}{K} - (n+\delta) \qquad \textbf{(23)}$$

و يمكن تمثيل نموذج " "solow" –swan" في الشكل التالي:

الشكل رقم(01-01) : التمثيل البياني لنموذج solow–swan في النمو الاقتصادي.

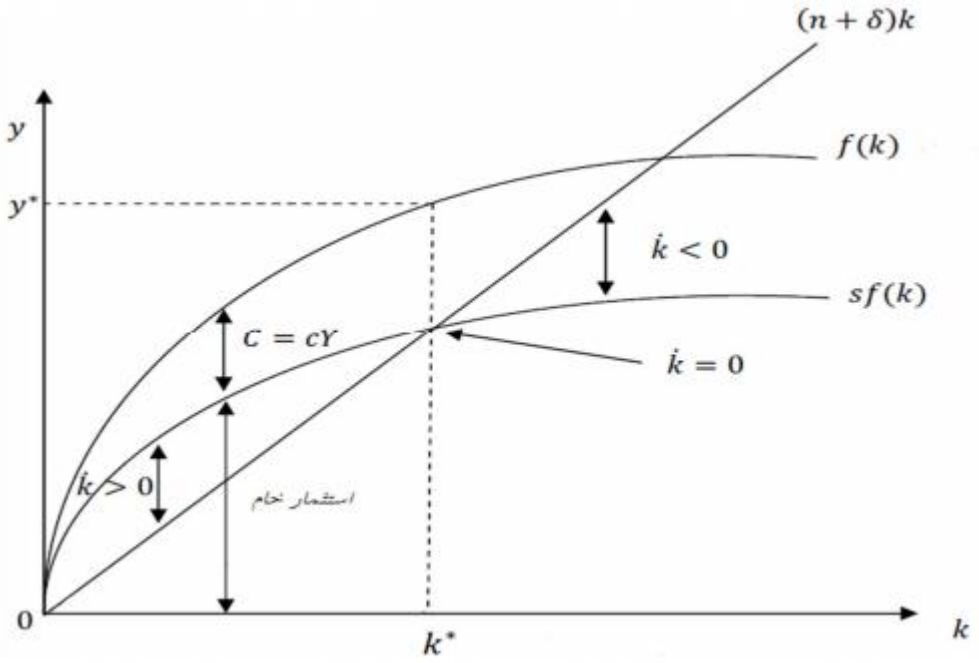

المصدر: بالاعتماد على: بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المطلب الثالث: نموذج Ramsey .

لم يفرض" Ramsey" في نموذجه ثبات معدل الادخار كما في النماذج السابقة، لكنه افترض ان هناك تحكيم بين الادخار و الاستهلاك، حيث ان الإيراد الجاري للأعوان العقلانية يخضع لتفضيلات الافراد فيما يخص استهلاكهم و ادخارهم .

- يقوم نموذج **"Ramsey"** على عدة فرضيات أهمها[1]:

- δ معدل نمو السكان هو n ورأس المال متناقص بنسبة الإهتلاك.

- لا يوجد تقدم تقني على المدى القصير.

- معدل الادخار متغير داخلي.

-الدخل ينقسم الى استهلاك و ادخار.

[1]- بناني فتيحة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-43.

- الاستهلاك الفردي هو c و الاستثمار الخام الفردي هو i و يحقق المعادلة : **c+i =F(K)**

في نموذج **"Ramsey"** الأعوان الاقتصادية تتمثل في العائلات و المؤسسات.

1- بالنسبة للعائلات: تتكون دخولهم من الأجور التي يحصلون عليها من العمل والفوائد المقدمة لهم من توظيف أموالهم في الأصول المالية، هدفهم يكون تعظيم منفعتهم مع الأخذ بعين الاعتبار منفعة الأجيال القادمة، حيث أن كل عائلة لها أحفاد حجمها يزيد بصورة ثابتة و بمعدل خارجي n (حيث أن معدل المواليد يفترض أن يكون أكبر من معدل الوفيات أي **(n>0)** و بالتالي فان المعدل الكلي لنمو السكان $\boldsymbol{L(t)}$ يعطى بالصيغة:

$$L(t) = L_0 e^{nt}$$

فإذا كان استهلاك العائلة في الزمن هو: $c_t = C_t + L_t$ و كانت لها دالة منفعة فإن هذه الدالة يفترض أن توافق شروط INADA

حيث: $\mu(0) = 0$ و $\mu(+\infty) = +\infty$ والعائلة تسعى لتعظيم دالة المنفعة الكلية :

$\mu(c)e^{nt}$ وليس الفردية $\mu(c)$ كما أن العائلات لها معدل تفضيل بالنسبة للحاضر حيث أن البعض يريد أن يستهلك أكثر اليوم ولا يفكر في استهلاك أولاده غدا ،أي أنه يتصف بالأنانية والبعض الآخر يفضل الاستهلاك أقل اليوم من أجل استهلاك أكثر غدا.

يرمز لمعدل التفضيل الحاضر بالرمز ρ حيث أن المعدل الحالي المشترك للتفضيل هو, e^{-pt} و تعطى دالة المنفعة للعائلة كما يلي :

$$\mu = \int_0^{+\infty} \mu(c).e^{nt}.e^{-pt}dt$$

العائلات لها أجور W_t تنافسية تتوافق مع توازن السوق ، حيث يستهلكون جزء و يدخرون الجزء الآخر (1-C) ،مع العلم أن دخل العائلات يكون مكون من مجموع دخل العمل W_t و الدخل الذي يخص r(t) a(t) مع العلم a(t) هو دخل الأصل للفرد الواحد و r(t) هو معل الفائدة المحصل عليه .

حيث: $a=A/N$

مع: A قيمة الدخل الكلي

N عدد الأفراد

حيث يكون استهلاك العائلات تحت قيد الميزانية و التي تكتب كمايلي:

$$\dot{a} = \frac{\dot{A}N - A\dot{N}}{N^2} = \frac{\dot{A}}{N} - \frac{A}{N}.\frac{\dot{N}}{N} = \frac{\dot{A}}{N} - an$$

ونلاحظ أن: $\dot{A} + W + rA - c$

ونحصل على: $\dot{a} = \frac{w+rA-c}{N} - n$

$$\dot{a} = w + ra - c - na$$

المعادلة تمثل متطلبات الميزانية للعون، حيث أن الإرث الفردي يزداد مع الدخل الفردي (w +ra) ، وينخفض مع الاستهلاك (c) و تزايد السكان (na).

حيث أن: العون يبحث عن تعظيم منفعته تحت متطلبات الدخل، و تكون له دالة منفعة من النوع

(constant Inter Temporel Elasticity of Substitution (CIES)) وهي دالة لها مرونة مرتفعة ثابتة و تعطى بالمعادلة :

$$\mu(c) = \frac{c^{(1-v)}-1}{(1-v)} \qquad (24)$$

حيث :

v **:** هي درجة الاستبدال المؤقت ، فكلما كانت قيمة v معتبرة كلما غيرت العائلات استهلاكها عبر الزمن، و كلما كانت v ضعيفة كلما كان استهلاك العائلات أقل تغير عبر الزمن ، في هذه الحالة تعظيم المنفعة يتغير كالتالي :

$$\frac{\dot{c}}{c} = \frac{r-\rho}{v} \qquad (25)$$

نلاحظ أن الاستهلاك و الادخار يتغيران باستمرار، الاستهلاك هو دالة متزايدة لمعدل الفائدة (t) و متناقصة لمعدل التفضيل في الحاضر، و كذلك بالنسبة لمعامل المرونة المؤقت v.

2-بالنسبة للمؤسسات : تنتج المؤسسات سلعة واحدة تتكون من عاملي انتاج رأس المال بكمية K و العمل بكمية L هذا الانتاج يمكن زيادته بالتقدم التقني الذي يزيد من فعالية العمل ، بفرض أن التقدم التقني عامل خارجي ، و ينمو بمعدل ثابت X في هذه الحالة يمكن فرض :

$$\hat{L} = Le^{xt} \quad (26)$$

$$Y = F(k, \hat{L}) \quad (27)$$

نفرض أن المؤسسات تفترض رأس مالها من العائلات و تدفع لهم معدل فائدة r(t) ، رأس المال ينخفض بمعدل اهتلاك δ ، و تحصل المؤسسات على دخلها من سلع التي تنتجها و تبيعها بسعر p، و يفرض أنها 1 ، المنافسة يفرض أنها كاملة و في هذه الحالة أسعار السوق لا يكون احتكارها من طرف مؤسسة ما ، هدف المؤسسة يكون تعظيم ربحها و يكتب:

(28)

$$\text{profit} = F(k, \hat{L}) - (r + \delta)k - wL$$

و يكون الربح بالنسبة للوحدة الفعلية كما يلي :

(29)

$$\text{p rofit} = f(\hat{k}) - (r + \delta)\hat{k} - w.e^{-xt}$$

بإيجاد المشتق بالنسبة لرأس المال الفردي فان تعظيم دالة هدف المؤسسة يكون :

$$\acute{f}(\hat{k}) = r + \delta$$

3- حالة التوازن : نأتي الآن لتنظيم مركبات العائلات و المؤسسات حتى ندرس ثبات التوازن التنافسي ، حيث أن الشرط الأول يعطى بالمعادلة (25) ، و نستطيع كتابة مسلك تطور رأس المال الفردي كما يلي :

$$k = \frac{K}{L} \Leftrightarrow \dot{k} = \frac{\dot{K}L - K\dot{L}}{L^2} = \frac{\dot{K}}{L} - nK$$
$$\Leftrightarrow \dot{k} = \frac{I - \partial K}{L} - nk$$
$$\Leftrightarrow \dot{k} \frac{F(K) - \delta K}{L} - nk$$
$$\Leftrightarrow \dot{k} = f(k) - c - (\delta + n)$$
$$\Leftrightarrow \frac{\dot{k}}{k} = \frac{f(k) - c}{k} - (\delta + n)$$

و نجد شرط الأمثلية للنموذج كما يلي :

$$\rho \acute{f}(k^*) = n + \delta + \rho \qquad (30)$$

هذا الشرط يسمى القاعدة الذهبية المعدلة (Règle D'or modifiée)،حيث يظهر أن الأمثلية تأخذ بعين الاعتبار التحكم الزمني (Inetrtemporels) و الذي يكون مرتبط بالتفضيل الحاضر للأعوان ، و نلاحظ في نموذج « **Ramsey** » أن رأس المال الفردي عند التوازن أقل من المحدد من طرف القاعدة الذهبية في نموذج« **solow _ Swan** » .

و كخلاصة فان نموذج « **Ramsey** » هو تعميم لنموذج « **solow _ Swan** » ، حيث أ، معدل الادخار داخلي و يدرس تطوره في حالة التفضيل الحاضر للأعوان ، و كذلك دراسة التنظيم الأمثلي لرأس المال و الاستهلاك الفردي من أجل الوصول الى نمو متوازن حيث يجب توجيه الأعوان لإجراء تغيرات في مستوى استهلاك رأس المال.

المبحث الثالث: نماذج النمو الداخلي في النمو الاقتصادي.

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في القاء الضوء على مصادر النمو طويل الاجل قد قاد الى عدم الرضا عن تلك النظريات حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الاداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الامر الذي دفع الى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي .

المطلب الاول: نموذج "AK" في النمو الاقتصادي .

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (k)من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، و يعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى رأس المال البشري ،وقد جاءت نماذج النمو الداخلي و على رأسها هذا النموذج لمعالجة المردودية المتناقصة لرأس المال، وعليه يفترض نموذج "AK "ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال، و أول صيغة

رياضية أعطيت لدالة الإنتاج "AK " كانت سنة1937 من طرف "فون نيومان" و قد تم تطوير هذا النموذج من قبل «1991 Robelo»، « 1990 Romer »،« 1988 Lucas ».

ويعطى النموذج العام لنموذج"AK" كما يلي:[1] Y= AK

بحيث **A :** تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية؛

Y حجم الانتاج؛

K يمثل رأس المال الموسع و الذي يتضمن رأس المال العيني _الآلات و المعدات _ و رأس المال البشري أي العمالة.

و الانتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي ب: **Y=AK**

و الإنتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية ل **A**

بتعويض $\frac{f(k)}{\kappa} = A$ في المعادلة (23) لنموذج **« Solow»** نتحصل على:

$$Y_k = sA - (n + \delta)$$

مادام Y=AK و C = (1-s)Y يكون معدل النمو الفردي للاستهلاك مساويا لمعدل النمو للإنتاج الفردي، و بالتالي كل المتغيرات للفرد النموذج ترتفع في نفس الوقت و بمعدل يساوي:

$$sA - (n+\delta)$$

وعليه فإن الاقتصاد الموصوف بالتكنلوجية **AK** يمكن أن يعرف معدلات نمو للفرد في المدى الطويل موجبة و مستقلة عن التقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار و معدل نمو السكان، و على عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن النموذج **AK** لا يتنبأ بحدوث تقارب مطلق أو شرطي بالنسبة لكل مستويات **Y**،و هذا يعد نقصا لهذا النموذج.

إن النموذج **AK** يسمح بالحصول على النمو المحمي ذاتيا على المدى الطويل ، لكنه لم يتوصل إلى اكتشاف مصادر و محددات هذا النمو، و الأفكار الجديدة من هذا النوع طورت من قبل «Romer» سنة 1990 و «Howitt et Aghio »سنة 1988.

[1]- صدر الدين صواليلي: " النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر،2006_2005 ، ص 09.

المطلب الثاني: نموذج «Lucas».

لقد اعتمد «**Lucas**» كثيرا في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج «**Uzawa 1956**» ، فهذا الأخير لم يخرج عن اطار تحليل « **Solow – Swan**» ، فرغم إدخاله لعنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج الا انه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العامل متناقصة، و هذا ما ادى به الى الوصول الى نموذج للنمو الخارجي غير ان «**Lucas** » رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري و اعتبر انه " على العكس رأس الامل المادي يمكن زيادة رأس المال البشري و المحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف"، كما اعتبر«**Lucas**» أن الاختلافات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلافات في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها، و يعتمد هذا النموذج غلى مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي[1]:

ـــ الاقتصاد مشكل من قطاعين احدهم مكرس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقا من رأس المال المادي و جزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول، و كما اشرنا سابقا يفترض «**Lucas** » أن تراكم رأس المال البشري يكون بإنتاجية حدية على الأقل ثابتة.

ـــ رأس المال البشري ينتج من تلقائي نفسه، كما ان اختصاص الفرد و الزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة الى أن جميع افراد المجتمع متماثلين في المستوى التعليمي، و النموذج الذي سنقدمه ل «**Lucas**» هو بدون فراغ اي ان الفرد يكرس جل وقته في العمل أو تراكم رأس المال البشري، ولا وجود لوقت آخر ومنه يكون مسار تراكم رأس المال البشري على شكل خطي وفقا لمعادلة التالية :

$$h_I = \beta h(1-\mu) \qquad (1)$$

حيث :

h_i مقدار التغير في رأس المال البشري؛

B معلمة موجبة تعبر على فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري؛

h_i مخزون رأس المال البشري للفرد؛

(μ- 1) الوقت المخصص للتعلم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال البشري بالنسبة لمجمل الوقت المتاح. و تتميز المعادلة (1) بخاصية ثابت غلة الحجم بالنسبة ل: h_i وهي خاصية اساسية في النموذج لضمان تحقيق النمو

[1]- حمزة مرداسي ، مرجع سبق ذكره، ص 59 -61 .

الداخلي، و تعتبر هذه الخاصية أهم من الدور الذي يمثله الوقت المخصص للدراسة، كما يقرأ بذلك «**Lucas**» في تقديمه هذا النموذج.

ونقول أنه كلما خصص جزء كبير من الوقت لأجل التعليم و التكوين حقق الاقتصاد بذلك نمو كبير في رأس المال البشري عبر الزمن، و بالتالي فإن مستوى رأس المال البشري ووتيرة تغيره يعتمدان بدرجة كبيرة على قرارات الأفراد الراغبين في الاستثمار و في تنمية قدراتهم، اما في قطاع انتاج البضائع فإن العملية الإنتاجية تحكمها تقنيا دالة الإنتاج "كوب دوغلاس" التي تعطي على النحو التالي:

$$y_{\mathrm{i}}= {}^{1\text{-}a}(\mu h_i)AK_{\mathrm{i}}^{\mathrm{a}}$$

حيث:

y_{i}هو قيمة انتاج الفرد؛

i و k_{i} رأس المال العيني للفرد؛

μ يمثل الوقت الذي يكرسه الفرد في عملية انتاج السلع.

من هنا نستنتج ان الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج في الحاضر لكنه يسمح بزيادته في المستقبل.

aعبارةعن ثابت موجبيمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج .

أدمج «**Lucas**» في هذا النموذج تأثير الوفورات الخارجية (l'externelité) الناتجة عن مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي، و هذا من اجل دعم الوصول الى ضمان نمو داخلي، وقد برر هذه الفريضة بأن كل فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري فسيكون اكثر فاعلية اذا احيط بأشخاص أخرين فعالين، و هذا الذي يسمى بالتحريض ونرمز لمقدار تأثير الوفورات الخارجية في دالة الانتاج بالرمز δ ما يرفع من درجة تنا جس دالة الإنتاج و يعطيها شكلا جديدا لتصبح بالصيغة التالية:

(2)

$$y_{\mathrm{i}} =AK_{\mathrm{i}}^{\mathrm{a}}(\mu h_i)^{1\text{-}a}(h_{\mathrm{a}})\,\delta$$

حيث أن: h_{a} هو مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في المجتمع.

و بافتراض أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد في المستوى التعليمي فإن: $h_{\mathrm{i}} = h_{\mathrm{a}}$

أي انه إذا رفعنا مؤهلات الفرد فإنه بدوره يرفع من فعالية الأفراد المتواجدين معه في نفس المحيط، و بالتالي دالة الإنتاج في نموذج «**Lucas**» تتميز بتزايد الغلة (δ +1) بسبب الوفورات الخارجية، وبهذا الشكل يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج، وهذا ما يضمن نموا داخليا في النموذج لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي و مخزون رأس المال البشري للأمة، مما يؤدي الى زيادة الإنتاجية الكلية في القطاعات الاقتصادية للدولة.

المطلب الثالث: نموذج« Paul Romer » في النمو الاقتصادي.

أولا: عرض النموذج.

يصنف نموذج «**Romer**» 1990 من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي حيث تعتبر هذه النماذج أكثر واقعية ناحية تمثيلها لعملية تراكم المعرفة، و التطور التكنولوجي مقارنة مع نماذج الجيل الأول، وينطلق« Romer » في هذا النموذج من محاولة تقدم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة و التطور التكنولوجي، الذي اعتبر بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة و الاختراعات التي تحفز بدافع الربح المنتظر من خلال بيع براءات الاختراع، وفي اطار تقديمه للنموذج اعتبر « **Romer** » ان الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات أساسية هي[1] :

1 –قطاع البحث: إنه لمن الطبيعي جدا ان نعتبر ان التطور التكنولوجي يعتمد أساسا على كمية الاكتشافات العلمية فالاكتشاف الجديد يعني في اغلب الأحيان من وجهة اقتصادية اسلوب جديد لتحويل وحدة رأس المال الخام إلى سلعة اقتصادية جديدة، ويقر معظم الاقتصاديين بأن المعرفة هي اساس معظم المكتشفات العلمية، فهي تعد ملكية خالصة اي أن استخدامها من قبل شخص لا يمنع استخدامها من قبل الآخرين و هذا ما يعرف بخاصية عدم التنافس كما انه من الصعب منع الآخرين من استخدامها الا في حالات السرية التامة، وهذا ما يسمى بخاصية عدم الاستبعاد وقد سلم «**Romer**» بأن التقدم التقني يتطلب وجود نشاط جماعي يهدف للربح، وهذا النشاط مؤلف من مركبتين:

_ تصاميم متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءة اختراعها لإبعاد الشركات المتنافسة عن النشاط نفسه و يحقق الباحثين إيراداتهم من بيع هذه البراءات

[1] - حمزة مرداسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 61- 64.

_ المعرفة المتعلقة بالتصاميم و التي تعد أساسا معرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين الباحثين، حيث أن كل باحث يمكن أن يستخدم مجموعة المعارف المتاحة لكي ينجز ابتكارات و اختراعات جديدة من السلع الوسيطة و نلاحظ ان المركبتين السابقتين تساعدان على تراكم المعرفة و على خلق تشكيلات سلعية جديدة نتيجة الاستثمار الفعال في أنشطة البحث والطوير، و على هذا الأساس تعطي دالة تراكم المعرفة A في هذا القطاع على النحو التالي:

$$\dot{A} = A\tau L_A \qquad (1)$$

حيث:

$\dot{A}$ التغير في كمية ومخزون المعارف؛

A مخزون الأفكار و المعارف المتوفرة؛

L_A كمية رأس المال البشري المخصص لقطاع البحث و التطوير؛

τ ثابت موجب يعبر على فعالية نشاط البحث.

وتنص المعادلة (1) على ضرورة التفاعل بين المال البشري و مخزون المعارف و التكنولوجيا المتاحة، من أجل ابتكار أفكار و تكنولوجيا، كما تعتبر هذه المعادلة أهم ما جاء به «**Romer** » سنة 1986 وتستدعي المعادلة (1) الإشارة إلى ملاحظتان تلعبان دورا هاما في هذا النموذج،

- يمكن كتابة الصيغة السابقة على الشكل: $\frac{\dot{A}}{A} = \tau L_A$

و التي تعتبر على معدل نمو مخزون المعارف و الابتكارات g_A الذي يمثل بدالة خطية تابعة لحجم رأس المال البشري L_A و مدى فاعلية نشاط البحث τ.

- الإنتاجية الحدية تتحدد على أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث، فكلما كان هذا المخزون معتبرا زادت الإنتاجية الحدية للباحثين، وهذا ما يجعل A تنمو دون توقف و تعطى الإنتاجية الحدية للباحث بالصيغة التالية:

$$p_{mLA} = \frac{\dot{A}}{L_A} = \tau A$$

2- قطاع السلع الوسطية: يتكون هذا القطاع من شركات و مؤسسات تنتج بضائع رأسمالية مستعملة في ذلك مجموعة من الاكتشافات و الاختراعات المشتراة من قطاع البحث.

3-قطاع السلع النهائية: يتشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع النهائية و التي تعتبر في النهائية سلعة متجانسة واحدة، و تستعمل هذه الشركات في عمليتها الإنتاجية تكنولوجيا إنتاج تربط رأس المال البشري و العمل ورأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة من طرف القطاع الثاني.

ثانيا: نقد النموذج.

لقد تم انتقاد النموذج الذي قدمه **«Romer»** بأنه يصنف عملية النمو في العالم المتقدم فقط، لأن الدول المتطورة هي التي تستطيع في أغلب الأحيان تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة و رأس المال البشري من أجل إنتاج اختراعات جديدة، وذلك للمستوى الراقي لرأس المال البشري الذي تتمتع به تلك الدول، وعلى عكس من ذلك فإن الدول النامية تعاني من ضعف في رأسمالية البشري، كما تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجي وهي بذلك تصبح أمام حلين، إما عملية نقل التكنولوجيا أو التكيف التكنولوجيا الذي يتطلب مستوى معين من رأس المال البشري، لكنه في غالب الأحوال أقل من المستوى الذي تتطلبه عملية الابتكار، و في دراسة قام بها **« Shaw»** سنة 1992 لاختبار نموذج **«Romer»** أكد أن العامل التكنولوجي لا يفسر إلا جزءا قليلا من النمو اقتصاديا الدول النامية و ذلك عكس الدول المتقدمة، حيث أن العامل التقني يبدي أثر كبير على النمو الاقتصادي، ويفسر«Shaw » هذا الاختلاف على فعالية رأس المال البشري في الدول النامية، كما يرى أن الانفتاح الاقتصادي لهذه الأخيرة بمثابة الآلية التي تساعد على تحسين إنتاجيها عن طريق نقل التكنولوجيا المتطورة من العالم المتقدم[1].

المطلب الرابع: نموذج « Robert Barro » في النمو الاقتصادي.

ينتمي هذا النموذج هو الأخير لنماذج النمو الداخلي حيث في مقال ل « Barro » عام 1990 جاء فيه بمصدر آخر للنمو الداخلي و هو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، و اعتبر « Barro » أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كما يلي[2]:

$$Y_i = G^{1-\alpha} N_i^{1-\alpha} K_i^{\alpha} A_i Y_i \qquad \alpha \in]0,1[\qquad (1)$$

[1] - حمزة مرداسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

[2] - بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-60 .

Y_i ,K_i ,N_i, على التوالي هو الإنتاج، مخزون رأس المال و العمل للمؤسسات (i) ؛

A مستوى التكنولوجي (ثابت)؛

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج.

و إذا اعتبرنا كل المؤسسات متماثلة، يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصبغة التالية:

$$Y = AK^{\alpha} \quad N^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \qquad (2)$$

ويقول « Barro » أن النفقات العامة G تمول عن طريق الضريبة بمعدل t (ثابتة عبر الزمن)

وتفرض على كل المداخيل T= tY وتوازن الميزانية يكون محققا دائما T= G

و تتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة و تستعمل العائلات العامة الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$\dot{K} = s(1 - \dot{t})Y - \alpha\overline{K} \qquad (3)$$

و بالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تحدد باستبدال G بـtY :

$$Y = AK^{\alpha}N^{1-\alpha}(tY)^{1-\alpha} \qquad (4)$$

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KN^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \qquad (5)$$

حيث : A،N،t ثوابت .

في غياب النمو الديموغرافي، المعادلتين (3) و (5) تسمحان بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالتالي:

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)\frac{Y}{K} - \delta = s(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta$$

ومما يمكن ملاحظته أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة ففي نموذج « Barro » الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثابت ادخار عنصر النفقات العمومية G فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta\dot{K} + G$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي: $C = (1-s)(1-t)$

و التوازن على سوق السلع يكون : $Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G$

أي أن:

$$s(1-t)Y = \dot{K} + \delta K$$

معدل الضريبة المثالي يرفع معدل النمو، و بالتالي يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$\frac{\partial K/K}{\partial t} = (-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}})sA^{\frac{1}{\alpha}}N^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t) \leftrightarrow t^* = 1-\alpha$$

ويمكن تباين أثر معدل الضريبة على معدل النمو بالمنحنى الموالي:

الشكل رقم (02-01): التمثيل البياني لأثر معدل الضريبة على معدل النمو.

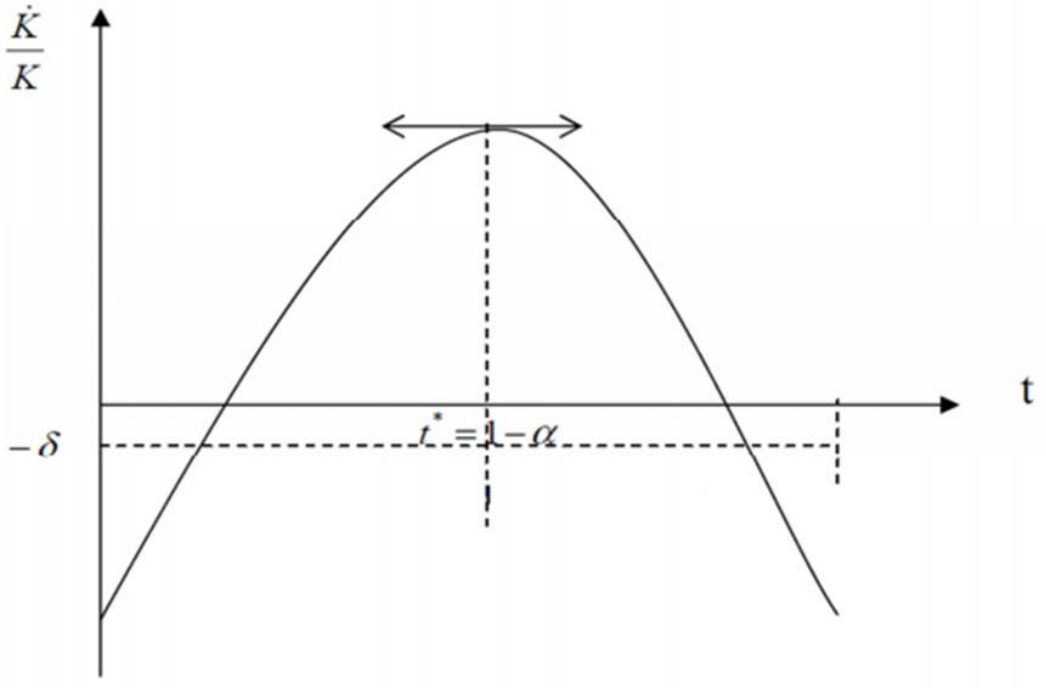

المصدر : بناني فتيحة، سبق ذكره، ص 59.

فمن خلال المنحى نلاحظ الأثر المزدوج للضريبة :

- لما $t^* > t$ ارتفاع معدل الضريبة يؤدي إلى رفع مستوى النمو، لأن الأثر إيجابي على الإنتاج بزيادة نفقات رأس المال العام، هذا الأثر الإيجابي يتغلب على الأثر السلبي للضريبة في عرقلة الاستهلاك.

$t^* < t$_ يبدأ معدل النمو في الانخفاض، لأن الضريبة تعود بأثر سلبي على الاستهلاك أكبر من الأثر الإيجابي على الانتاج .

من خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج « **Barro** » حيث أن تدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها يحفز النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع عملية الاستثمار، هذا الوضع يتلاءم و الدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من التمويل، لكن اعتبار الضريبة كمورد أساسي لتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها هذا ما يؤثر على الدخل الفردي، و بالتالي على الاستهلاك مما قد يجعل الأثر عكسيا.

خلاصة الفصل:

إن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فقد كان ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية و مستويات المعيشة و التخفيف من الفقر و البطالة. فالنمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل يتحدد على أساسها أهمها: كمية ونوعية الموارد البشرية و الطبيعية تراكم رأس المال، التخصص، معدل التقدم التقني و التكنولوجي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية فقط فالتكاليف البيئية و الصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل.

و انطلاقا من تطور نظريات و نماذج النمو الاقتصادي التي اختلفت في تفسيرها لعملية النمو، فلقد اهتم الفكر الكلاسيكي هذه العملية، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، بحيث « Adam Smith » أرجعه إلى تقسيم العمل، أما « Ricardo » رده إلى أرباح الرأسماليين في حين ذهب « Malthus » إلى اعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد الثروة، أما بالنسبة للنظرية الماركسية فكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو. فالاقتصاديون النيوكلاسيك ترجموا أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج حيث اهتم « Harrod » « Domar » بالإحلال بين رأس المال و العمل ، فيما ركز « Solow » على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو الذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل، أما « Ramsey » فقد اهتم بالبحث في كمية الادخار المثلى للاقتصاد إلى أن جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب و عناصر داخلية في النموذج ،كرأس المال البشري عند « Lucas » و المعارف عند « Romer » النفقات العامة عند « Barro ».

تمهيد الفصل:

إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، لأنه مهما بلغت موارد و إمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، إضافة إلى ذلك فدول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد، كما أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة مع معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية، التطور التقني، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. و الجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج البلدان الأخرى الذي لا يمكنها أن تنتجه، كما أنها تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على الموارد الضرورية، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير و الاستيراد. من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى مختلف التعاريف التي قدمت للانفتاح التجاري، و النظريات القائمة على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن هذا الانفتاح على النمو الاقتصادي، كما سيتم التطرق للانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في جزائر، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالتالي :

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم الانفتاح التجاري .

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض ، كما أنها القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير و الاستيراد ، ذلك أن الهدف الرئيسي من قيام التبادل التجاري هو زيادة الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع المستوى المعيشي ،إذ أنه لا تستطيع أي دولة أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، فالتجارة الخارجية تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات، بين الدول في شكل صادرات وواردات.[1]

ويقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع و الخدمات، وهي اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع و الخدمات بين الدول المختلفة ، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع و الخدمات بين الدول من ضروريات الحياة ، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على مالا يتوفر من ضروريات الحياة لشعبها، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها[2]،فالهدف الأساسي من قيام التجارة توفير السلع و الخدمات لتلبية الحاجات المحلية، ويتم تصريف الفائض عن طريق المبادلات التجارية .

كما تعرف التجارة الخارجية أيضا على أنها عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل [3]، فمصطلح التجارة الخارجية يشتمل على المصطلحات التالية[4] : الصادرات و الواردات المنظورة أي السلع ، الصادرات و الواردات الغير المنظورة أي الخدمات، الحركة الدولية لرؤوس الأموال أي الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر ، و الهجرة الدولية للأفراد أي حركة الأفراد ما بين الدول.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم و أهمية الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى النظريات التي لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول، وذلك من خلال المدارس الاقتصادية، حيث جاءت المدرسة الكلاسيكية بأولى النظريات التي حاولت إعطاء تفسير قيام التجارة، ومن بعدها النظرية النيوكلاسيكية إلى أن برزت النظرية الحديثة التي أعطت تفسيرا جديدا بما يتماشى مع مجريات الظروف.

---

[1]- حسام علي داوود آخرون : " اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002، ص 13

[2]- محمد السانوسي شحاتة : " التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقات الجات "، دار الفكر الجامعي، مصر ، 2007، ص 46.

[3]- حمدي عبد العظيم: " اقتصاديات التجارة الخارجية "، دار النهضة العربية "، لبنان، 2000 ص13 .

[4]- محمد يحياوي: " أثر الواردات على النمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر 2010- 1970 مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في الإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي- الجزائر، 2011-2012 ، ص04.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري.

إن الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري و كذا مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كانت متعددة، بالإضافة إلى تضارب هذه الآراء بين مؤيد و معارض لفكرة الانفتاح التجاري، فبين هذا التأييد و المعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد و من دول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة، و ذلك من خلال اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة.

أولا: تعريف الانفتاح التجاري.

قبل عرضنا النظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الإشارة إلى انه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجيهات الاقتصادية للتجارة من جهة، و من جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري لدى غير المختصين، حيث أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري، و فيما يلي عرض بعض التعاريف.

تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhaguawati -Kruger:

هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، و يرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في ان تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة إن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن ان يوجد اقتصادا مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية[1]

تعريف الانفتاح التجاري حسب M , Michelaly, papar Georgien ,A,M choksi:

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي اقل درجة تحرير، و (20) هي اكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى إن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد و لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، و في ظل هذا التعريف استخدموا ربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات)[2].

[1] - عبدوس عبد العزيز : " سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010- 2011 ص 44

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 44.

ثانيا: أهمية الانفتاح التجاري.

تتبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل استراتيجيتها اقتصادية و سياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول في المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية و السياسية، و لتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا[1].

إن أهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، و من ثم على المستوى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما انه يعتبر في حد ذاته اكبر العوائق و المشاكل الاجتماعية و السياسية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجهها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارة تقشفية، و التي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من اجل بعث التنمية و تقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، و لكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرة توجهها نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجاري، فنتج عن هذا التوجه او سياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة و ترك المجال لقوى السوق العالمي، إلا أن هذه الدول اعتمده التطور الاقتصادي عندها على استراتيجية الانفتاح التجاري أي على إحلال الواردات في بعضها و على تنمية الصادرات في البعض الأخر، و هذا الازدواج الاستراتيجي واكب حدوث ازدواج اجتماعي حاد في المجتمع تمثل في تباين درجات التنمية الاقتصادية، مما أعاد التخوف من سياسة الانفتاح التجاري إلى الساحة و ترسيخ الاعتقاد بان التجارة الحرة تخدم مصالح الدولة الغنية فقط، و إن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية[2].

المطلب الثاني: نظريات الفكر الكلاسيكي.

برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء المذهب التجاري الذي كان مؤيد لفرض الدولة قيودا على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب و الفضة، التي كانت في ذلك الوقت مقياس القوة فقامت النظرية الكلاسيكية من أجل الدفاع على حرية التبادل التجاري، من أهم رواده **John Stuart Mill ,David Ricardo Adam Smith** .

[1]- طارق الجبلي :" التجارة الخارجية "، دار الصفاء ، الأردن، 2001ص 15 ,

[2]- جمال جويدان الجمل :" التجارة الدولية "، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الكبعة الأولى ، الأردن ، 2011 ، ص ص 23-37 .

أولا : نظرية النفقات المطلقة.

1-عرض النظرية.

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير **«Adam Smith»** في كتابه المعروف ب: "ثروة الأمم" ،حيث يعتبر مؤسس علم الاقتصاد وأول من سطر المنهجية العلمية من أجل أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية و التحليل الاقتصادي المرتبط بها، وكذلك بحثه المفصل في أسس ومصادر "ثروة الأمم" [1]، ففي كتابه قدم العالم الكبير تحليلا وافيا وقويا للعديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية وصاغ بذلك اللبنة الأولى لعلم الاقتصاد، وكان من بين الموضوعات التي تناولها «Adam Smith» في مؤلفه المشار إليه التحليلية الأولى لظاهرة التبادل التجاري، وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول[2]، فالتجارة الخارجية في رأي «Adam Smith» تقوم بوظيفتين هامتين، فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.[3]

كما يعتمد **«Adam Smith»** على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة[4] ، من ناحية أخرى لا يرى « **Smith** » داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ، فالأخيرة تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي التجارة مختلف في نظرياته و خصائصه ونظرياته وبصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن: المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى[5].

وقامت نظرية القيمة المطلقة على عدة افتراضات من بينها[6] :

---

[1]- عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب :" أساسيات الاقتصاد الدولي "، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2003، ص 57.

[2]- حاتم سامي عفيفي :" الاتجاهات الحديثة الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005، ص 117.

[3]- زينب حسن عوض الله : " الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004، ص 9.

[4]- خالد محمد السواعي :" التجارة و التنمية " دار المناهج، الأردن ، 2006، ص 10.

[5]- زينب حسن عوض الله: " العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص 48.

[6]- علي عبد الفتاح أبو شرار : " الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات "، دار المسيرة ، الأردن ، 2007 ، ص 23.

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الدولية إلى اتساع دائرة السوق أمام السلع التي تختص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة.
- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، أي الفائدة تعود من اتساع نطاق

السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي،
- تركز هذه النظرية على النفقات النسبية لكل سلعة بين السلعتين لكي تقوم التجارة الدولية.

2 _ الانتقادات الموجهة للنظرية:

قام « **Adam Smith** » في عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية ،إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك انتقادات من أبرزها :

_لم يستطع «**Smith**» ان يفسر لنا أنه لو لم تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية [1].

_ إن تفسير «**Smith**» لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يعطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهذا تفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية [2]؛
_ انها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشبعا وتعقيدا.[3]

[1]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 10
[2]-زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ثانيا : نظرية النفقات النسبية .

1ـــ عرض النظرية.

قام الاقتصادي الكبير « David Ricardo » بنسق النظرية السابقة وذلك في كتاباته المشهورة عن التجارة الخارجية "الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية [1].

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية ، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل[2]، وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل، وبمعنى آخر فإن الشرط الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى .

وقد وضع « Ricardo » الفرضيات التالية :

ـــأن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية .

ـــ أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين؛

ـــلا يوجد نفقات نقل أو رسوم جمركية؛

ـــتكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج [3]؛

2ـــ الانتقادات الموجهة للنظرية :

لقد حاول « David Ricardo » الاقتراب من الواقع ولكن رغم ذلك تعرضت نظريته لانتقادات عديدة ومن بين هذه الانتقادات التي وجهت له نجد:

ـــ اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط، وتبادل سلعتين فقطـ. .

ـــ افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج .

ـــ تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا .

ثالثا : نظرية القيم الدولية.

1- عرض النظرية .

لقد كان « John Stuart Mill » دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي ، فوفقا لهذه النظرية الذي معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 ،37.
[2]- زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.
[3]- أشرف أحمد العدلي : " التجارة الدولية "، شركة رؤية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006، ص 15.

الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية ،هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات وواردات كل دولة متساوية[1] .

2- الانتقادات الموجهة للنظرية .

تعتبر آراء« John Stuart Mill » إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية حيث كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أن هذه الآراء تعرضت لانتقادات كثيرة أبرزها :

- أن المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية تعود إلى الدولة الصغيرة و المكاسب الأقل تعود إلى الدول الكبرى.

- الاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسيع في الخارج باسم الكسب الدولي[2] .

المطلب الثالث: نظريات الفكر النيوكلاسيكي .

استمرت النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى إلى أن ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الدولية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة لصياغة نظرية النفقات النسبية، فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية .

أولا: نظرية هيكشر ــأون لين.

1- عرض النظرية .

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي « Hecksher » وتلميذه « Ohlin » حيث هذا الأخير ألف كتابه الذي اشتهر باسمه "نظرية أولين للتجارة الخارجية"، حيث اعتمد « Ohlin » على أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وقد بدأ نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل هو أساس القيمة وافترضها اختلاف التجارة الدولية و الداخلية[3].

كما عرفت هذه النظرية بنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج فقد حاولت هذه النظرية أن توضح أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى، وقد أعطى « Hecksher » تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف ففي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول ، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما:

الأول : اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

الثاني : الاختلاف في الشروط الفنية لإنتاج السلع.

---

[1]- باريك مراد : " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي ، جامعة تلمسان ، 2012- 2013، ص 37.

[2]-زينب حسن عوض الله :" الاقتصاد الدولي ، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية "، دار الجامعة الجديدة ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005، ص ص 14، 15.

[3]- زينب حسن عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 50 ، 51 .

وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أبرزها:

- أذواق المستهلكين معطاة؛
- أ ن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في بلدان مختلفة[1]؛
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق؛
- ليس هناك تكاليف نقل أو رسوم جمركية؛

2_ الانتقادات الموجهة للنظرية.

بالرغم من كل ما جاء في هذه النظرية إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات من بينها[2]:

_ إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج ؛

_ استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل و رأس المال؛

_ لا تحدد بصفة قاطعة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية؛

_ تفترض أن الإنتاج و التبادل يتم في ظل توافر شروط المنافسة الكاملة.

ثانيا: لغز ليونتييف.

يرى « Leontief » أنه من الممكن تدعيم نظرية « Hecksher » و « Ohlin » بإضافة عنصرين آخرين من عناصر الإنتاج، هما رأس المال البشري و التكنولوجيا، وقد رأى « Leontief » أن لغز نموذجه يكمن في الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري ، كذلك فعنصر التكنولوجيا يمكنه أن يغير من العلاقة بين الأرض والعمل ورأس المال علاوة على رفع إنتاجية كل منهما، وقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي يضع شروطا أكثر بالنسبة لنوعية العمل البشري، فالاتفاق على البحث والتطوير، ولاشك أن عملية التطوير التكنولوجي هو أن يرفع كفاءة الانتاج، وأن يضاعف من إنتاجية العمل، وأن يزيد من قدرة المنتجات على المنافسة و التسويق، وذلك من خلال تخفيض نفقة الإنتاج وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق[3] .

ونجد أن « Leontief » قام بتحليل هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1984، والمثير أن القيام بالتجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ، بحيث في الظاهر تبدو الولايات المتحدة الأمريكية بأنها متمتعة بوفرة نسبية في العمل واعتبر أن هذه الميزة أدت بأمريكا إلى تصدير السلع كثيفة العمل و استيراد السلع كثيفة رأس المال.

[1]- نظريات التجارة الخارجية http://islamfin.go-forum.net/t529-topic تاريخ الاطلاع 2017/01/03.
[2]- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص 57.
[3]- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32 ، 33.

وبهذا يكون « Leontief » أثار شكوك حول مدى صحة نظرية « Hecksher » إلا أن تحليله لم يلقى القبول لأنه قام على أساس افتراض خاطئ لنظرية هيكشر و أولين و هو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة بجميع البلدان أو متغيرة في حدود ضعيفة للغاية، كما وجهت انتقادات ل « Leontief » من خلال مقارنته الخاطئة بين معدل رأس مال / العمل في بعض الصناعات المنتجة للسلع بديلة الواردات بدلا من أن يقارن بين معدل رأس مال /العمل في كل سلع التصدير و الاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

المطلب الرابع : نظريات الفكر الحديث .

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي وذلك من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في نفس التجارة الخارجية وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما سيأتي .

أولا: نظرية الفجوات التكنولوجية.

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في قيام التجارة الخارجية، ويوجد في الفكر الحديث نموذجين يعملان على توضيح قيامها وذلك على أساس التغيرات و التطورات التكنولوجيا وهما[2]:

1_نموذج الفجوة التكنولوجية .

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة و المهارات المتاحة للاستخدام في انتاج السلع و الخدمات فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذلك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجيا و المستوردة لها، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى. يرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي « Posner » في عام 1961، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة و الدول النامية أثر على هيكل التجارة الدولية، حيث تجتمع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسيين هما :

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم؛
- اكتساب حقوق إنتاج و شراء المخترعات الجديدة؛

[1]- حمشة عبد الحميد :" دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2012 – 2013، ص 34.

[2]- فيروز سلطاني: " دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالة الجزائر و اتفاق الشراكة الأور متوسطية"،

بما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا ، لذلك يظهر بما يسمى "الفجوات التكنولوجية" تتركز فيها لدى عدد قليل نسبيا من الدول، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية، وكلما ركزت الدول الأكثر تقدم في إنتاج ذات المستوى التكنولوجيا المرتفع، فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول الأكثر تخلفا في عملية التنمية. كما أطلق الاقتصادي « Posner » وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم "تجارة الفجوة التكنولوجية" على النموذج الذي أسسه.

2_ نظرية دوران المنتج.

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره « Vernon » سنة 1966، ويوضح المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها ، وبناءا على ذلك قدم « Vernon » افتراضين لبناء نموذجه تمثلا في[1] :

- وجود منتجات جديدة تتلاءم و أصحاب الدخول المرتفعة،

_ توفر عنصر العمل الماهر ، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى. ويفرق « Vernon » بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي:

2_1_ مرحلة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة، فعدم التأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

2_2_مرحلة النضج: يبدأ المنتج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه، مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية ، و لا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار[2] .

ثانيا: نظرية اقتصاديات الحجم.

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا و تعديلا آخر لنظرية « Hecksher » و «Ohlin » لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير

[1]- رشاد العصار و آخرون : " التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000، ص 36.
[2]- محمود يونس : " التجارة الدولية "، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 48.

نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع و المنتجات النصف مصنعة، وبين الدول الصناعية الصغيرة و الدول الصناعية الكبيرة [1].

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

لقد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس الانفتاح التجاري، ونعني بالمؤشرات مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعتبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول و تصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

و يمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري إلى ثلاث مجموعات، الأولى ترتكز على قياس درجة الانفتاح التجاري على مستوى انتشار الحواجز الجمركية أو على مدى تكرار الحواجز غير الجمركية، أما الثانية تركز على قياس الانفتاح التجاري على مدى قدرة الدولة على الإنتاج بالأسعار الدولية و عدم وضعها لأي حواجز التجارة، أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي تركز على انفتاح الدولة من حيث صادراتها وارداتها ، و هناك تقسيم آخر لمؤشرات الانفتاح التجاري حيث يعتمد على مجموعتين: الأولى ترتكز على قياس التجارة الخارجية من حيث الحجوم، فجل الدراسات أثبتت أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و الثانية ترتكز على قياس الانفتاح التجاري من حيث القيود التجارية، فظهرت دراسات تثبت أن الانفتاح التجاري لبلد ما يتأثر بمستوى إجراءات الحماية التجارية، و التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي. من خلال هذا المبحث سيتم عرض مختلف المؤشرات المستخدمة كوسيلة لتحديد درجة الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخداما و استعمالا، حيث تهدف إلى تقديم مباشر لدرجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، و يكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح و إما بتقييم القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعينة، و من بين هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: مؤشر الانفتاح الاقتصادي:

تعتبر الدول معدلات على العالم الخارجي و التي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج صادراتها و بالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة، و التي تتصف بهياكل إنتاج و صادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية(مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، و يسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F) ، و يبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي و مدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه و الذي يعبر عنه رياضيا كما يلي[1]:

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB} \times 100$$

حيث: X: تمثل الصادرات

M : تمثل الواردات

PIB: يمثل الناتج الوطني الداخلي.

تبرز أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات و الواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، و بتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير و الاستيراد.

و عليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة و بشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتنقلات الاقتصادية العالمية و يجعلها في حالة تبعية(انكشاف) للعالم الخارجي، و يشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته و للحصول منه على حاجته من سلع و خدمات استهلاكية و استثمارية و التبعية للخارج، و من ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية، و الاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين و الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية و الأحداث السياسية العالمية.

ثانيا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، و تتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد من الموارد الأولية، و تصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، و بالتالي تعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، و ذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول

[1]- باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59.

المتقدمة، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهر آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، و ذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادرتها الإجمالية، و يستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60 % في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة و يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معمل جيني – هيرشمان و هو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، و يمكن التعبير عنه على النحو التالي[1]:

$$cc = [(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{x_t})^2]$$

حيث: cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

Xit : صادرات الدولة من السلعة i خلال النسبة t

Xt : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

ثالثا: مؤشر التركيز لجغرافي للصادرات.

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، و ارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية و السياسية في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر الموارد الأولية إلى الدول المتقدمة، لهذا فإن التقلبات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في الدول المتقدمة قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث أغلبها في (الجزائر-العراق-الأردن)، و يعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة حيث من المفروض أن لا تزيد عن نسبة 60 % و إلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد.

و يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني- هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال البلد مكان متغير السلعة ، و يمكن التعبير عنه على النحو التالي[2]:

[1]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59،60.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 61.

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{x_{it}}{x_t} \right)^2 \right]$$

حيث: cc :مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

Xit: الصادرات الوطنية للدولة i خلال النسبة t

Xt : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد.

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي و العكس صحيح[1].

خامسا: مؤشر التبادل التجاري.

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، و نظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين و الإحصائيين و صناع السياسية، و يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري و انخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد و من ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، و يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المائة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، و تراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، و بالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، و يعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي، بل حتى سوك الاقتصادي المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية و توزيع الدخل و نمط الإنتاج و الأسعار.

يعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي[2].

[1]- باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص 61 .
[2]- خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص51.

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} \times 100$$

المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي:

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس و يقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في لبلد و بين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

أولا: مؤشر التعريفات الجمركية و غير الجمركية.

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية و غير الجمركية مثل: رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات.....إلخ، و تعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق و أساليب قياس الانفتاح التجاري، فلقد تمت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية ، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات من أهمها:

- أنه من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية و العالمية من طرف السياسات التجارية، بالإضافة إلى تكاليف النقل.

- عدم تسوية سعر الصرف.

- فوارق المرونة السعرية و السلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات و التميز في الأسعار، و كذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية و الأسعار الأجنبية للسلع للقابلة للتداول و غير قابلة للتداول.

ثانيا: معدل التعريفة غير الموزون.

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية.

لكن لهذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، و لهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.

ثالثا: معدل التعريفة الموزون.

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة و يرجح بأهمية النسيبة، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد لـ:

السلعة (A) بلغت 700 وحدة نقدية

السلعة (B) 400 وحدة نقدية

السلعة (C) 200 وحدة نقدية

$$\text{معدل التعريفة المتوازن} = \frac{(0.15 \times 700) + (0.2 \times 400) + (0.25 \times 200)}{200+400+700} \times 100$$

إذن:

معدل التعريفة المتوازن = 18.1 %

المطلب الثالث : قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي:

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما و اتجاه سياسته التجارية، و لهذا فقد اقترح كل « Guillarrmont » و « syruin Chenery » سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية و حجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفرق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحا و العكس صحيح، و يعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كالحجم، متغير الناتج الداخلي الخام، متغير الدخل الفردي و متغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة و النمو الديموغرافي) و المساحة بينه و بين البلدان الأخرى و غيرها و قد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية و المؤسسية .

بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير و الاستيراد، إلا انه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة أبرزها، اعتماد هذا المؤشر في قياسه إلى درجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية و الغير هيكلية، حيث أنها لا توجد في أية دولة من العالم مجتمعه فيا هذه المتغيرات، كذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج المتحصل عليها

بالاعتماد على هذه المتغيرات، و لهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري و تحديدها من الناحية الكمية و النوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة .

المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج.

يتم قياس درجة الانفتاح التجاري وفق نموذجين هما:

أولا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المزدوجSachs –Wrner

يعتبر نموذج Sachs –Wrner سنة 1995 من بين الأكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أن هذا المؤشر استطاع أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي و منطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة و أيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة.

يقوم مؤشر Sachs –Wrner بتصنيف لدول إلى مجموعتين :

البلدان المنفتحة و المنغلقة على التجارة الخارجية، و ذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية و الغير تعريفية، إذ تفوق 40 % من قيمة المنتج.
- معيار حصة السوق السوداء، إذ لا يجب أن تفوق 20% (خلال السبعينات و الثمانينات) .
- معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي.
- معيار تدخل الدول إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

و يقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية. تتكون العينة التي يدرسها المؤشر من 117 دولة، تم دراستها خلال الفترة 1945-1970 و كانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه: 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل Sachs –Wrner، و 74 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة و لكن بصفة دائمة و منتظمة، كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة ل 11 دولة

من أصل 15 دولة(عرفت معدلات نمو تزيد عن 23%) بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل من 3 %.

ثانيا: قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards .

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ Edwards سنة 1998 أحد أحدث المؤشرات التي عينت بقياس و تقييم الانفتاح التجاري، و بالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edwards أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، و لهذا اقترح Edwards مؤشر يرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل.

إن استخدام Edwards المؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد و اقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح ، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية و هي موزعة كالتالي:

1- مؤشر Sachs – warner.

2- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987) .

3- مؤشر البواقي لـ Leamer (1988).

4- مؤشر علاوة الصرف (la Prime De Change) للسوق السوداء.

5- التعريفية المتوسطة على الواردات.

6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية.

7- مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة.

8- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية.

9- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf (1993) .

قام Edwards بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية ، و المؤشر المركب ل Edwards

المؤشر المركب = دالة Sachs – warner، علاوة الصرف ، التعريفة المتوسطة ، الحصص ، مؤشر Word)

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره، أن الانفتاح الجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% ، و هو نفس مذهب Sachs – warner إلا أن النسبة أكبر من ذلك 40% ، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولية في مظهر مؤسسي، بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيكمن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية، و بالتالي دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، و بالأخص علاقة نمو الصادرات الوطنية و النمو الاقتصادي في كل من الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء، فقد اهتمت هذه الدراسات بتحديد دور الانفتاح التجاري في عملية النمو الاقتصادي، و دلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها على الدور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن الانفتاح على العالم لخارجي للاستفادة من مزايا السوق الخارجي و منهم من يرى أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليست بتلك القوة التي يراها البعض الآخر.

المطلب الأول: الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

لقد كانت آراء الاقتصاديين مختلفة و ذلك فيما إذا كان الانفتاح التجاري يستطيع أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام بالنسبة للدول النامية باعتبارها محركا للنمو، لذا سيتم عرض آراء المذاهب الاقتصادية المعرضة و المؤيدة للانفتاح التجاري من أنصار المذهب التجاري من أنصار المذهب التجاري و كذلك آراء بعض اقتصادي الكلاسيكي أمثال:

John Stuart Mill,Ricardo,Adam Smith و كذلك آراء رواد الفكر الحديث من المتشائمين و المتفائلين فيما يلي(1)[1]:

أولا: آراء المذهب التجاري.

تدور محاور الفكر التجاري حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و ذلك من خلال سعيها إلى زيادة ما لديها من ثورة من الذهب و الفضة التي تزيد في قوة الدولة و أن هذا يتحقق من خلال تشجيع الدولة للصادرات التي ستجلب المعدن النفيس ثمنا لها، و بمعنى مختصر أن النمو الاقتصادي لأي دولة يمكن أن يتحقق من دون الدولة و فرض سيطرتها على كل القنوات التي من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية لها.

[1] عبدوس عبد العزيز،مرجع سابق ذكره،ص ص 157،158

ثانيا: آراء مفكر المذهب الكلاسيكي.

لقد قام مفكرو هذه المدرسة بمعرضة ما ذهب إليه رواد المدرسة بشدة، و طالبوا بالحرية الاقتصادية فظهر ما يعرف بحياد السياسات التجارية و من أهم رواد هذا الفكر:

أدم سميث: أشار إلى أثر الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص و تقسيم العمل و تصريف فائض الإنتاج إلى الدول التي ينعدم فيها التخصص و تقسيم العمل، و بالتالي اتساع السوق و زيادة الكفاءة الإنتاجية.

دافيد ريكاردو: ظهرت أهمية الانفتاح التجاري للدول في كتابات الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو من خلال نظريته الميزة النسبية، و قد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، و تحويل الموارد النادرة إلى القطاعات الأكثر كفاءة و تحسين رفاهية السكان.

جون ستيوارت ميل: ميز ميل بين نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الإنتاج الساكن، حيث يؤدي الانفتاح التجاري إلى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية باعتبار أن لها تأثيرا ديناميكيا و نفعا غير مباشر يتمثل أساس في رفع المستوى العام للإنتاجية و يعتبر ذو أهمية كبيرة.

ثالثا: آراء الفكر الحديث.

قامت العديد من الدراسات الحديثة ببحث العلاقة بين الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي، فقد جاءت أغلب نتائج هذه الدراسات لتؤكد وجود درجة عالية من الارتباط و التصاحب بين الانفتاح التجاري و بالأخص نمو الصادرات و مستوى النشاط الاقتصادي لدى عدد كبير من الدول النامية، بما يعتبر دلالة قوية على ما تتمتع به سياسات الانفتاح التجاري من أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي و الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول وأنه كلما زاد توجه اقتصاد ما إلى الخارج زاد معدل نموه، و لكن وجدت دراسات تعارض الآراء السابقة و على العموم يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين وفقا للآراء المتفائلة و الشاملة.

1-الآراء المؤيدة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح لتجاري و النمو الاقتصادي:

- **دراسة Emery (1980)**[1]: تعتبر هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي بحثت العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي، و تم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية لخمسون دولة خلال الفترة (1953-1963)، و تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات التي استخدم فيها أسلوب الانحدار الخطي البسيط بين الظاهرتين، و توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل الصادرات و معدل نمو نصيب

[1] –عبد الرحمن يسري أحمد،محمد أحمد السريتي:"قضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 261 .

الفرد من الناتج القومي الحقيقي، فكلما زادت الصادرات بنسبة 2.5 % زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1%، كما توصلت إلى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة و اتساع السوق، بما يؤدي إلى التخصص و تقسيم العمل و الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و تقوية المنافسة الخارجية و تخفيض تكاليف الإنتاج و تطوير المنتجات و جلب التكنولوجيا.

-دراسة Tyler (1981)[1] :قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و توسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977،وقد تم استبعاد الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 300 دولار و تم أيضا قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، نمو الناتج الصناعي، نمو الاستثمار، نمو الصادرات الكلية و نمو الصادرات الصناعية، و توصلت الدراسة هي الأخرى إلى وجود علاقة ايجابية بين نمو الصادرات الصناعية و معدل النمو الاقتصادي، و قد بلغ معامل الارتباط بينهما 0.86، بما يؤكد أن العلاقة الطردية بين الصادرات و النمو الاقتصادي تزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات.

- دراسة Feder (1983)[2]**:** تعتبر هذه الدراسة الأكثر انتشارا من بين الدراسات التي تعني بقياس أثر نمو التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من الفرضيات المنطقية ، و قد طبقت الدراسة على الدول شبه الصناعية تشمل 31 دولة نامية خلال الفترة 1963-1973، و كانت النتائج ايجابية عند اختيار العلاقة بين الظاهرتين، و ذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

-دراسة البنك الدولي (1987)[3]**:** أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية، حيث تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجيا من نماذج التحرير التجاري في 19 بلدا بين عامي 1946-1986، و قد صنفت إلى أربعة مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كيفية تتمثل في: معدل الحماية الفعلية، الرقابة المباشرة من خلال الحصص و تراخيص الاستيراد، استخدام حوافز الصادرات و درجة تقيم سعر الصرف بأعلى من قيمته، و معايير كمية و هي: اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل و اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص 42

[2] عبد الرحمان يسري احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 294

[3] عبدوس عبد العزيز :"سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر و حماية البيئة: الوجه الآخر"، مجلة الباحث، جامعة بشار، العدد 2010/08 ، ص 153

و خلصت هذه الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات و إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة و الاستمرارية.

-دراسة Chow (1987)[1] **:** تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات التي برهنت على وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، و ذلك باستخدام عدة اختبارات مختلفة لتحديد اتجاه هذه العلاقة، و قد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الذي استخدمه "SIMS "لاختبار العلاقة بين الصادرات و نمو الصناعات التحويلية، كما اعتمدت أيضا على عينة تتكون من 8 دول الأكثر تصنيعا خلال الفترة 1960-1970، فكانت نتائجها تدل على وجود علاقة طردية بين نمو الصادرات الصناعية و نمو الصناعات التحويلية، حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

-دراسة David Dollar(2000): هذه الدراسة تهتم بآثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، و بتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، و النتيجة الأساسية المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع و المستوى العالي للتجارة و المؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، و لا يمكن التفرقة فيما بينهم.

- دراسة Farrokh Nouzad,Jenifer,J,Powell (2003):من النتائج التي تحصلا عليها وجود آثار ايجابية للانفتاح على كل من النمو و التنمية و هذا في الفترة الممتدة من 1965-1990، بالإضافة إلى أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية، و لكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.

2-الآراء المعارضة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي:

هناك مفكرين اقتصاديين و دراسات معارضة للآراء السابقة منها[2]:

- **Karl Marx:** يرى أن التجارة الخارجية للدول النامية لا يمكن لها أن تقوم بالدور الإنمائي، أي ما قامت به في الماضي بالنسبة للدول المتقدمة حاليا، و ذلك نظر للبنيان الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الكيانات الرأسمالية التي تستعمل ثروات شعوب الدول النامية، و تجعلها في حالة تبعية مستمرة لها.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 293

[2] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول، مرجع سبق ذكره، ص 161.

- **Myrdal:** يرى أن الانفتاح التجاري في البلدان الفقيرة و البلدان النامية قد يزيد من درجات التفاوت و عدم التساوي بينها بطريقة تراكمية، فالصناعة في الدول المتقدمة قوية و تتمتع بالوفرات الخارجية، في حين نجدها ضعيفة في الدول النامية و ذات حجم و يغلب عليها الطابع الحرفي.

- **دراسة Danben-David (2000):** توصلت هذه الدراسة إلى عدم حتمية تناقص الفرق في الدخل بين الدول خلال السنوات، حيث أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول ف تزايد، و لكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينها تتقارب في دخلها، بالإضافة إلى القيام بتحرير سياستها التجارية الدولية، و النتيجة العامة التي تحصل عليها في الخير هي أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي، و بالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة بشركائها، بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال، و لكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي في الدولة النامية.

المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

لقد بدأت في سنوات السبعينات الدراسات و الأعمال التجريبية المنشورة، و غالبا ما استخدمت هذه معاملات ارتباط بسيطة بين نمو الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي أو معاملات الارتباط بين مجموعة من المؤشرات التي تمثل الانفتاح أو السياسات التجارية للدول من جهة، و النمو في المدى الطويل من جهة أخرى، فهذه الدراسات وجدت في أعمال Edwards1989-1993.

وخلصت إلى وجود علاقة وثيقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي ،فظهور النظرية الجديدة للتجارة الدولية و نظرية النمو الداخلي أدى إلى التركيز على البحوث التجريبية ذات القنوات التي يمكن أن يؤثر فيها الانفتاح التجاري على معدل النمو، و بشكل عام يكون تأثير الانفتاح على النمو من خلال طريقتين: تكوين رأس المال المادي(النمو مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار) و رأس المال البشري(النمو مدفوعا من خلال اكتساب المهارات و المعارف و التكنولوجيا).

و في هذا السياق فإن الوسيلة الجيدة لتقييم تأثير الانفتاح على النمو (تأثير غير مباشر) هو إقامة نموذج المعادلات و من أشهر النماذج المستخدمة لقياس درجة الانفتاح على النمو نجد[1]:

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 162،163

- **دراسة Moghadam,Coe (1993):** دراسة أظهرت أن النمو يكون مدفوعا بدافع التكنولوجيا و الانفتاح و توصلت إلى أن التجارة و رأس المال بصفة عامة هما المسؤولان عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما.

- **دراسة E,Helpman (1995):** قامت بدراسة عينة من 22 بلد من البلدان الصناعية، وتوصلت إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد لا تتوقف فقط على مخزون رأس المال و لكن أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الإيجابي لأنشطة البحث و التطوير الخارجية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد يعتمد على درجة من الانفتاح.

- **نموذج Seghezzi,Baldwin (1996):**وجدت هذه الدراسة من خلال العمل في ثلاثة خطوات لتقدير البيانات فكانت نتائج الدراسة أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار و الانفتاح التجاري بصفة خاصة، و هذه النتيجة تم تأكيدها و إثباتها من خلال أعمال "Lee" سنتي 1993-1994.

- **دراسة Harrison (1996):** ترتكز هذه الدراسة على التعاريف الممكنة من مؤشرات الانفتاح، وقد استخدمت في كثير من الأحيان سبعة مؤشرات غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية، كما توصلت أحيانا إلى وجود علاقة إيجابية بين هذه المؤشرات و النمو الاقتصادي و تطور الصادرات أو الواردات.

- **دراسة Lant Prichett (1996):** جمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأبيات و درست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات، و تبين أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض، و تفسير ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر عن مفهوم الانفتاح.

- **دراسة J,Lguerin,L,Fontagne (1997):** تشير الدراسة إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاحه، إذا توافرت شروط معينة كتوافر رأس المال البشري على سبيل المثال، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد.

يمكن القول كخلاصة أن الأعمال التجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي تؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج مرضية، على عكس الأعمال النظرية التي تحكم منذ البداية على وجود تأثير ايجابي للانفتاح على النمو، و مع ذلك فإن هذه الأعمال تشير إلى شعور بعدم الرضا إلى المؤشرات المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري.

المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

لطالما ثار جدل اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، أي هل تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني استراتيجية إحلال الصادرات، أو بالتوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية إحلال الواردات، و قد دار نقاش و جدل كبير في خمسينيات القرن الماضي بين مؤيدي الانفتاح الذين يؤيدون التوجه نحو الخارج بإتباع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، و بين الداعين للحماية الذين يؤيدون استراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد و قد سيطر التوجه للاستراتيجية الأولى ابتداء من سنوات السبعينات لدى مفكرين الغرب و البنك الدولي[1] و من أجل التمييز بين الاستراتيجيتين وجب المقارنة بين سعر الصرف الحقيقي للصادرات مع سعر الصرف الحقيقي للواردات، و عليه فإذا حصلت الدول المصدرة على كمية أكبر من العملات المحلية لكل عملة أجنبية مقارنة مع ما ينبغي أن تدفعه الدول المستوردة، تكون الدول متبنية لاستراتيجية الصادرات بدلا من استراتيجية الواردات.

أولا: سياسة التصدير و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

تعتبر التجارة الخارجية و خصوصا الجانب التصديري منها من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم وفي أولها دول العالم الثالث، فالتجارة الخارجية ليست فقط تبادل سلع و منتجات و استيراد ة تصدير مع دول العالم، بل هي مؤشر يدل على مستوى تطورها الاقتصادي و انفتاحها على الأسواق العالمية، إذ يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي و كذلك أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، و التصدير أمر ضروري بالنسبة للمنتجات و السلع الوطنية من أجل دعم ميزان المدفوعات و تغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج.

فقطاع التصدير ذا أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، و هو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية ووسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، و الجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة و نمو معدل الصادرات من جديد و هذا ما يبين العلاقة التبادلية و المتداخلة بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الدخل الوطني.

يشير مؤيدي استراتيجية إحلال الصادرات للسلع الأولية و السلع المصنعة إلى المنافع و الآثار التي يمكن أن تحصل للنمو من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجاري و المنافسة، و أهمية إحلال الأسواق الدولية الكبيرة محل

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 238

الأسواق المحلية الصغيرة، حيث يستشهدون بتجربة آسيا الناجحة التي ارتبط تصديرها بتصنيع سلع كثيفة العمالة و رأس المال و التقدم التقني في قطاعي التصنيع و الاستيراد على حد سواء.[1]

1-أهمية استراتيجية إحلال الصادرات:

على عكس استراتيجية إحلال الواردات، هناك زيادة في الاهتمام و الرغبة في الإمكانيات التي توفرها استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الصادرات، و هذه السياسة تعني إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة من الموارد الأولية، و لعملية إحلال الصادرات فوائد معينة تفوق بها عملية إحلال الواردات نوجزها فيما يلي[2]:

- كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق استراتيجية إحلال الصادرات تميل إلى أن تكون أقل من كلفة الموارد المحلية لادخار وحدة من العملة الأجنبية عن طريق إحلال الواردات.

- سياسة التصنيع التي تعتمد على استراتيجية إحلال الصادرات لا تتعرض أو لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية، و لهذا فإن استراتيجية النمو الاقتصادي المعتمدة على التصدير ملائمة بشكل أفضل للحصول على وفرات الحجم.

- التصنيع عن طريق إحلال الصادرات يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في العمالة و التحسن في توزيع الدخل، و ذلك بصورة أكبر من التصنيع من خلال عملية إحلال الواردات.

1-1-إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الأولية.

تعتمد أغلبية الدول النامية في استراتيجية صادراتها على تصدير المواد الأولية، لكن هذه الاستراتيجية لم تكن في صالحها، و بالتالي فإن اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الأولية باستثناء البترول و لغاز(المحروقات) إلى الانخفاض، وذلك لأسباب تتعلق بجانب الطلب نتيجة للتقدم التقني والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة مما ساعدها على تخفيف نسبة المواد الأولية (المستوردة)، المستخدمة لإنتاج الوحدة من الصناعة.[3]

---

[1] – قسوم ميساوي الوليد: "دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978–2006"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007–2008، ص 13

[2] سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي: "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988، ص 188.

[3] وصاف سعيدي: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01م، ص 09.

2-1- استراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية:

حققت تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا نمو أسرع بكثير من تجارة السلع كثيفة العمالة وكذلك المواد الأولية[1]، وهذا راجع إلى السياسات الحاكمة لبعض الدول الصناعية حيث تفضل القطاعات كثيفة المهارات، والتي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية والسلع نصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية وقد كان لبعض الدول النامية نصيب في هذه الاستراتيجية وذلك بفضل تحقيقها اندماجا قويا في نظام التجارة العالمية وإرساء قاعدة صناعية كبيرة.[2] إلا أنها لا زالت تعتمد في صادراتها على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدول الصناعية مازالت تمارس سياسة الحماية في وجه الدول النامية على بعض المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير، فالرسوم الجمركية والحصص والقيود الأخرى في هذه الأسواق تشكل العقبة الرئيسية أمام الصادرات الصناعية للبلدان، ففي الثمانينات قامت دول متقدمة يزيد عددها عن 23 دولة برفع معدلات الحماية على المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير نحو الدول النامية بأكثر

من المعدلات المتعارف عليها، كما تمارس الدول المتقدمة ضغوطا وقيودا على صادرات الدول النامية تزيد عن 24 بليون دولار كبضائع ضائعة وغير مرغوب فيها في اقتصاديات الدول الصناعية.[3]

2- آليات تأثير استراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي:

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلى أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة ارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو وتوضيح أسباب هذه الظاهرة.[4]

وأجرت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة نذكر على سبيل المثال[5] :

---

[1] يلماظ اكيوز: "الدول النامية والتجارة العالمية، الأداء والأفاق المستقبلية، دار المريخ، الرياض،2008م، ص45.

[2] نفس المرجع السابق، ص45.

[3] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص241.

[4] عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[5] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

- أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية ، Bela Balassa (1981)؛

- أثر نمو الصادرات على آثار الحجم و الوفرات الخارجية William G.Tyler، (1981)؛

- أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد Gershon Fede، (1982)؛

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي عن طريق عدد من الآليات أهمها:

2-1- الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية:

تنمية الصادرات تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي ومن معدل النمو الاقتصادي.[1]

2-2- الصادرات والتقدم التقني:

من أجل تحقيق أي تنمية اقتصادية يتطلب ذلك بالدرجة الأولى وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة، كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والابتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي فإن الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق وإحداث هذه المتطلبات، فالصادرات تعدد مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة كما تعد أيضا مصدرا مهما لاكتساب المهارات والخبرات والتدريب وتلعب دور المحفز على دفع الدول نحو اكتساب المزيد من الأسواق الخارجية مما سيدفعها إلى تحسين مستوى تقدمها التكنولوجي بصفة مستمرة، الأمر الذي ينعكس في صورة مباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي.[2]

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص286.

[2] نفس المرجع السابق، ص287.

2-3- الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع فبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة، وعليه تزداد مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها، وهذا ما يؤدي إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية الأجنبية.

3- مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام:

إن مساهمة التصدير كان ولا يزال عنصر محفز ورئيسي في حركة التجارة الخارجية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص ، وهذا يعود للأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية مثل الغذاء والمواد الخام والمعادن والنفط الخام، ولكن هذا المحفز ليس بالقوة الكافية التي تجعله قادرا على تحويل مجتمعات مثل المجتمعات النامية لاسيما تلك البلدان التي مازالت في بداية مراحل التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للأثر التنموي فهو ضئيل إذا ما ارتبط هذا القطاع بروابط قليلة مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، فمثلا حالة قطاع التصدير بالنسبة للمعادن الذي يعتبر قطاع منعزل عن أجزاء الاقتصاد، حيث تم تطويره في بعض البلدان خلال القرن التاسع عشر مثلا النحاس في الشيلي والقصدير في ماليزيا من قبل الاستثمار الأجنبي، ولقد كانت عملية الإنتاج بكثافة رأس مال واستخدام عدد قليل من العمال المحليين ومعظم بقية عناصر الإنتاج مثل أدوات العمل والمواد الغذائية التي كانت تستورد من الخارج، وكذلك بعض مواقع الإنتاج، أما الدخل الناتج من قطاع التصدير فقد يحول إلى الخارج من قبل المالكين الأجانب أو يذهب إلى قلة من الطبقة الغنية.[1]

ثانيا- سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

لجأت العديد من الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية إلى تبني سياسة استراتيجية التصنيع بقصد إحلال الواردات، وذلك بسبب انخفاض حصتها من المنتجات الأولية المصدرة في الأسواق الدولية وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها، فهذه الاستراتيجية أصبحت أكثر شعبية وارتبطت بحجة حماية الصناعات الناشئة.

1- أهمية استراتيجية إحلال الواردات:

نعني بإحلال الواردات إنتاج منتجات محلية بدل استوردها من بلدان أخرى، أي أن تنتج ما تحتاجه

[1] سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 180، 181.

إليه محليا وذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات وتوفير الحماية الكافية لهذه الصناعة، أما استراتيجية إحلال الواردات هي تلك الاستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض، ولقد تم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينات والستينات، أين عرفت أسواقها العالمية

من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد، ما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها الجارية، وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، حيث لا تزال العديد من الدول تتبع هذه الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي عوض استيراده من الخارج[1]، كما تعتمد استراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، وذلك عوضا عن استيرادها من دول أجنبية، كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات، من حيث السعر والجودة المطلوبين، حتى وإن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة.[2]

وحتى يكون لهذه السياسة تأثيرها وفعاليتها لابد وأن تعتمد على الحماية الجمركية وحصص الواردات التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي، فمن خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في وضع أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة، يرتفع سعرها وتصبح غير قادرة على المنافسة السلعة المحلية، وبالتالي اتجاه الموارد المحلية إلى الاستثمار في مثل هذه الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة، ومن المتوقع عندما تنمو هذه الصناعات يكون بإمكانها تخفيض تكاليف الإنتاج، خاصة إذا كانت تعمل وفق اقتصاديات الحجم، ونتيجة لذلك يصبح لديها القدرة على الإنتاج دون حماية ، ليس فقط للسوق المحلي وإنما بالتصدير إلى الخارج.

وبناءا على الذي سبق فإن الكثير من متخذي القرارات الاقتصادية في دول النامية ينظرون إلى استراتيجية إحلال الواردات، بأنها الاستراتيجية الممهدة لتطبيق استراتيجية تنمي الصادرات، ونظرا لرغبة الدول بالاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية متنوعة، وسهولة تحصيل إيرادات جمركية يجعل العديد منها تفضل استراتيجية إحلال الواردات.[3]

---

[1] مصطفى بن ساحة: "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية،2010-2011م، ص34.

[2] خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص194.

[3] شاقور سميرة: "تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص تحليل واقتصاد قياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012، ص 123.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري سواء من حيث استراتيجية الصادرات و الواردات، كما يمكن القول أن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الإيجابي للانفتاح التجاري بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت و تنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة انفتاح الدول على بعضها البعض، كما تناولنا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالتعرف على سياسة التصدير و الاستيراد و علاقتها بالنمو الاقتصادي .

تمهيد الفصل:

عرفت الأعمال الجزائرية تغيرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية خاصة الاقتصادية منها حيث شرعت الدولة مع بداية الألفية الجديدة إلى تحرير تجارتها الخارجية و توقيعها لاتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي و رغبتها في إنشاء مناطق للتبادل الحر كما قامت بتجسيد برامج إصلاحية واسعة تهدف من خلالها إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية و الانفتاح على الشراكة الأجنبية بالقيام بعدة إصلاحات على مستوى السياسة التجارية و تجسيد برامج على غرار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تأهيل المناطق الصناعية لتعزيز القدرات التنافسية و التصديرية لهاته المؤسسات و تسهيل عملية تواجدها في الأسواق الأجنبية . كما تم تدعيم هذه الاصلاحات بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج المحروقات و تدعيم الصادرات .

بعد قيامنا بالدراسة النظرية للنمو الاقتصادي و مفهوم الانفتاح التجاري و العلاقة فيما بينهما ، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة إحصائية لمعرفة تطور حصيلة التجارة الخارجية للفترة (1990-2015) ، و في الأخير سنقوم ببناء نموذج قياسي يقيس أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) ، و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : وضع استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات .

المبحث الثاني : دراسة احصائية لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990/2015) .

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة (1990-2015).

المبحث الأول : وضع استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات

عملت الجزائر على تبني استراتيجية وطنية تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول و تؤمن المسار التنموي للجزائر مستقبلا. و تعتمد هذه الاستراتيجية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعملية الخوصصة و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنتطرق إليه.

المطلب الأول: استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني و المؤسسات :

إن التحدي الواجب اتخاذه يتمثل في التغيرات و الإجراءات العملية التي يجب وضعها من أجل تنمية القدرات الصناعية و البشرية لرفع التحدي بشأنها .

إن المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني تتمثل في التأخر المسجل في القطاع الصناعي الذي أصبح عاجزا على تحقيق أي نمو إيجابي من جراء تدني مستوى الإنتاجية، الناتج عن استعماله لوسائل إنتاجية قديمة تم اهتلاكها.

ومن هذا المنطق فإن القطاع الاقتصادي العمومي ضعيف لذا يجب تأهيله، حيث طالبت الجزائر أخذه بعين الاعتبار في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي[1].

إن غياب استراتيجية الصناعية لدى أصحاب القرار، كما خلص إلى ذلك المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى ضعف القطاع الصناعي أدى إلى تردد المستثمرين الأجانب للاستثمار، و بالتالي فإن الأسباب التي أدت إلى جمود الاستثمارات العمومية التي لم تتعدى 4،6 مليار دولار سنة 2000 مما أدى إلى عدم تجسيد مشاريع الشركة وتباطؤ عمليات الخوصصة، ولعل الإشكالية المطروحة اليوم أمام السلطات العمومية في الأوضاع التي آل إليها القطاع الصناعي العمومي على ضوء الإصلاحات الجارية اليوم، الشيء الذي جعل السلطات العمومية تلجأ إلى انطلاق المشاريع الاستثمارية الكبرى (السكن، الفلاحة، الأشغال العمومية.....الخ) التي من خلالها ينتعش القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تخصيص جزء من مداخيل المحروقات لدعم القطاع الصناعي الذي تراهن عليه الجزائر في إمضائها لعقد مع الاتحاد الأوربي.

إن البرنامج الذي أعدته الحكومة يتشكل من مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ورفع أدائها الاقتصادي والمالي ليكون في نفس المستوى الدولي ويعتمد عل مبادرة المؤسسات على إجراء التشخيص الاستراتيجي في مجال المنتجات والأسواق ويتعداه إلى دراسة المحيط. ويعد. صندوق ترقية التنافسية الصناعية بمثابة الركيزة المالية لتمويل أنشطة هذا البرنامج.[2]

---

[1] - Bouzidi abd elmadjid, Les années de l'économie ,alger ,ENAG, 1999, p85 .

[2] ــ نجار حياة، زغيب مليكة، إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية بين العصرنة والعولمة، نظرة مستقبلية، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2003.

1_ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد قامت وزارة المؤسسات ص و م والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات ص و م التي تشغل أقل من 20 عامل، ولقد حظي بالموافقة من طرف مجلس الحكومة في ديسمبر 2003 وكذا مجلس الوزراء بتاريخ 08 مارس 2004 ، ويمتد هذا البرنامج على مدار 06 سنوات يتم تنفيذه ابتداء من 2006 ، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج. ويندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-1-أسباب تطبيق البرنامج:

_ برنامج التأهيل المعتمد مع الاتحاد الأوربي لم يهتم بالمؤسسات ص و م و بالتالي لابد من اعتماد برنامج آخر.

_قطاع المؤسسات ص و م يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني.

_ إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة وتفكيك الحواجز يحتم عليها إعادة تأهيل هذه المؤسسات.

-1-2 أهداف البرنامج:

أ- العامة:

_ مواجهة متطلبات تحرير المبادلات في السلع والخدمات بين الاتحاد الأوربي والجزائر.

_ جعل (م ص و م) قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق.

ب-الخاصة:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية م ص و م. واعداد سياسة وطنية.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- وضع بنك للمعلومات يخص م ص و م من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها .

1-3-أجهزة البرنامج:

صندوق ضمان القروض: يهتم بمنح الضمانات لفائدة المؤسسات ص و م ويحدد المستوى الادنى للقروض ب 50 مليون دج.

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات ص و م - الوكالة الوطنية لتطوير م ص و م: تتولى تنفيذ الاستراتيجية.

الصندوق الوطني لتأهيل م ص وم: يتكفل هذا الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل .

2-البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاما والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة وذلك بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية ويقدر المبلغ المخصص لتحويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج يخصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات والباقي لإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

2-1- الأهداف العامة لعملية إعادة التأهيل الصناعي هي:[1]

تكامل داخل القطاع وما بين القطاعات: الذي جاء بوضع قواعد PMEهو الدفع بترقية قطاع التكامل الأفقي اللازم لبروز نسيج صناعي واسع.

ترقية الابتكار: الهدف العام هو إيجاد وسائل تسمح لأداة الإنتاج أن تكون على مستوى من المرونة حتى يكون هناك أفضل توافق مع متطلبات السوق.

ترقية الصادرات: لتنمية الصادرات خارج المحروقات خصوصا التصرف سواء على مستوى هياكل المؤسسات أو على مستوى إجمالي للنظام الاقتصادي المالي.

ترقية القطاع الخاص: من أجل المساعدة على خلق مناصب شغل وإنعاش الاستثمارات الإنتاجية. وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار الإنتاجي. وإمكانية مشاركة الخواص والعمال في رأس مال الشركات العمومية.

تقييم الموارد الطبيعية: يجب تشجيع تقييم الموارد المالية الموجودة بإثارة اهتمام الرأسمال الأجنبي.

تقييم الموارد الإنسانية: تنمية قطاعات الدعم للصناعة: يجب تشجيع وتوسيع هذا القطاع باعتباره عامل للمنافسة و النجاعة.[2]

وهناك أهداف أخرى هي:[3]

على مستوى المؤسسة : يهدف هدا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة إلى تحديث أدوات إنتاجها و الرفع من تنافسيتها.

على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة : عن طريق :

- تأهيل المؤسسات و إعادة تأهيل المناطق الصناعية و مناطق النشاطات.
- دعم و سائل الضبط (التقييس و الملكية الصناعية).
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم و الاستشارة لفائدة الصناعة.

2-2- معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل : أهمها :

[1] _ سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد2008/11 ، ص 85 .
[2] _ بن يحي فريد، الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط الانضمام إلى OMC ، دار الهدى، الجزائر، 2009 ، ص 78 .
[3] _ سهام عبد الكريم، مرجع سابق ، ص 87.

- المؤسسة تخضع للقانون الجزائري.
- تنتمي المؤسسة إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية.
- التسجيل في السجل التجاري و رقم التعريف الجبائي لمدة 03 سنوات من النشاط.
- عدد العمال من 20 فأكثر.
- **تقديم معايير الأداء المالي:** المتمثلة في صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة و نتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من ثلاث سنوات الأخيرة.

2 -3-تنفيد برنامج التأهيل :يتم تنفيد البرنامج عن طريق تقديم المساعدات المالية و متابعة استعمالها :

أ. منح المساعدات المالية: تتمثل في :

- المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسة: تتمثل في 80% من تكلفة الدراسة الاستراتيجية العامة أو المخففة في حدود :

-1500000دج في حالة الدراسة العامة.

-750000دج في حالة الدراسة المخففة.

- المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية و اللامادية : فإن الصندوق يقدم 30% كتسبيقات من إجمالي مبلغ المساعدات المحددة في الاتفاقية المحددة بين وزارة الصناعة و المؤسسة المعنية .
- المساعدات المالية المتعلقة بتنفيد مخطط التأهيل :

تمثل 80% من مبلغ الاستثمارات غير المادة (تكوين، دراسات، برامج .....الخ) ، و في حالة الدراسة العامة تضاف نسبة 10% من مبلغ الاستثمارات المادية في حدود 20 مليون دج.

ب. متابعة برنامج التأهيل: عن طريق الأمانة التقنية التي تقوم بالمراقبة الميدانية لإنجاز الاستثمارات و مراقبة المستندات و الفواتير التي تثبت العمليات الاستثمارية.

-4-2نتائج البرنامج الوطني:

حسب وزارة الصناعة منها و إعادة الهيكلة فمند انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 إلى 2006 تمثلت الحصيلة في:

-تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية ، 171 خاصة) بطلبات الانخراط ، منها 290 مؤسسة (155 عمومية و 135 خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية .و لقد وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة منها :

117-مؤسسة للاستفادة من الإعانات برسم دراسة التشخيص و تنفيد مختلف عمليات التأهيل المادية و اللامادية أي بعدد إجمالي للعمليات يبلغ 1844 بمعدل يقارب 16 عملية لكل مؤسسة ، 20 مؤسسة استفادت

من إعانة مقتصرة على دراسة التشخيص . و يبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102 عملية لا مادية.

3- برامج تأهيل م ص و م في إطار برنامج الشراكة:

أولا: برنامج: MEDA1

من وجهة نظر تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تسمح بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الاقتصادي الأوربي ، تتميز المساعدة المالية (MEDA) بتغيير التوجيهات الاستراتيجية.

و تطمح هذه الأخيرة في المستقبل إلى التحول نحو اقتصاد السوق و تنمية القطاع الخاص و كذلك تعزيز التوازن الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد .حيث هذا البرنامج خصص له غلاف مالي 3435 مليون أورو للمساعدات المالية خلال 1996-2000 إلا أن تنفيذ البرنامج على أرض الواقع لم يتجاوز 850 مليون أورو إضافة إلى اختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج[1] و تم توزيعها كمايلي[2]:

_ترقية الشركات ص و م PME (57مليون أورو) المشروع عملي منذ سنة 2000.

_ دعم التعديل الهيكلي الصناعي و الخوصصة (38 مليون أورو) مشروع عملي منذ جوان 2001.

_ عصرنة القطاع المالي (23 مليون أورو) اتفاق مالي موقع في 2000 ، مشروع عملي منذ سبتمبر 2001.

_ دعم للإصلاحات الاقتصادية و لتعزيز المؤسساتي لاقتصاد السوق.

_تنمية البنى التحتية والموارد البشرية.

كما يلي: نتائج البرنامج: تمثلت النتائج المحققة من البرنامج إلى غاية 2006/10/31.

_تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى البرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 31 % من إجمالي عدد المؤسسات ص وم التي تنشط في القطاع الصناعي وتخص 2147 مؤسسة.

_ وتم الدخول الفعلي ل 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18.9 % من مؤسسات القطاع الصناعي أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج.

_ كما استفادت 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القروض.

[1] _ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوربية والتعاون الاقتصادي الإقليمي العربي، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004 ، ص 3.

[2] _ علي لزعر، تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة اقتصادية، العدد 2009/05.

ثانيا: برنامج MEIDA2

وسيلة مالية أساسية للاتحاد الأوربي من أجل تنفيذ الشراكة الأورو- متوسطية. وهذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الاقتصادية على الصعيد الاجتماعي والبيئة[1].

المبلغ المخصص: ميدا II 2000_2006 _5350 مليون أورو، يشمل :

- دعم للانتقال الاقتصادي ولتحقيق منطقة أورو متوسطية للتبادل الحر.
- دعم لأفضل توازن اجتماعي واقتصادي بواسطة تعزيز التعاون في مجال البيئة.
- تعاون إقليمين وعبر الحدود.

وفي إطار هذا البرنامج فقد اختيرت أكثر من 40 مؤسسة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز هذه المؤسسات المصدرة خارج المحروقات وتمثل هذه المؤسسات عدة قطاعات خاصة بالصناعة.[2] الغذائية والكيماوية من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني التي دخلت في هذا البرنامج الذي بوشر سنة 2008 والذي سيمول بقيمة 2.5 مليون اورو، أما فيما يخص الشراكة والتصدير خارج المحروقات حسب الخبير بشير مصطفى فان القطاع الخاص أصبح رقما مهما في معادلة الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة. حيث أكد أن الاتفاقية لم تعد في صالح الاتحاد الأوربي وذلك راجع إلى استفادة الكثير من المؤسسات الجزائرية من تصدير منتجاتها بعد الشروع في عمليات التفكيك الجمركي وإلا ما كنا لندخل السوق الأوربية أمام المنافسة الصينية. وبالتالي العيب يعود فينا.[3]

ثالثا: برنامج الجزائر والأمم المتحدة:

وقعت الجزائر على وثيقة مشروع يحمل عنوان دعم تطبيق الاستراتيجية الصناعية وترقية الاستثمارات بغلاف مالي قيمته 353.768 دولار وتقدر مدة انجازه ب 18 شهر من 2011_2012 يندرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من اجل التعاون والتنمية 2007 -2011 ويهدف المشروع إلى تطبيق الاستراتيجية الصناعية وكذلك تنويع اقتصادها قصد الحد من تبعيتها للمحروقات.[4] وأضاف مسؤول في وزارة الصناعة إن الجزائر ستخصص 380 مليار دينار اي 4 مليار يورو بين 2011 و 2014 لتنمية وتحديث حوالي 20 الف شركة صغيرة ومتوسطة. حيث تعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والخدمات .[5]

---

[1] _علي لزعر، مرجع سابق ، ص 48.
[2] _ نوري منير، مرجع سابق، ص 7.
[3] _ 8313688 .php/،story،dz/ma-ar،Mae،http/www
[4] _ http/echo،hmsalgeria،net/article432،html
[5] _ كريم النشاشيبي، مرجع سابق،دراسة خاصة بص، ن، د، ص6.

المطلب الثاني: استراتيجية دعم الخوصصة

نتكلم فيه على واقع سياسة الخوصصة في الجزائر وحصيلتها حتى عام 2007

1- واقع الخوصصة في الجزائر:

بعد أن تم البدء في تنفيذ برنامج الخوصصة ترتب عن ذلك حل العديد من المؤسسات العمومية وتسريح الآلاف من العمال.

في سنة 1996 استهدف البرنامج 200 مؤسسة عمومية تعمل معظمها في قطاع الخدمات. وتم إنشاء في نهاية 1996 الشركات القابضة أعطى دفعا قويا للخوصصة بتكليفها بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وتنفيذ عمليات نقل الشركات إلى القطاع الخاص. وبحلول افريل 1998 كان قد خصخصة أكثر من 800 شركة محلية. إضافة إلى اعتماد برنامج ثاني في اواخر 1997 يشمل الشركات الكبرى يهدف إلى بيع 250 مؤسسة بين 1998_1999. وقد حددت القائمة ب 1200 مؤسسة قابلة للخوصصة باستثناء ما عرف بالمؤسسات الاستراتيجية. ولكن لم تنجح السلطات العمومية في تسوية أهم الملفات .

وجاءت فكرة الخوصصة بعد الفشل الذريع المسجل على الصعيد الاقتصادي وتفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية التي لم يوجد لها حل وسبب ذلك هدر للموارد المالية نتيجة الوضعية المتدهورة لمؤسسات القطاع العام .

ولذلك بادرت الجزائر إلى سن ترسانة هائلة من القوانين لتطبيق عملية الخوصصة، ففي 26 أوت سنة 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخوصصة، تمت فيها المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليمة (95_12) وقد استحدثت جهازين مكلفين بالخوصصة وهما: المجلس الوطني لمساهمات الدولة- المجلس الوطني للخوصصة، وكان المجلس الأول يضم 14 وزيرا برئاسة رئيس الحكومة تتلخص مهامه في إعداد إنجاز برامج الخوصصة، أما المجلس الثاني فكانت مهمته تقييم قدرات المؤسسات الاقتصادية العمومية، على أساس التقارير المنجزة من خبراء مستقلين، وجاءت التعليمة الثانية سنة 1997 وأحدثت عدة تغييرات أهمها:

- تشجيع شراء العمال لأسهم الشركات المفلسة، وكان البرنامج الأول للخوصصة يقضي بتنازل الدولة عن 300 مؤسسة عمومية.

- السماح للمالكين الجدد تسديد ما عليهم على مراحل تمتد إلى 10 سنوات كما يسمح للمستفيد الحصول على تخفيضات هامة قد تصل إلى 25 %. وقد أوضح رئيس المجلس الوطني للخوصصة في تقرير أصدره يوم 08 ماي 1998 ، أي أن نسبة نجاح العملية لم تتعدى 25%.

- وما يراه الملاحظون أن الخوصصة لم تعرف انطلاقة حقيقية على أرض الواقع هذا راجع إلى:

- الحالة الأمنية- عدم وجود بنك للمعلومات.

- مسألة العقار الصناعي- عدم اقتناع الشريك الاجتماعي (النقابة) بجدوى الخوصصة.

- عدم وجود سوق مالي متطور- البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية.

وأهم منافع الخوصصة هي:[1]

- الحد من الاحتكار وتحسين نوعية الإنتاج.
- تقليص العجز في الموازنة العامة- تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة.
- تخفيض الديون الخارجية- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

2_حصيلة الخوصصة: حسب معايير الاتجاه الموسع:

حسب هذا الاتجاه فإن مسار الجزائر في الخوصصة عرف تقدما جيدا وكشف عن أداءات مشجعة في عملية التحويل وهي:

- **الخوصصة عن طريق التصفية:** ضمت حوالي 1200 مؤسسة وتمت العملية عن طريق التحويل أو التنازل.
- **استقلالية التسيير:** ضمت أكثر من 1800 مؤسسة عمومية اتخذت من حيث الشكل شركات ذات أسهم.
- **الامتياز:** عرف هذا النوع انطلاقة قوية في قطاع المحاجر والمناجم، وقد تم فتح مناقصة في جوان 2003 تشمل 60 وسمحت هذه العملية توفير 350 مليون دينار للخزينة.
- **عقود الشراكة:** عرفت تطورا كبيرا في قطاع المحروقات، حيث قامت سوناطراك بتوقيع شراكة مع عدة شركات أجنبية.
- **الخوصصة من الأسفل:** لقد سمح هذا الشكل ببروز القطاع الخاص وحقق نتائج معتبرة حيث 1998 نتائج حسنة حيث يقدر PIB خارج المحروقات ب 73.7 %، وارتفع رقم الأعمال ب 33 % مقارنة ب 1997 وخلال نفس الفترة قدر الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص ب 16.5 % من الإنتاج الكلي.

خلال سنة 2000 ارتفع رقم الأعمال ب 27 %، القيمة المضافة 10 %، مناصب العمل ب 10 %، كما بلغ عدد المؤسسات في نفس السنة 14000 مؤسسة، ويبلغ رقم أعمالها الإجمالي 87.5 مليار دج.

أما في سنة 2002 ، فكانت حصة القطاع الخاص أكثر من 70 % من الإنتاج بمعدل نمو قدره 5% ومساهمته في خلق مناصب العمل ب 6%، وعلى مستوى القيمة المضافة يهيمن القطاع الخاص في الخدمات ب 88 % مقابل 12 % للقطاع العام، 66 % في الصناعات الغذائية، 68 % في البناء والأشغال العمومية، 73 % في النسيج، 92% في الجلود والأحذية[2].

- **أما بخصوص فروع الأنشطة:** كانت حصص السوق في سنة 2003 كما يلي

_ في الحبوب: يستحوذ القطاع الخاص على 60 % من حصة السوق.

[1] _ ميلود بوعبيد، الخوصصة وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2006 _2007 ، جامعة باتنة ، ص 134

[2] _ ميلود بوعبيد، مرجع سابق، ص 135

_ في المشروبات: يشغل القطاع الخاص 100 % من حصة السوق من المشروبات الغازية، 60 % من العصير.

_ السكر: يشغل القطاع الخاص 100 %، القطاع العام لا شيء.

_ الحليب ومشتقاته: يستحوذ القطاع الخاص على 92 % من حصة السوق. بالإضافة إلى ذلك، سمحت الخوصصة من الأسفل للقطاع الخاص بالاستثمار في عدة قطاعات:

النقل البري، الجوي البحري البنوك، التأمينات، الصناعة التحويلية، الصناعة الغذائية، الخدمات، الصحة، الزراعة، التعليم. كما أن عدد مؤسسات القطاع الخاص ارتفع من 12000 عام 1999 إلى 20000.

مؤسسة سنة 2003 (منها 2500 مؤسسة ص وم) مما سبق نستخلص أن حصيلة الخوصصة حسب هذا

الاتجاه سجلت نتائج إيجابية إلى حد كبير، غير أن القطاعات التي تم الاستثمار فيها تبقى محدودة، وأن معظم المؤسسات المنجزة تعتبر صغيرة الحجم.

و يبلغ عدد المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة في نهاية 2005- 1270 مؤسسة اقتصادية، كما يوجد العديد من الملفات التي تم دراستها والموافقة عليها، إلا أنها لم تتم العملية إلى يومنا هذا وهو راجع إلى وضعية تلك المؤسسات. أما حصيلة الخوصصة الإجمالية من 2003_2007 فهي كما يلي:

جدول رقم (03_01): يبين محصلة عملية الخوصصة في الجزائر.

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (< 50 %)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (< 50 %)	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الخبراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

وفي الواقع، فإن معظم المؤسسات العمومية لاسيما الصناعية منها تعاني من اختلالات عميقة على المستوى المالي والتكنولوجي، والبشري، والتسييري، وبالتالي فإن خوصصة 417 مؤسسة عمومية ليس بالأمر الهين بالنظر إلى

تدهور وضعيتها حيث تتسم وسائل الإنتاج والتجهيزات بتسيير تقليدي، ومديونية تصل إلى 1200 مليار دينار جزائري.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي بالدول النامية موضع اهتمام الخبراء والمؤسسات ولهذا قدمت له العديد من الحوافز ويمكن تصنيفها بصفة عامة إلى :

حوافز تمويلية: تتمثل في تقديم تسهيلات للحصول على قروض والمساعدات المالية لإجراء البحوث والدراسات لإقامة المشاريع.[2]

حوافز مالية: تتمثل في الإعفاءات من الضرائب، الضمانات، القروض الداعمة، الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمداخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية وضرائب التصدير.

- **حوافز غير مباشرة:** تتمثل في تزويد الشركات بالأراضي أو منحها مركزا احتكاريا بالإضافة إلى إعفائها أحيانا من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.

اولا- عرض الإطار التشريعي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:[3]

-1 القوانين:

- **قانون النقد والقرض لسنة 1990** : أعطى هذا القانون إصلاحات جزئية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

  - **في المجال المالي:** الترخيص بفتح مكاتب للتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري.
  - **في المجال الاستثماري:** يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.

- **المرسوم التشريعي رقم 93/ 12** : يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الأجنبية والوطنية فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بالإنتاج.

- **الأمر رقم 03/ 01** المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي جاء بتغيرات كثيرة أهمها:

---

[1] _ ميلود بوعبيد، مرجع سابق، ص 135

[2] _ بعلوج بولعيد، العولمة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، الملتقى الدولي حول العولمة المالية، عنابة، 2004 ، ص 6

[3] _ عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة، . ص 112 / العدد 08116- 2006.

- **النظام التحفيزي:** -إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI - حل إشكالية العقار الصناعي- إنشاء صندوق دعم الاستثمار- المجلس الوطني للاستثمار.

- **القانون التوجيهي:** لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 18/ الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتشخيص ودراسة محيط القطاع.

الامتيازات الجبائية: تتمثل في الإعفاء من ضريبة نقل الملكية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع الداخلة في انجاز الاستثمار وتطبيق نسبة مخفضة في مجال الرسوم الجمركية. والإعفاء من سنتين الى 5 سنوات من الضريبة على إرباح الشركات. و تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها.

-2 ضمانات الاستثمار: يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا بنفس الحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار وفقا للمادة 14 ولا يجوز الاستيلاء على المشاريع بأمر إداري وكذلك في حالة المصادرة ينبغي التعويض للمستثمر وتم انجاز شباك موحد يحوي كل الإدارات. كما يمكن تحويل رؤوس الأموال في الجزائر طبقا للمادة 31 من الأمر 01-03 . وكذلك تم اعتماد الأمر رقم 05_ 03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ويحدد كيفيات تحويل الأرباح والفوائد والنواتج في حالة التنازل أو التصفية للاستثمارات.

-3 الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي: لابد من العودة إلى النصوص القانونية الدولية في حالة النزاعات ذات صلة بالاستثمار الدولي وخاصة إذا بدأنا فعليا في شراكة أوربية وانتهاء بالتحضير بالدخول إلى OMC.

إذا ما ينتظر من الاستثمار الأجنبي هو تمويل الاقتصاد الوطني وتوفير العملة الصعبة على مستوى ميزان المدفوعات. أي الحصول على العملة الصعبة عن طريق التصدير.

إن تخلي الحكومة على الأنشطة الإنتاجية عن طريق الخوصصة وخاصة بتطبيق قانون المالية التكميلي لعام 1994 وتم فيه إلغاء احتكار الدولة لسوق التامين وتعديل قانون الاستثمار فيما يخص المشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك. وذلك من اجل تحسين المناخ الاستثماري وفتح الاقتصاد للمنافسة الأجنبية.

ثانيا- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

-1- أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- يمثل الجدول رقم 05 تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1995- 2015 حيث شهد ارتفاعا ملموسا خلال الفترة 1995-2015 فبعدما كان منعدم سنة 1995 ارتفع إلى 0.507 مليار دولار سنة 1999 وانخفض سنة 2000 ليصل إلى 0.432 مليار سنة .ثم ارتفع ليصل 2.9 مليار دولار سنة 2009 رغم أن هذه السنة

عرفت أعلى قيم التدفق الاستثماري الأجنبي المباشر في العالم. في سنة 2001 كانت ثالث وجهة لهذا الاستثمار بعد جنوب إفريقيا والمغرب، مع العلم أن إفريقيا على المستوى العالمي ليست منطقة جاذبة للاستثمار مقارنة مع أوربا الوسطى والشرقية وآسيا، إذ تسجل 2% فقط من التدفقات العالمية وهذا رغم الارتفاع المسجل سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 (من 9 إلى 17 مليار دولار) بمتوسط نمو قدره 5% سنويا، بينما تعرف المتطورة منها معدل 24 % .وفي الفترة 2002_2007 تميزت التدفقات الواردة بين الارتفاع و الانخفاض لتعاود الارتفاع سنة 2008 إلى59،2 مليار دولار وذلك بسبب ضعف النظام المالي الجزائري ومحدودية اندماجه في النظام العالمي، فهي لم تتأثر بالأزمة المالية، ثم انخفضت هذه التدفقات إلى قيمة 40،0- مليار دولار مع سنة 2015 ، بسبب التعديلات التي مست المادة 9 من الأمر 01_03 والملاحظ في كل من المادة 60 و 49 من الأمرين على التوالي 01_09 و 10_ 01 الذي مست الامتيازات ولأول مرة توجه جديد بتناوله شروط جديدة متعلقة بتفضيل المنتوج الجزائري المحلي على حساب الاستثمارات الأجنبية، هذا كله لأجل ترقية الاقتصاد الوطني غير أن ذلك يمكن أن يقلل من تشجيع المستثمرين الأجانب وهذا ما تم التوصل إليه حسب الجدول أسفله, إذ يعتبر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في تزايد مستمر ابتداء من 1995 الى غاية 2011 ، ولكن تبقى ضئيلة بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة في الجزائر: سوق الاستهلاك، سوق العمل، سوق المواد الأولية، وهذا رغم الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال العلاقات الاقتصادية بين الدول. وسنبين مدى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي بالجزائر حسب الجدول الآتي:

- جدول رقم(03-02) : يبن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 1995_ 2010 .

الوحدة: مليار دولار:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
تدفق FUI	0,25	0,27	0,26	0,50	0,507	0,438	1,96	1,065	0,634	0,882	1.081
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
التدفق	1.79	1.66	2.59	2.76	2.29	2.58	1.50	1.69	1.72	-0.40	

- **المصدر:** بنك الجزائر.

المبحث الثاني : دراسة احصائية لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990_2015).

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي (FMI)، لا سيما على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية لصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية و ضريبية للمؤسسات المصدرة و إنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور و لكن الجزائر لم تنجح في هذه السياسة لضعف حجم الصادرات خارج المحروقات من بداية التحرير إلى يومنا، وهذا ما سنبينه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات و الواردات خارج المحروقات للفترة (1990-2000).

الفرع الأول: تحليل تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات للفترة (1990-2000)

الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خارج المحروقات للفترة الجزئية الأولى (1990-2000) المدونة في الجدول أدناه:

الجدول رقم: (03-03): تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (1990-2000):

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات الغير نفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%
1990	10934	96.73	369	3.27	11304	100
1991	11850	97.93	250	2.07	12100	100
1992	10519	97.04	321	2.96	10838	100
1993	9374	92.89	480.03	4.74	10092	100
1994	8144	97.65	297.42	3.4	8639.65	100
1995	9008	96.21	355	3.79	9362	100
1996	10303.27	92.92	784.79	7.08	11088.06	100
1997	13100.8	97.11	398.98	2.89	13490.78	100
1998	9360.41	96.94	294.99	3.06	9655.4	100
1999	10924.5	96.13	357.2	3.14	11363.95	100
2000	18947	96.82	623	3.18	19570	100

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، **إحصائيات التجارة الخارجية للفترة: (1990-2000)**، متاح على الرابط أدناه: www.douane.gov.dz **تاريخ الاطلاع : 2017/03/23**

الشكل رقم: (03-01) تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات للفترة (1990-2000):

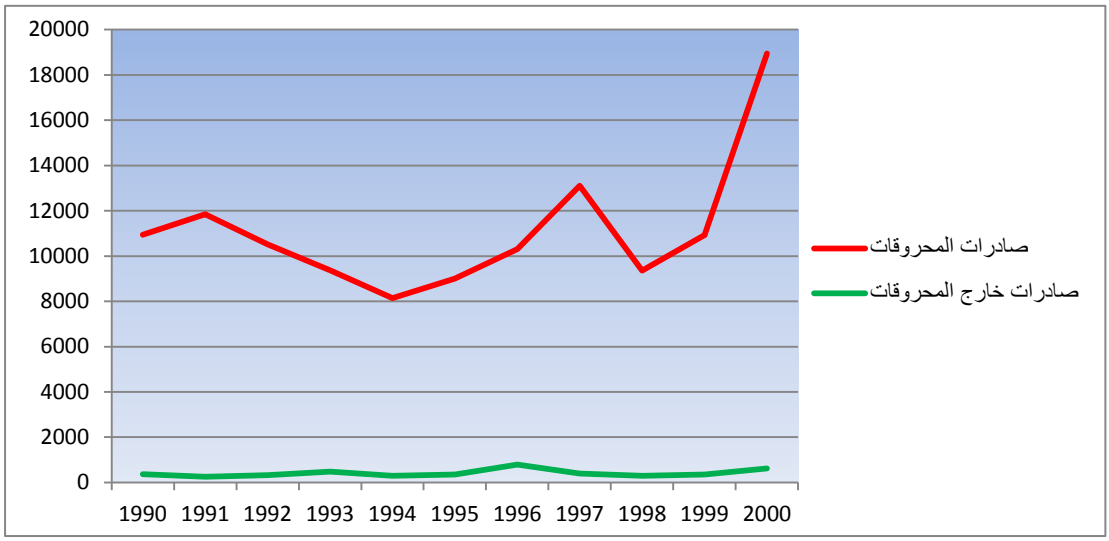

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :معطيات الجدول رقم :(03-03)

التحليل الإحصائي والاقتصادي لتطور الصادرات خارج قطاع المحروقات:

نلاحظ من إحصائيات الجدول رقم: (03-03)و الشكل البياني أعلاه أن : نسبة الصادرات خارج المحروقات مازالت تسجل نسبا ضعيفة ، رغم إصلاحات التحرير التجاري المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية بهدف ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، حيث بلغ متوسط الصادرات خارج المحروقات 411.94 مليون دولار بمعدل 3.59 بالمائة من إجمالي الصادرات، في حين بلغ متوسط صادرات المحروقات 11133.2 مليون دولار بمعدل 96.41 بالمائة، وذلك خلال الفترة الجزئية الأولى من الدراسة.

كما تبقى أعلى حصيلة للصادرات غير النفطية تلك المسجلة سنة 1996 بحوالي 784.79 مليون دولار بنسبة قدرت 7.08 بالمائة من إجمالي الصادرات، و هذا راجع إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات المتكونة من المواد الغذائية في إطار تسديد الديون إلى روسيا، أما الصادرات النفطية بلغت أعلى قيمة في سنة 2000 بـ 18947 مليون دولار أي بنسبة (96.82 %) من إجمالي الصادرات، نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 28.5 دولار، في حين كانت أدنى حصيلة لها و هي الأسوأ خلال الفترة سنة 1991 بمعدل 2.07 بالمائة أي ما يعادل 250 مليون دولار ، و السبب في ذلك راجع لانعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني بإضافة عدم الاستقرار الأمني الذي هدد الجزائر خلال تلك الفترة .

الفرع الثاني : تحليل تطور تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2015).

الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خارج المحروقات للفترة الجزئية الثانية(2001-2015) المدونة في الجدول أدناه:

الجدول رقم: (03-04): تطور الصادرات خارج المحروقات للفترة (2001-2015).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات الغير نفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%
2001	18.53	97.07	0.56	2.93	19.09	100
2002	18.11	96.79	0.60	3.21	18.70	100
2003	23.99	98.08	0.47	1.92	24.46	100
2004	31.55	97.92	0.67	2.08	32.22	100
2005	45.59	98.40	0.74	1.60	46.33	100
2006	53.61	97.94	1.13	2.06	54.74	100
2007	59.61	98.38	0.98	1.62	60.59	100
2008	77.19	98.22	1.40	1.78	78.59	100
2009	44.41	98.30	0.77	1.70	45.18	100
2010	56.12	98.30	0.97	1.70	57.09	100
2011	71.66	98.31	1.23	1.69	72.89	100
2012	70.58	98.38	1.15	1.60	71.74	100
2013	63.33	98.29	1.10	1.71	64.43	100
2014	60.30	95.1	2.58	4.1	62.88	100
2015	35.72	94.55	2.06	5.45	37.78	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات : بنك الجزائر ،النشرات الإحصائية الثلاثية،:مارس 2001،ديسمبر2005،ديسمبر2008 ،مارس 2008،مارس 2014،ص 15. نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http/www.bank-of-algeria.dz/html/bulletinstatistique.htm

تاريخ الإطلاع :2017/01/21

الشكل رقم : (03-02) : تطور الصادرات النفطية و غير النفطية خلال الفترة (2001-2015).

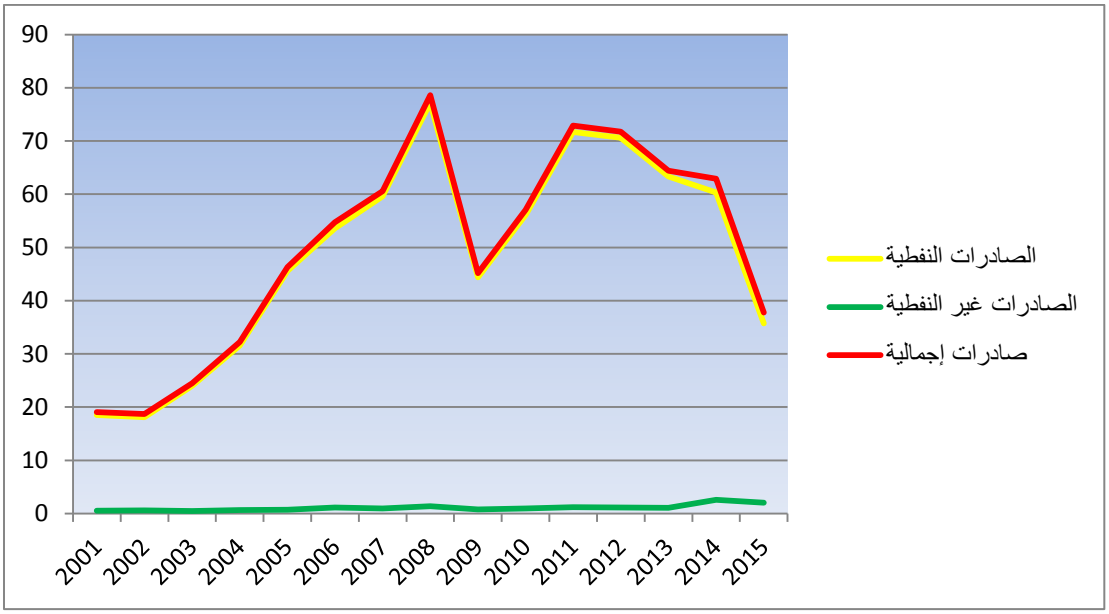

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على : معطيات الجدول رقم (03-04).

الشكل رقم : (03-03) : تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2001-2015).

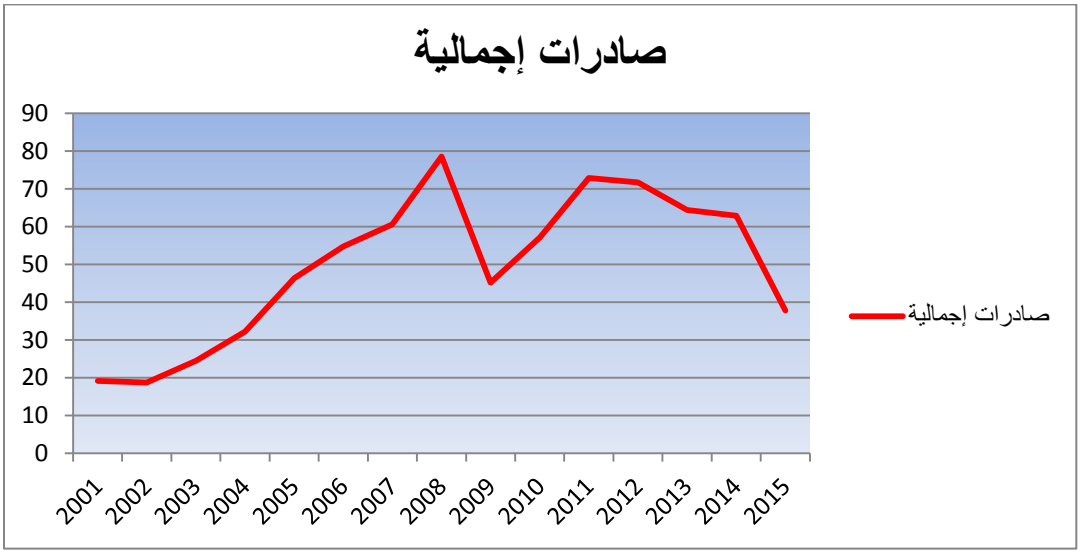

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على : معطيات الجدول رقم (03-04).

التحليل الاحصائي و الاقتصادي لتطور الصادرات خارج المحروقات:

نلاحظ من الجدول رقم (03-04) و الشكلين أعلاه أن الصادرات الجزائرية بالرغم من ارتفاع الذي عرفته خلال سنة 2000 حيث كانت تتراوح قيمتها سنة 1999 حوالي 10.924 مليار دولار إلى 18.947 مليار دولار بنسبة التغير بلغت 73.43 بالمائة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي للميزان التجاري ، إلا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين المواليتين ليصل إلى18.53 مليار دولار في سنة 2001 و 18.11 مليار دولار في 2002 بنسبة 97.07 و 96.79 بالمائة على التوالي من إجمالي الصادرات و الذي كان سببه المباشر التذبذبات المسجلة في أسواق النفط و انخفاض أسعارها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث كانت تقدر نسبتها 2.93 % و 3.21%، و هذا راجع إلى ضعف الجهاز الانتاجي بعدم امتلاك نسيج صناعي متجانس يحقق تنويع سلعي يكون بديلا لقطاع المحروقات في المستقبل .

إلا أنه و انطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70 %، بينما بلغت الصادرات خارج المحروقات 1.4 مليار دولار بنسبة 1.3 بالمائة ،و هذا كان نتيجة السعر الذي وصل إليه البرميل 98.96 دولار حيث أنه في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها و هذا لأول مرة في تاريخ الجزائر.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 41.44 مليار دولار في سنة 2009 حيث كانت تقدر بحوالي 77.19 مليار دولار سنة 2008 مسجلة بذلك نسبة تغير 42.46 بالمائة، أما الصادرات خارج المحروقات التي عرفت هي الأخرى انخفاضا سنة 2009 (1.4 مليار دولار) مقارنة بسنة 2008 (0.77مليار دولار) بنسبة تغير 45 بالمائة، أين عرف سعر البرميل من البترول انخفاض وصل إلى 62.35 دولار،بإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الدول الناشئة بدرجات متفاوتة و من أهم قنوات التأثير انخفاض العوائد النفطية نتيجة مرور الدول المتقدمة بمرحلة من الركود الاقتصادي . لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد حيث وصلت الصادرات إلى 57.09مليار دولار سنة 2010 و 72.89مليار دولار سنة 2011 حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر بـ80.35 دولار للبرميل و 112.دولار للبرميل على الترتيب في حين عرفت الصادرات خارج تحسن طفيف مقارنة بالسنتين السابقتين وصلت إلى 0.97 و 1.23 مليار دولار على التوالي؛ لكن على النقيض من ذلك عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا طفيفا خلال (2012-2013)، حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى غاية 64.43مليار دولار سنة 2013 و ذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر بـ: 63.33مليارد‌ولار، أما الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا

تتعدى 2% و سنة 2008 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 97% و 98% من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

أما سنتي 2014 و 2015 كانتا هما الأحسن خلال فترة الدراسة من حيث نسبة الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت 4.1 و 5.45 بالمائة أي ما يعادل 2.58 و 2.06 مليار دولار على التوالي من إجمالي الصادرات ، فهذا التحسن راجع إلى تصدير بعض المنتجات و التي هي عبارة عن مشتقات من البترول حيث تبقى نسبة هامشية و بعيدة على التطلعات.

و بالتالي، نرى أن صادرات قطاع المحروقات قد كان لها أكبر حصة من إجمالي الصادرات وبنسبة تتعدى (96%)، وهذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج و عدم توافقه مع المقاييس العالمية، إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الإتحاد الأوربي على المنتجات الوطنية، وهو ما يفسر صعوبة دخول الدولة الجزائرية للسوق الاوربية من حيث المنافسة، و بالتالي عليها بإشباع السوق المحلي و من ثم التفكير في التصدير على مستوى الدول الافريقية المجاورة .

حيث يمكن القول بأن الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الوطني و على رأسها تخفيض قيمة العملة لرفع من الصادرات خارج المحروقات وذلك لجعلها أكثر تنافسية لم تأتي بثمارها و ذلك راجع إلى :

- أن الهيكل الإنتاجي المحلي مبني أساسا على استخراج المحروقات و تصديرها و أنه غير مرن نتيجة لضعف البنية الاقتصادية و هو ما يعني عدم قدرة جهازنا الإنتاجي المحلي على التكيف مع تخفيض قيمة العملة لزيادة الصادرات خارج المحروقات .

- أن الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية لا يتسم بالقدر الكافي من المرونة لإحداث التأثير الإيجابي لسياسة التخفيض لأن أغلب صادرات الجزائر من المحروقات و التي تحدها ظروف خارجة عن سيطرة الدولة .

-كما أن شرط عدم قيام المتعاملين التجاريين الآخرين بتخفيض قيمة عملتهم لا يمكن ضمانه في ظل الاقتصاديات المعاصرة و التي تحرص على تحقيق مصالحها .

- ضعف التخطيط.

- عدم استغلال الاتفاقيات الدولية في مجال التبادل التجاري مثل الشراكة الاورو متوسطية للجزائر مع فرنسا.

- ضعف التأهيل

في المؤسسات الجزائرية (ابتكار ، تجديد).

ملاحظة : هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل و حالة الصادرات و هي علاقة طردية أي كلما انخفض سعر البرميل فإن قيمة صادرات المحروقات تنخفض و بالتالي تنخفض قيمة الصادرات الإجمالي و العكس كلما ارتفعت أسعار البترول.

ثانيا :تطور قيمة الواردات خلال الفترة (1990-2015).

إن قيام الجزائر بإصلاح تجارتها الخارجية كان من بين أهدافها هو زيادة الصادرات الجزائرية إلى الخارج و التقليل من الواردات ، و بذلك التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الأخرى ، و على ضوء ذلك سوف نقوم بدراسة تطور قيمة الواردات خلال فترة الدراسة ، و هو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي :

الجدول رقم: (03-05): تطور قيمة الواردات خلال الفترة (1990-2015)

الوحدة :مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الواردات	9780	7681	8406	9365	8788	10761	9098	8687	9403
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	9164	9173	9940	12009	13534	18199	20357	21456	27631
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الواردات	39479	39294	40473	47247	46801	55020	58580	51782	

المصدر : من إعداد الطالبين انطلاقا من الملحق الإحصائي رقم : 01 (المركز الوطني للإحصائيات التابع للجمارك)

-التحليل الاقتصادي و الاحصائي لتطور الواردات:

الملاحظ من الجدول رقم : (03-05) أن الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2001 عرفت تذبذبا في قيمتها و لكن في مجال محدود (7000-11000) مليون دولار بقيمة متوسطة بلغت 9187.2 مليون دولار، و هذا راجع إلى بداية الجزائر في تطبيق إصلاحات التحرير التجاري بالانفتاح على الأسواق الخارجية.

أما خلال الفترة من 2002 إلى 2015 فقد سجلت الواردات تزايدا مستمرا، بحيث بلغت قيمة متوسطة قدرها: 35133 مليون دولار بارتفاع وصل إلى أربعة أضعاف مقارنة بالفترة الأولى، ما عدا سنتي 2009 و 2012 كان الانخفاض بنسبة ضئيلة جدا قدرت ب 0.47و 0.94 بالمائة إلا أنه في سنة 2015 شهدت تراجعا كبيرا قدر ب8.12 بالمائة، و هي أعلى نسبة تتراجع فيها قيمة الواردات خلال فترة الدراسة ،و هذا راجع إلى الحد من استيراد مجموعة من الأدوية و التي يتم إنتاجها محليا ، بالإضافة إلى حملة التطهير التي شهدها قطاع التجارة الخارجية بإعادة التحكم فيه و تقليل العبء الكبير الذي كانت تتحمله الميزانية العامة من جراء الاستيراد المكثف للسلع و بضائع من مختلف الدول (أوربا ، آسيا).

ما يلاحظ كذلك هو زيادة الكبيرة للواردات في سنة 2008، حيث قدرت الزيادة بحوالي 42.88 بالمائة مقارنة بسنة 2007، كما قدرت قيمتها ب 39479 مليون دولار. لنفس السنة أما سنة 2007 فكانت قيمة الواردات مقدرة ب 27631 مليون دولار، و سبب هذه الزيادة في قيمة الواردات هي الأزمة المالية لسنة 2008، حيث انخفاض أسعار المنتجات المستوردة زاد من قيمة فاتورة الواردات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بتحول الأزمة المالية العالمية إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار المنتجات (القمح ، السكر ، الحديد ، الحليب .....إلخ) ، و كان بإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة باعتبار فاتورة الواردات تسدد بعملة الاورو القوية مقارنة بانخفاض معدل صرف الدولار لتحصيل قيمة الصادرات ، إلا أن السلطات الجزائرية - حفاظا على الاحتياطي من العملات الصعبة- لجئت إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب الإجمالي على الواردات و من ثم تخفيض فاتورة الاستيراد.

هذا، ومن بين أهم الاجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة هذا الوضع و التحكم فيه، والتي تهدف في مجملها إلى تشجيع الاستثمار في الجزائر للنهوض بالإنتاج الوطني لتخفيض فاتورة الواردات بدلا من إغراقها بالسلع الأجنبية، والتي نذكر منها ما يلي:

- قانون المالية التكميلي لسنة 2009 باعتماده قاعدة (49/51) التي تنص على أن الحد الاقصى لمساهمة الأجانب في أي مشروع جديد للاستثمار الأجنبي في الجزائر هو 49 بالمائة .
- قانون المالية 2016 الذي نص على ضرورة تقليص الوارد ات من خلال:
  - ✓ فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل السيارات و الإسمنت.
  - ✓ فرض حقوق جمركية بـ 15 بالمائة على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

المطلب الثاني : التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات و الواردات في الجزائر.

أولا : التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات (1990-2015).

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات لمعرفة مدى تطوره من بداية التحرير إلى يومنا هذا و معرفة مكمن التغيرات على مستوى المنتجات المصدرة للقيام بتطوير المنتجات ذات التنافسية العالية وفق متطلبات التسويقية الدولية الحالية ، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تبقى تعاني من عدم تنوع صادراتها و انحصارها فقط في مادة الطاقة و المحروقات ، و هذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية و تحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد و البحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة ، و الشكل الموالي يوضح حجم الصادرات الجزائرية وفق التركيب السلعي .

الشكل رقم : (03-04) التركيب السلعي للصادرات الغير النفطية (1990-2015).

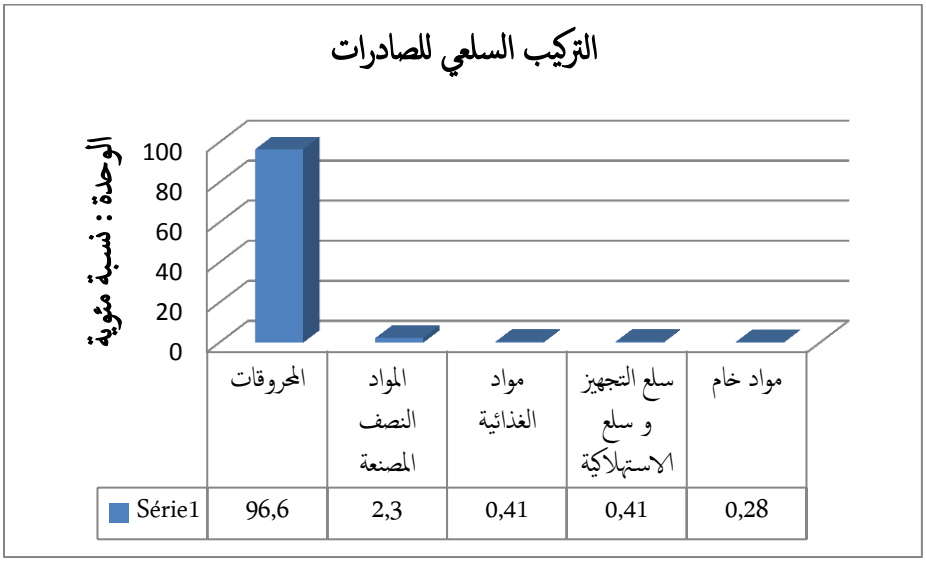

المصدر : من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات

التحليل الإحصائي و الاقتصادي لتركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه و الملحق الإحصائي رقم : (02) أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية بقيمة متوسطة بلغت 96.6 بالمائة أي ما يعادل 36191.5 مليون دولار من إجمالي الصادرات ، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت لها الحصة المتبقية 3.4 بالمائة موزعة على أربعة فئات رئيسية و هي :

- المنتجات النصف المصنعة ب 2.3 بالمائة كمعدل متوسط .
- المواد الغذائية ب 0.41 بالمائة كمعدل متوسط .
- مواد الخام 0.28 بالمائة كمعدل متوسط .
- سلع التجهيز (الصناعية و الفلاحة) و سلع الاستهلاكية غير غذائية ب 0.41 بالمائة كمعدل متوسط .

1/-**المنتجات النصف المصنعة :** و التي احتلت المرتبة الأولى في مجموعة الصادرات خارج المحروقات بقيمة متوسطة بلغت 741.07 مليون دولار ما نسبته 2.3 بالمائة ، مسجلة أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2014 بـ 2121 مليون دولار (3.37 بالمائة من إجمالي الصادرات)، بسبب تصدير بعض المنتجات و التي عبارة عن مشتقات البترول ، أما أدنى قيمة لها سجلتها سنة 1991 بـ 169 مليون دولار (1.4 بالمائة من إجمالي الصادرات) ، نتيجة التوجه من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، و افلاس جل المؤسسات الصناعية بسبب نقص التمويل الذي خلفته أزمة 1986 .

2/- المواد الغذائية : احتلت المرتبة الثانية خلال فترة الدراسة بقيمة متوسطة بلغت 0.41 بالمائة من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 125.4 مليون دولار مسجلة بذلك أعلى حصيلة لها سنة 2013 بـ 402 مليون دولار بنسبة 0.62 بالمائة من إجمالي الصادرات، الذي فسره ارتفاع تصدير بعض مواد غذائية كالتمور ،القصب السكري ،أما أسوأ قيمة كانت سنة 1994 ب 33 مليون دولار ما نسبته 0.4 بالمائة ، نتيجة اصلاحات التحرير التجاري و انفتاح التجاري على العالم الخارجي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي FMI

3/- مواد الخام :احتلت المرتبة الثالثة خارج قطاع المحروقات حيث بلغت قيمتها متوسطة خلال فترة الدراسة ب 92.3 مليون دولار (0.28 بالمائة من إجمالي الصادرات) ، حيث حققت أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 334 مليون دولار ما نسبته 0.42 ، نتيجة الركود الاقتصادي في الأسواق الدولية ،و هي سنة التي احتلت فيها مواد الخام المرتبة الثانية بعد المنتجات النصف المصنعة ، في حين أدنى قيمة لها سجلتها سنة 1994 بـ 23 مليون دولار بنسبة 0.28 من إجمالي الصادرات ، بسبب اصلاحات التعديل الهيكلي و انخفاض تدفقات الأجنبية المباشرة نتيجة تدهور الوضع الأمني الذي حال دون تطوير حصيلة الصادرات خارج المحروقات في تلك الفترة .

4/- سلع التجهيز و سلع الاستهلاكية : فهي مجموعة السلع التي احتلت المراتب الأخيرة بنسبة 0.41 بالمائة من إجمالي الصادرات ، حيث تبقى هذه النسبة ضعيفة و تكاد تكون منعدمة خلال بعض سنوات فترة الدراسة كالسلع التجهيز الفلاحي .

وفي الأخير، نستنتج مدى ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات و انحصارها في حصة ضئيلة جدا لا تتعدى 4 بالمائة، و لعلى ما يزيد الأمر خطورة كون هذه الصادرات تنحصر في مجموعة محدودة من المنتوجات تسيطر عليها المنتجات النصف المصنعة بأكثر من ثلاثة أرباع ، و هذا الوضع راجع إلى عدم توفر إمكانيات ضرورية و عدم قدرة الهيكل الاقتصادي على تطوير هذه المنتجات، رغم إصلاحات و المشروعات الضخمة في التسعينات، إلا أن الوضع بقي على ما كان عليه في السابق، مما يضيع فرصا كبيرة على بلادنا لرفع من قيمة المضافة للمنتجات، و بالتالي يجب القيام ببعض الاجراءات تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات و من بينها :

- إعادة ضبط الجهاز الانتاجي (تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا و من ثم التفكير في التصدير).
- خلق نسيج صناعي يسوده التنويع في السلع .
- الصرامة في إمضاء الاتفاقيات الدولية خاصة في مجال التبادل التجاري .
- إعادة تعديل المنظومة المالية .
- معالجة الخلل في المنظومة البنكية (تأسيس للبنوك الجزائرية في الخارج).
- توفير القواعد اللوجستية في عملية التصدير (التخزين ،النقل ،الشحن).

ثانيا :التركيب السلعي للواردات للفترة (1990-2015)

لقد أظهر التركيب السلعي للواردات الجزائرية تنوعا كبيرا خلال فترة الدراسة كدلالة قاطعة على الاختلال التوازن في الهيكل الاقتصادي و عدم قدرته على تلبية الطلب الداخلي، و كذا تأخر و جمود القطاعات الاقتصادية و عدم قدرتها على التطور الامر الذي بينه بوضوح التزايد المستمر للواردات و التي تشكل فيها السلع المصنعة ، التجهيزات الصناعية ،المواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات و الشكل الموالي يوضح لنا التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990- 2015) .

الشكل رقم : (03-05) التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990-2015).

الوحدة : نسبة مئوية

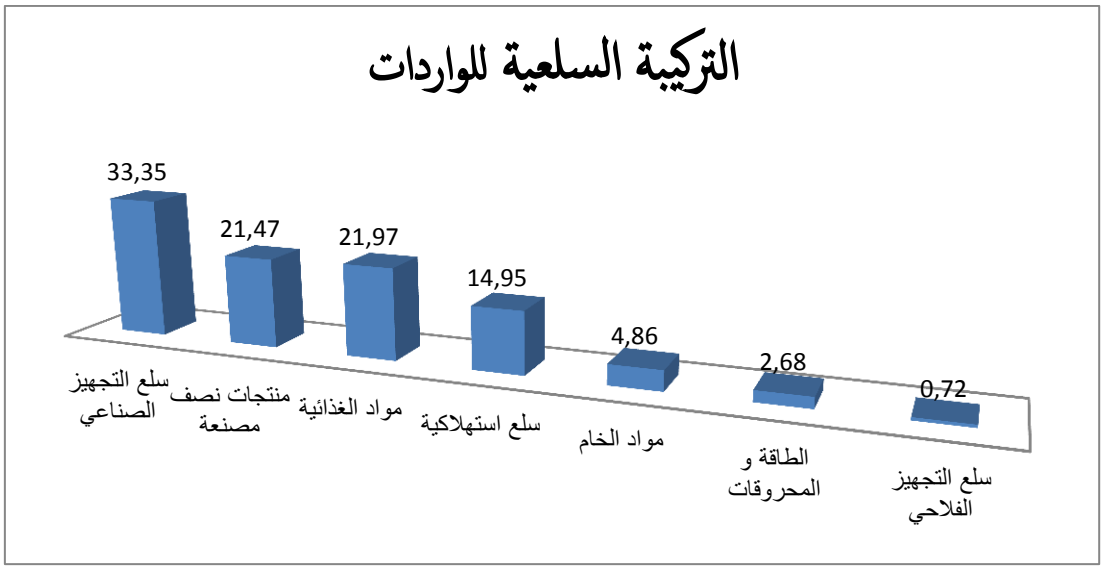

المصدر : من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصاء

التحليل الإحصائي و الاقتصادي لتركيبة السلعية للواردات:

انطلاقا من الشكل أعلاه الذي يبين أن الواردات الجزائرية تشمل كافة السلع حسب الفئات الكبرى دون استثناء و بنسب متفاوتة حيث تطغى عليها سلع التجهيز الصناعي من الآلات و المعدات ، و التي تحتل المرتبة الأولى بمعدل متوسط بلغ 33.35 بالمائة للفترة (1990-2015) ، أي ما يعادل 7796.4 مليون دولار، باستثناء سنة 1994 التي احتلت فيها المرتبة الثانية بعد المواد الغذائية ، و يعود سبب ذلك إلى حل المؤسسات العمومية و غلق بعض وحدات الانتاج الخاصة وراء المنافسة المفروضة على المستوردين نتيجة تحرير التجارة الخارجية ، و كذا انخفاض الاستثمارات من جراء الوضع الاقتصادي و الأمني المتردي حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 32.08 بالمائة من إجمالي الواردات أي ما يعادل 18792 مليون دولار، نتيجة دخول الجزائر مجال الصناعات التركيبية (تركيب السيارات) ، التي نأمل بلوغ مراحل متطورة في المستقبل بإشباع السوق

المحلي بتحقيق الاكتفاء الذاتي ، و من ثم التفكير في التصدير ،بإضافة إلى تسجيل قطاع الأشغال العمومية ارتفاعا خلال 5 سنوات الماضية ، و هو ما يتطلب تجهيزات صناعية كالآلات الحفر، معدات صناعية، في حين أدنى قيمة لها كانت سنة 1991 بـ 2334 مليون دولار ما نسبته 30.5 بالمائة من إجمالي الواردات ، بسبب انتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ،و مخلفات أزمة 1986 و بهذا تعتبر الفئة السلعية الأكثر استيرادا في الجزائر.

أما المواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية خلال فترة الأولى (1990-2002) بقيمة متوسطة بلغت 2419.3 مليون دولار ما نسبته 26.06 بالمائة من إجمالي الواردات، حيث كانت أعلى قيمة لها سنة 1994 ب 30.07 بالمائة ما يعادل 2816 مليون دولار، و يعود السبب في ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلي الذي ينص على رفع الدولة دعم المواد الغذائية، في حين كانت أدنى قيمة لها سنة 1991 ب 25.23 بالمائة من إجمالي الواردات ما يعادل 1938 مليون دولار نتيجة التحسن المسجل على مستوى القطاع الفلاحي ، بالرغم من ارتفاع المستمر في فاتورة الواردات بالنسبة للمواد الغذائية خلال الفترة الثانية (2003-2015) بقيمة متوسطة بلغت 6650.5 مليون دولار ما نسبته 18.1 بالمائة من إجمالي الواردات بارتفاع قدره 1.75 بالمائة مقارنة بالفترة الأولى، إلا أنها تنازلت عن المرتبة الثانية لصالح المنتجات النصف المصنعة ، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 29.29 بالمائة ما يعادل 11007 مليون دولار، فسره زيادة استيراد بعض المواد الغذائية كالحبوب بمقابل تراجع مدا خيل النفط ، بإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف .

المنتجات النصف المصنعة احتلت المرتبة الثالثة بعد المواد الغذائية و هذا خلال الفترة الأولى (1990-2002) بقيمة متوسطة بلغت 20.45 بالمائة ما يعادل 1900 مليون دولار ، لتحتل المرتبة الثانية خلال الفترة (2003-2015) ، بقيمة متوسطة 22.5 بالمائة من إجمالي الواردات ما يعادل 8335.5 مليون دولار ،نتيجة برامج التي قامت بها الدولة في هذه الفترة (برنامج الدعم و الانعاش) ، بإضافة إلى الشراكة الجزائر مع الإتحاد الأوربي و التي كانت لها انعكاسات كبيرة على الاقتصادي الوطني بالإفراط في الاستيراد و تقليص فرص تنويع الصادرات خارج المحروقات (إغراق السوق المحلي بالسلع الأجنبية).

أما الواردات من السلع الاستهلاكية غير الغذائية المتمثلة أساسا في الأجهزة الكهربائية و السيارات النفعية و بعض المنتجات الخشبية ، فهي تمثل 14.95 بالمائة كمعدل متوسط خلال فترة الدراسة ما يعادل 3781.2 مليون دولار ، و التي هي أخرى عرفت تزايدا مستمرا من 1146 مليون دولار سنة 1990 إلى 12230 مليون دولار سنة 2013 و هي سنة التي بلغت فيها أعلى قيمة لها ، لتنخفض في السنتين المواليتين (2014-2015) و الذي كان سببه مجموعة من الاجراءات التي قامت بها السلطات العمومية منها :

- الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة .
- تحديد قائمة من الأدوية الممنوعة من الاستيراد و التي تنتج محليا .
- ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي.

أما فيما يخص الواردات السلعية من المواد الخام و الطاقة فاحتلت المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي لتأتي في الأخير استيراد سلع التجهيز الفلاحي و التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى

و في الأخير نستخلص أن مقارنة بين الهيكل التركيبي للواردات مع الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات لمعرفة مدى التغطية ودرجة الاختلال الهيكلي في التجارة الخارجية الأمر الذي يبين عدم تغطية مطلقة وشاملة لواردات السلع حسب الفئات الاقتصادية الموسعة من طرف الصادرات و بالتالي يبرز الدور الأساسي للصادرات النفطية في تغطية الواردات على اختلافها.

المطلب الثالث: تحليل الجغرافيا الاقتصادية للصادرات خارج المحروقات لسنة 2015.

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام **2015**، ستبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت منحازة من طرف شركائنا التقليديين .

في الواقع ، تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل ب**63،49 %** من وارداتنا و**82،64%** من صادراتنا.

الجدول رقم(03- 06): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات لسنة 2015.

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور%	السنة		التطور%
	2014	*2015		2014	*2015	
دول الاتحاد الاوربي	29 684	344 25	14.62-	40 378	25 801	-36.10
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	8 436	7 353	12.84-	10 344	5 428	-47.53
الدول الاوربية الاخرى	886	1 220	37.70	98	37	-62.24
دول امريكا الجنوبية	3 815	2 818	26.13-	1 183	1 575	-50.52
اسيا	12 619	11 830	6.25-	5 060	2 562	-49.37
اوقيانوسيا	-	-	-	-	57	-
الدول العربية	1 962	1 912	-2.55	648	628	-3.09
الدول المغاربية	738	674	-8.67	3 065	1 607	-47.57
الدول الافريقية	440	350	-20.45	110	92	-16.36
المجموع	**58 580**	**51 501**	**12.08-**	**62 886**	**37 787**	**-39.91**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

1/ الاتحاد الأوروبي:[1]

تبقى دول الاتحاد الأوربية دائما الشريك الرئيسي للجزائر، بنسب على التوالي 49،21 % واردات و 68،28 %صادرات و بالمقارنة مع عام 2014 ، انخفضت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوربي بنسبة 14،62% من 29،68 مليار دولار في 2014 إلى 25.34 مليار دولار أمريكي في عام 2015، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.58 مليار دولار أمريكي أي 36.1% داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن للمرء أن يلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو اسبانيا، و التي تشمل أكثر من 4،17*%*من المبيعات الخارجية، تليها إيطاليا بنسبة بـ16.32% ثم فرنسا 13.02%.

بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد الأوروبي بـ *10.52%*، تليها ايطاليا واسبانيا بحصة 9.37% و 7.64%من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2015.

2 / دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي):

تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 14.28% من واردات الجزائر من هذه البلدان،14،36% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

وبالمقارنة مع عام 2014، فإنه ينبغي ان نشير إلى انخفاض كبير في الصادرات المحققة مع هذه الدول، من 10.34 دولار أمريكي في عام 2014 إلى 5.43 دولار أمريكي في عام 2015، كذلك إن واردات الجزائر من هذه الدول، سجلت انخفاضا يقدر بـ 12.84%.

كما نلاحظ أن المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها تركيا بنسب 26،5% و 95،3% من الواردات القادمة من هذه الدول، و 23،5% و48،5% بالنسبة للصادرات اتجاه نفس هذه الدول.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

أهم شركاء الجزائر (الواردات)

3/ باقي المناطق:

إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

- الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى(خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) يظهر تراجعا في حصصها من السوق بما يقارب من 28% مقارنة مع عام 2014، أي 984 مليون دولار أمريكي في عام 2014 الى 1.26 مليار دولار أمريكي في عام 2015.
- دول "آسيا " تظهر انخفاضا بنسبة 18.6% تقريبا، 17.68 مليار دولار أمريكي إلى 14.39 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة.
- سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاض كبير ما يقارب 40% مقارنة مع 2014 ، من مبلغ 1.52 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 2.28 مليار دولار عام 2015.

- سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العرب) انخفاض طفيف مقارنة مع عام 2014، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.61 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 2.54 مليار دولار أمريكي وذلك بانخفاض قدره % 2.68.

- وأخيرا، سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا انخفاضا ملحوظا من 37.22% مقارنة مع عام 2014، أي من 6.99 مليار دولار في عام 2014 إلى 4.39 مليار دولار أمريكي في عام 2015.

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2015).

المطلب الاول: تقديم دراسات التكامل المتزامن.

تقوم دراسة الإستقرارية ضمن طريقة التكامل المتزامن (La Cointégration) على مجموعة من المراحل والخطوات بداية بتحديد درجة التأخير ثم إجراء اختبار (ADF)، وفي حالة عدم تحقق الخاصية الإستقرارية للسلسلة يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى ثم الثانية ..... و إجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر سلاسل المتغيرات الدراسة، ولاستقرار السلسلة الزمنية محل الدراسة لابد من تحقق الخاصيات الإحصائية لصفة الاستقرار لسلسلة الزمنية طول الفترة وهذه الخصائص تتمثل في ما يلي:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.

- ثبات تباين القيم عبر الزمن.

-أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدين على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس القيمة الفعلية الزمنية التي يحسب عنده التغاير.

1- مراحل عملية التكامل المتزامن(La Cointégration):

1- 1- تعريف التكامل المتزامن: يعرف التكامل المتزامن أو التكامل المشترك : (La Cointégration) بأنه:" تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، و لعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، و لكنها تكون مستقرة كمجموعة ".[1]

1- 2- مراحل تقدير التكامل المتزامن: إن لتقدير علاقة التكامل المتزامن من النموذج يحتوي على سلسلتين زمنيتين أي متغيرين نتبع الطريقة التي جاء بها (Johansen) سنة 1888و التي ترتكز على خطوتين أو مرحلتين أساسيتين وهما:

[1]: Bourbonnais, Régis (2015), **Econométrie**, DUNOD, Paris, 9ème Edition, p297.

المرحلة الأولى : اختبار درجة تكامل المتغيرين : حيث أكد كل من (Engle وGranger) أن علاقة التكامل لا تكون إلا إذا كان هذين المتغيرين من نفس درجة التكامل ، فإذا لم تكن المتغيرات من نفس درجة التكامل فإنه لا يوجد تكامل متزامن[1]، ولاختبار مفهوم التكامل على السلاسل الزمنية نستعين باختبار(Dickey Fuller) و اختبار (ADF): (Augmented Dickey Fuller) للجذور الوحدوية لاختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا.

فإذا كانت السلاسل الزمنية المدروسة ليست من نفس درجة التكامل، فإننا لا نخاطر بإجراء علاقة التكامل المتزامن، حيث أن العملية تتوقف هنا أي لا نواصل في الخطوة الثانية والمتمثلة في تقدير علاقة المتغيرين على المدى الطويل.[2]

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل، أي بعد التحقق من أن المتغيرات لها نفس درجة التكامل، يتم الاعتماد على اختبارJohansen (1988) لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة(N)، وهذا بالاعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π (The Eigenvalues)، ويسمح اختبار (Johansen) بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:[3]

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots\ldots\ldots\ldots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

والمصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_{i-1} - I$

حيث:

P: عدد التأخيرات في النموذج.

$$R_g(\pi_p) = r$$

رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

إذا كانت كل عناصر المصفوفة (π) معدومة، فإن رتبتها تساوي الصفر $(r = 0)$ ، أي أنه لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

إذا كانت رتبة المصفوفة $(r = K)$ ، معناه أن كل المتغيرات مستقرة، ولا وجود لعلاقة التكامل المتزامن.

---

[1]: Sandrine Lardic et Valérie Mignon (2002), **Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, Economica, Paris, p 211.

[2]: Bourbonnais, Régis, op.cit, pp297-301.

[3]: Idem, p: 307

إذا كانت رتبة المصفوفة $(1 \le r \le K-1)$ ، فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء .

ولإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية (Johansen):[1]

$$\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{k} L_n (1-\lambda_i)$$

حيث:

n:عدد المشاهدات.

r :رتبة المصفوفة.

K :عدد المتغيرات.

λ_i : القيم الخاصة (The Eigenvalues) للمصفوفة π يتم تقديرها بطريقة الإمكان الأكبر.

1- 3- صيغة نموذج تصحيح الخطأ: تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل أما عن كونها تأخذ في الاعتبار العلاقة طويلة الأجل فهذا يتم باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية و فيما يتعلق باشتمالها على العلاقة قصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها[2].فمثلا لو قدرنا العلاقة التالية بين متغيرات(x) و (y) كما يلي:[3]

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\beta}_1 x_t + e_t$$

عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ و هو يتمثل في البواقي ي ε_tكما يلي:

$$e_{t-1} = Y_{t-1} - \hat{\alpha} - \hat{\beta} x_{t-1}$$

.

تقدير علاقة النموذج الديناميكي أي (قصير المدى) وهذا بطريقة المربعات الصغرى (MCO):

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta x_1 + \alpha_2 e_{t-1} + U_t$$

Dyt : الفرق الأول للمتغير التابع و هو: $yt - y_{t-1}$.

$\Delta D\chi_t$: الفروق الأولى للمتغير التفسيري.

---

[1]: Idem, p: 309.

[2]: عطية عبد القادر، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2005، ص685.

[3]: Bourbonnais, op.cit, p: 302.

حيث α_2: معامل سرعة التعديل فهو يشير إلى مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقبل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة ،و يشترط ان يكون سالب ومعنوي.

1- 4- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات:

قدم غرانجر(Granger) اختباره للسببية (Causality test) سنة 1969م، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر في الآخر، يعرف غرانجر العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، أي أن التغير في قيم (X_t) مثلا الحالية والماضية يسبب التغير في قيم (Y_t) ويتضمن اختبار غرانجر للسببية تقدير نموذج الانحدار الذاتي:

$$y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \delta_i y_{t-1} + \sum_{j=0}^{q} \lambda x_{t-j} + \mu_t$$

$$x_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i x_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} \beta y_{t-j} + \vartheta_t$$

لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين العديمتين التاليتين:

$H_0 : \lambda = 0$

$H_0 : B = 0$

إذا لم نستطع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين X و Y مستقلين عن بعضهما البعض أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (X يسبب Y و Y يسبب X)؛ ولاختبار الفرضيتين نستخدم إحصائية فيشر (Fisher) المحسوبة و الجدولية، فإذا كانت(F^*) أكبر من إحصائية فيشر (F) الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العديمة أي وجود علاقة سببية، و إذا كانت أصغر فنقبل الفرضية العديمة أي عدم وجود علاقة سببية بين(X) و(Y).[1]

المطلب الثاني: اختبار النموذج من الناحية القياسية.

[1]: عطية عبد القادر، المرجع السابق، ص: 689.

الدراسة القياسية : ساهم العلم الحديث و التقنية المصاحبة له إسهاما كبيرا في إحداث توازن مس جميع الميادين،بما فيها العلوم الاقتصادية و التي انتقلت فيها الدراسات من التحليل الوصفي نحو التحليل الرياضي و الإحصائي، و ذلك بإنشاء قوانين و أساليب للخوض في دراسة العلاقات بين الحوادث و الظواهر الاقتصادية المختلفة ،بالإضافة إلى ذلك أصبح من الضروري إيجاد نظريات

و طرائق مناسبة تساعد على تحليل العلاقات الاقتصادية من أجل التطور السريع للأوضاع الاقتصادية. و من بين هذه النظريات نظريات الاقتصاد القياسي و التي تستعمل فيها الأساليب الرياضية بغية التقدير و التنبؤ للمتغيرات الاقتصادية المدروسة لتهدف في الأخير لوضع القرار المناسب على أساس علمي و من خلال هذا البحث سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج المحروقات و ذلك خلال الفترة (1990-2015).

1/- تقديم نموذج الدراسة : لتقديم هذه الدراسة (أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)،استعملنا متغيرين مستقلين و هما :معدل الانفتاح التجاري ، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ،و و متغير تابع المتمثل في معدل نمو الناتج الداخلي الخام ،و بالتالي يأخذ النموذج شكل الدالة التالية :

$$CRHH = f (OP + IDE)$$

و بافتراض العلاقة خطية ، يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$CR_{HH}=b_0 + b_1 * OP + b_2 * IDE + \varepsilon_i$$

حيث:

CR_{HH}: معدل النمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بالنسبة المؤوية (%).

OP: معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات بالنسبة المؤوية (%).

IDE: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار.

b2، b1،b0: معاملات النموذج الخطي المتعدد.

εi : الخطأ العشوائي.

2/- معطيات الدراسة : الدراسة مطبقة على معطيات سنوية من مصادر رسمية كالمنظمة العالمية للتجارة ، صندوق النقد الدولي ، أما عن الفترة المأخوذة فتمثل في (1990-2014) ، حيث تمثلت آخر سنة من الدراسة 2014 وذلك لصعوبة الحصول على الإحصائيات كاملة و خاصة بالسنوات الأخيرة ، و هي الفترة التي شهد فيها

الاقتصادي العالمي تحولات كبيرة على مستوى التجارة الخارجية ، و التي أدت بالجزائر بولوجها اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي .

3/-التمثيل البياني لمتغيرات النموذج :و التي تكون على النحو التالي:

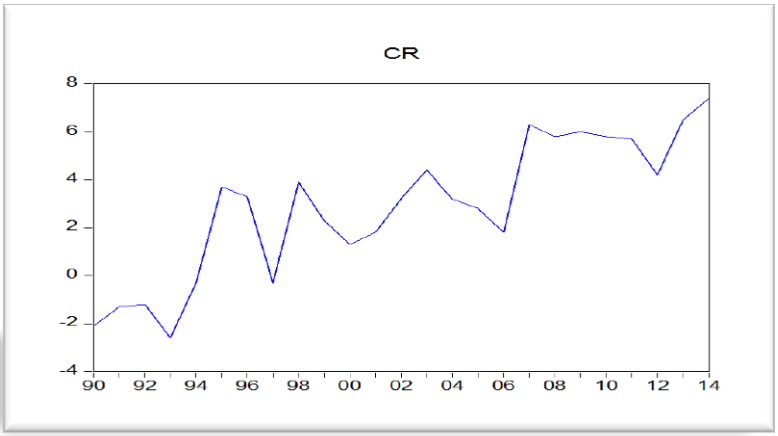

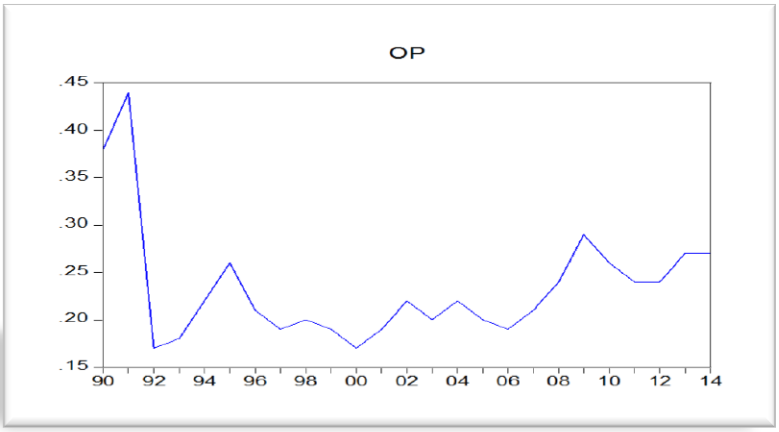

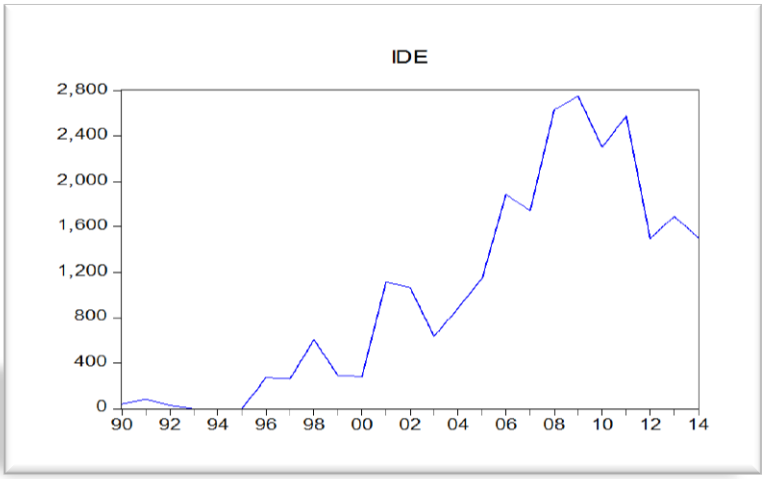

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على : مدخلات معطيات الدراسة و مخرجات برنامج Eviews 6

أولا : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : كما هو معروف فإن دراسة السلاسل الزمنية تتطلب دراسة جانب مهم و هو دراسة الاستقرارية لمعرفة على هناك تجانس بين السلاسل الزمنية أو لا ، و خاصة في الطرق التي تعتمد على مفهوم التكامل المتزامن ، حيث لبناء مثل هذه النماذج لا بد من أن تكون هذه السلاسل متكاملة من نفس الدرجة ، و الجداول التالية تظهر نتائج استقرارية سلاسل نمو الناتج الداخلي الخام و الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر

4-1-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من درجة الصفر (الأصلية).

من خلال اختبار (ديكي فولر) المطبق على السلاسل الزمنية المتمثلة في كل من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ،الانفتاح التجاري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم: (03-07) يبين استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة من الدرجة الصفر.

السلسلة	ADFtest	ADFtab			القرار
		القيمة الحرجة10 %	القيمة الحرجة05 %	القيمة الحرجة01 %	
CRHH	-1.871185	-2.635542	-2.991878	-3.737853	**غير مستقرة**
OPHH	-3.401091	-2.638752	-2.998064	-3.752946	**غير مستقرة**
IDE	-1.294427	-2.635542	-2.991878	-3.737853	**غير مستقرة**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: مدخلات معطيات الدراسة و مخرجات برنامج **EVIEWS 6** .

تفسير الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة لكل من المتغيرات، (**OPHH،CRHH** ، **IDE**) والتي تساوي (1.871185،3.401091،1.294427) على التوالي أصغر من القيمة المطلقة للقيم المجدولة (MACKINNON) في اختبار ADF من الدرجة الصفر، ومعنى ذلك أنها غير معنوية احصائيا عند (1%، 5%، 10%) و منه نقبل فرضية العدم H_0 ،أي أن السلسلة غير مستقرة.

لذلك نعيد اختبار استقراريتها من الدرجة الأولى ، وحسب مخرجات برنامج EVIEWS كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم: (03-08) يبين استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة من الدرجة الاولى.

السلسلة	ADFtest	ADFtab			القرار
		القيمة الحرجة % 10	القيمة الحرجة % 05	القيمة الحرجة % 01	
CRHH	-4،546683	-3،788030	-3،012363	-2،646119	**مستقرة**
OPHH	-5،792223	-3،752946	-2.998064	-2،638752	**مستقرة**
IDE	-5،763149	-3،752946	-2.998064	-2،638752	**مستقرة**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: مدخلات معطيات الدراسة و مخرجات برنامج **EVIEWS 6** .

تفسير الجدول:

ومنه حسب نتائج اختبار الاستقرارية المبينة في الجدول نلاحظ أن القيمة المطلقة للقيم المحسوبة للمتغيرات الممثلة في كل من (CRHH، OPHH، IDE) أكبر من القية المطلقة للقيم الجدولية ومعنى ذلك أن السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة من الدرجة الأولى.

ثالثا : اختبار سببية granger :بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ، و التي كانت مستقرة من نفس الدرجة يتوجب علينا دراسة السببية بين المتغيرات لاستنباط طبيعة النماذج المراد تقديرها ، أي هل هناك علاقة بين المتغيرات في المدى القصير و هل تنتقل هذه العلاقة إلى المدى البعيد أم لا ؟ و بالتالي نقوم بما يلي :

2-1- اختبار السببية بين الناتج الداخلي الخام و الاستثمار الأجنبي المباشر : من خلال معطيات التي كانت بحوزتنا و بالاستعانة ببرنامج eviews 6 تم الحصول على نتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم : (03-09) يبين اختبار السببية بين الناتج الداخلي الخام و الاستثمار الأجنبي المباشر.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IDE does not Granger Cause CR	23	2.19673	0.1401
CR does not Granger Cause IDE		0.33142	0.7222

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: مدخلات معطيات الدراسة و مخرجات برنامج EVIEWS 6 .

في حالة التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب التغيير في الناتج الداخلي الخام يستوجب أن يكون الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) أصغر من 5 % ، و هذا يعني أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب تغيير في معدل الناتج الداخلي الخام ، أما في حالة التغيير في معدل الناتج الداخلي الخام يسبب التغيير في الاستثمار الأجنبي ، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) أصغر من 5 %، و هذا يعني أن التغيير في الناتج الداخلي لا يسبب تغيير الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية في اتجاهين .

2-2-اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الناتج الداخلي الخام : من خلال معطيات التي كانت بحوزتنا و بالاستعانة ببرنامج eviews 6 تم الحصول على نتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم : (03-10) يبين اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الناتج الداخلي الخام.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OP does not Granger Cause CR	23	3.17163	0.0661
CR does not Granger Cause OP		3.13181	0.0681

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: مدخلات معطيات الدراسة و مخرجات برنامج EVIEWS 6 .

في حالة التغيير في الانفتاح التجاري خارج المحروقات يسبب التغيير في نمو الناتج الداخلي الخام يستوجب أن يكون الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) أصغر من 5 % ، و هذا يعني أن التغيير في الانفتاح التجاري خارج المحروقات لا يسبب تغيير في معدل نمو الناتج الداخلي الخام لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 5 % وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ، أما في حالة التغيير في معدل نمو الناتج الداخلي الخام يسبب التغيير في الانفتاح التجاري خارج المحروقات ، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) أصغر من 5 %، و هذا يعني أن التغيير في الناتج الداخلي لا يسبب تغيير الانفتاح التجاري خارج المحروقات و هذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية في اتجاهين .

3-2-اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر :

من خلال معطيات التي كانت بحوزتنا و بالاستعانة ببرنامج eviews 6 تم الحصول على نتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم : (03-11) يبين اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OP does not Granger Cause IDE	23	0.64214	0.5378
IDE does not Granger Cause OP		7.40960	0.0045

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: مدخلات معطيات الدراسة و مخرجات برنامج EVIEWS 6 .

نستنتج من الجدول أعلاه :

في حالة التغيير في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات يسبب التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يستوجب أن يكون الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) أصغر من 5 % ، و هذا يعني أن التغيير في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات لا يسبب تغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 5 % وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 . أما في حالة التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب التغيير في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات ، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) أصغر من 5 %، و هذا يعني أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب تغيير في معدل الانفتاح التجاري خارج المحروقات و هذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد أي نقبل الفرضية البديلة H_1 ، و هذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (03-12): يبين اختبار السببية بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغيرات	وجود سببية	عدم وجود سببية
من OPENإلى INVD		X
من INVDإلى OPEN	X	
من PIB_{HH} إلى INVD		X
من INVD إلى PIB_{HH}		X
من PIB_{HH} إلى OPEN		X
من PIB_{HH} إلى OPEN		X

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على : مخرجات برنامج Eviews 6

ثالثا: اختبار التكامل المتزامن ل Johannsen.

التكامل المشترك هو المعنى الاحصائي لوجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ، و ينص هذا الاختبار على أنه اذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة كل على حدى ، فإن التركيبة الخطية لهذه المتغيرات ستكون أيضا متكاملة من نفس الدرجة و في هذا الصدد ، سيتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المتمثلة في : الناتج الداخلي الخام ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات باستخدام اختبار التكامل المتزامن ل جوهانسون نظرا لأن جميع هذه المتغيرات مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولى .

- نتائج التكامل المشترك ل Johannsen:

نتائج اختبار التكامل المشترك ل Johannsen بين المتغيرات OP , IDE , CRو التي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03- 13): نتائج اختبار للتكامل المشترك Johannsen بين المتغيرات OP , IDE , CR

الفرضية العدمية	القيمة الذاتية Eigen value	احصائية الأثر Trace	القيمة الحرجة عند 0.05	الاحتمال
r = 0	0.873008	* 66.60825	29.79707	**0.0000**
$r \leq 1$	0.512843	*19.14472	15.49471	**0.0134**
$r \leq 2$	0.107036	2.603819	3.841466	**0.1066**

r: تشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك.

* : تشير إلى رفض فرضية العدمية عند مستوى معنوية % 5.

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 6.

1-3 - اختبار الأثر Trace Test:

من خلال الجدول رقم : (03- 13) تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن ،

و ذلك لأن قيمة احصائية للأثر عند هذه الفرضية يساوي 66.60825 (r=0) و هي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي 29.79707 عند مستوى معنوية 5 % بالإضافة إلى رفض فرضية العدمية التي تنص على عدم أي علاقة للتكامل المتزامن ($r \leq 1$)، و ذلك لأن قيمة احصائية للأثر عند هذه الفرضية 19.14472 و هي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي 15.49471 عند مستوى معنوية 5 ، في حين أنه يتم قبول فرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقتين على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 2$) نظرا لكون القيمة

احصائية للأثر و التي تساوي 2.603819 أقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة 3.841466 عند مستوى معنوية 5% و هذا يعني أن رتبة المصفوفة π .

و بالتالي يظهر اختبار الاثر وجود علاقتين للتكامل المتزامن بين المتغيرات تساوي 2 أي (r = 2).

3-2- اختبار القيمة الذاتية العظمى :

الجدول رقم : (03- 14) نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى للتكامل المشترك

فرضية العدمية	القيمة الذاتية Eigen value	احصائية القيمة الذاتية العظمى τmax	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال
r = 0	0.873008	47.46353	21.13162	**0.0000**
$r \leq 1$	0.512843	16.54090	14.26460	**0.0215**
$r \leq 2$	0.107036	2.603819	3.841466	**0.1066**

r = تشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك.

*: تشير إلى رفض فرضية العدمية عند مستوى معنوية5 %.

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 6.

تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول (03- 14)، إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المتزامن (r=0) كذلك تشير إلى رفض الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 1$) على التوالي وذلك لأن إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} عند هاتين الفرضيتين أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقتان على الأكثر للتكامل المتزامن ($r \leq 2$) نظرا لكون إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} التي تساوي 2.603819 أقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة 3.841466 عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن رتبة المصفوفة Π تساوي 2 أي (r=2) وبالتالي يشير هذا الاختبار إلى وجود علاقتان للتكامل المشترك بين المتغيرات.

إذن نلاحظ أن كلا الاختبارين(اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى) يشيران إلى وجود علاقتان توازنيتان طويلتا الأجل بين المتغيرات (CR , IDE,OP)، أي أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها .

3-3- معادلة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة:

$$CRhh = 0.004527\ IDE - 272.387\ OPhh$$

(26.5393) (0.00149)

(.) : الانحراف المعياري للمعاملات

الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر تدل على أن هذا المتغير يؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر في المدى الطويل ، حيث أن ارتفاعا قدره 1 بالمائة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عنه ارتفاع الناتج الداخلي الخام ب 0.004 بالمائة، و هذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم ضعف هذه النسبة إلا أنه يساهم في النمو الاقتصادي خارج المحروقات و التي تستخدمها الدولة لتطوير البنية التحتية و إنفاقها على قطاعات أخرى التي تعمل على زيادة الانتاجية .

في حين أن معامل الانفتاح التجاري خارج المحروقات يظهر بإشارة سالبة و هذا يدل على أن هذا المتغير يؤثر سلبا على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر في المدى الطويل

الجدول رقم(03- 15) : نتائج معادلة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة.

1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-159.6509
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
CR	IDE	OP	
1.000000	0.004527	-272.3870	
	(0.00149)	(26.5393)	
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
D(CR)	0.010864		
	(0.02885)		
D(IDE)	4.818022		
	(6.62698)		
D(OP)	0.003783		
	(0.00040)		

2 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-151.3804	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
CR	IDE	OP		
1.000000	0.000000	-77.96857		
		(9.29863)		
0.000000	1.000000	-42950.46		
		(4099.08)		
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(CR)	-0.948371	0.002043		
	(0.22371)	(0.00047)		
D(IDE)	16.54267	-0.002555		
	(73.1621)	(0.15435)		
D(OP)	-0.003175	3.16E-05		
	(0.00409)	(8.6E-06)		

المصدر: م ن اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 6.

3-4- معادلة نموذج تصحيح الخطأ :

- الجدول رقم (03- 16): يبين اختبار معادلة نموذج تصحيح الخطأ .

Error Correction:	D(CR)	D(IDE)	D(OP)
CointEq1	-1.367403	16.99563	-0.017388
	(0.37346)	(139.134)	(0.00617)
	[-3.66142]	[0.12215]	[-2.82047]
D(CR(-1))	0.221590	-17.32586	0.007393
	(0.24653)	(91.8443)	(0.00407)
	[0.89884]	[-0.18864]	[1.81650]
D(CR(-2))	-0.022829	-12.56965	0.003385
	(0.19674)	(73.2969)	(0.00325)
	[-0.11603]	[-0.17149]	[1.04228]
D(IDE(-1))	-0.002479	-0.190239	-2.65E-05
	(0.00101)	(0.37739)	(1.7E-05)
	[-2.44700]	[-0.50409]	[-1.58449]
D(IDE(-2))	-0.001446	0.069831	-2.83E-05
	(0.00091)	(0.33971)	(1.5E-05)
	[-1.58537]	[0.20556]	[-1.88299]
D(OP(-1))	26.65615	-76.82175	0.168705
	(7.02660)	(2617.78)	(0.11599)
	[3.79360]	[-0.02935]	[1.45442]
D(OP(-2))	12.70976	239.6408	0.061466
	(7.19473)	(2680.41)	(0.11877)
	[1.76654]	[0.08940]	[0.51752]
C	0.883366	87.11239	0.006473
	(0.34379)	(128.081)	(0.00568)
	[2.56947]	[0.68014]	[1.14049]

المطلب الثالث: النتائج و المناقشة.

اعتمدت الدولة الجزائرية على العديد من البرامج التقويمية بهدف استعادة التوازنات المالية ، تضمنت هذه الأخيرة إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية تقوم على المبدأ العالمي تحرير الاقتصاد وخصخصته ، إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة للنمو خارج قطاع المحروقات.

كما سعت الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة الإصلاح ، إلى إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار فتح الشراكة مع العديد من الدول الأجنبية ، بهدف ترقية قطاع الصادرات غير النفطية. لكن بالرغم من هذا ، لم تتمكن هذه السياسات من تحقيق الأهداف المرجوة وبقي الاقتصاد الجزائري تابع للإيرادات النفطية بالرغم من توفره على العديد من الفرص للتنويع .

بناءا على هذا فقد لخصت الدراسة القياسية في ما يلي:

1- تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خارج المحروقات تأثير سلبي ،حيث أن الزيادة في الانفتاح التجاري بنسبة تؤدي إلى التغير في نمو الناتج المحلي خارج المحروقات بانخفاضه بنسبة ، وهذا نظرا لانخفاض حجم الصادرات غير النفطية التي مازالت في حدود 4%، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي على النمو الاقتصادي ،حيث إن زيادته ب 1% يؤدي إلى زيادة النمو ب 0,004% و هذا نظرا للتحفيزات التي تقدمها الدولة لجلب الاستثمار الأجنبي .

2- وجود علاقة في اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد حل محل التجارة كوسيلة لإجراء التبادل في السلع والخدمات على المستوى العالمي. إلا أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي والتجارة العالمية ليسا بالضرورة وسيلتين بدليتين لتحقيق التكامل الاقتصادي فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يحل محل صادرات الدولة، وإنما يعمل على تنشيطها. ويعد هذا نتيجة لعدة أسباب. ومن بين الأسباب أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن الشركات من إيجاد قاعدة توزيعية أوسع ومن ثم يعمل على توسيع نطاق مزيج المنتجات التي تباع في الأسواق الأجنبية بالإضافة إلى ما يمكن تحقيقه إذا ما وجهت كافة المبيعات من خلال التصدير من سوق الدول الأم. (ومن ثم، فإن مبيعات الشركة تتمثل في مزيج من الصادرات والمنتجات التي تصنع محلياً).

وأيضاً، فحتى ما إذا استخدم الاستثمار الأجنبي المباشر لتصنيع منتج ما في الدولة المضيفة التي كانت تقوم –فيما سبق بالاستيراد من الدولة الأم، فإن الانتاج المحلى قد يستمر في استخدام مدخلات مستوردة ومن أمثلتها المكونات الوسيطة والآلات. كما تشير الظاهرة ذاتها إلى وجود علاقة طردية بين واردات الدولة وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة منها. وهذا أمر متوقع : فإذا ما تمكنت الشركة من انتاج منتج ما في دولة أخرى واستيراده إلى سوق الدولة الأم بسعر أرخص مما في حالة انتاجه محلياً فإن هذا ينطوي –بالتأكيد-

على منفعة للشركة. وعموماً، فإن التجارة الدولية تتم نتيجة للتخصص العالمي. وفى هذا الصدد، يمكن النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره إحدى الوسائل التي يتحقق التخصص من خلالها. وتكون النتيجة لذلك توسع التجارة سواء في جانب التصدير أو الاستيراد.

خلاصة الفصل:

انتهجت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي سياسة اقتصادية مبنية على أسس الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية ، حيث أطلقت إصلاحات واسعة لفتح اقتصادها أمام التجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف زيادة فرص النمو و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك بهدف التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات ، و لعل أهم التحديات التي واجهت السلطات في ظل هذا الوضع الجديد هو الارتفاع الشديد في فاتورة الاستيراد و آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي أدى إلى تقليص فرص نمو الصادرات خارج المحروقات و تنويع الاقتصاد ، و هو ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ بعض التدابير لا سيما ما جاء في قانون المالية التكميلي لعام 2009 و ذلك بهدف التحكم في هذا النمو المفرط للواردات و على العموم لم تسهم هذه التدابير في تغيير الوضع القائم ، و هو ما يستدعي التفكير في استراتيجيات بديلة لكسب رهان الانفتاح التجاري و العمل على تدنية مخاطره .

و من خلال اجرائنا الدراسة القياسية لمعرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الاقتصادي ، فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية من اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الانفتاح التجاري خارج المحروقات ، في حين أنه لا توجد علاقة أي علاقة بين الانفتاح التجاري خارج المحروقات و النمو الاقتصادي ، و هذا بسبب ضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات ، و بالتالي نقول أن استراتيجيات تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من فعالية ، و ذلك من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها و تنويعها بغية النهوض بالاقتصاد الوطني .

خاتمـــة عامـة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع ، ففي الفصل الأول قمنا بعض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، حيث هذا الأخير يقصد به زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في الدخل الفردي ، كما تمكنا من إعطاء مختلف النماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي التي تعطي مختلف العوامل المؤثرة و المحددة للنمو الاقتصادي و المتمثلة في تراكم رأس مال بشقيه المادي و البشري ، ارتفاع إنتاجية ، العمل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ، التقدم التكنولوجي و الابتكارات ، إضافة إلى دعم البحث و التطوير الذي يؤدي إلى تنويع المنتجات ، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى مختلف التعاريف المقدمة للانفتاح التجاري بإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية ، كما أبرزنا مختلف المؤشرات المستخدمة لقياس درجة الانفتاح التجاري ، أما الفصل الثالث قمنا بدراسة الاقتصادي الجزائري بدأ باستراتيجيات التي قامت بها الدولة الجزائرية لترقية و تنويع الصادرات خارج المحروقات لفك عملية الاعتماد على قطاع المحروقات ، حيث تعتمد هذه الاستراتيجيات على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، عملية الخوصصة ، استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما قمنا بدراسة احصائية لتحليل تطور كل من الصادرات خارج المحروقات و الواردات خلال فترة الدراسة (1990-2015) ، و كذا التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات و الواردات ، بإضافة إلى التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات ، و في الأخير قمنا ببناء نموذج قياسي لقياس أثر الانفتاح التجاري خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

فمن خلال إشكالية بحثنا التي تمحور حول الإجابة عن :

❖ **كيف يؤثر الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات ؟**

توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية :

1-نتائج الدراسة الاحصائية:

- ✓ مازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة 4 % من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة .
- ✓ نفس التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة .
- ✓ تنامي مستمر للصادرات خارج المحروقات من حيث المبالغ المرصودة بالدولار .
- ✓ زيادة الصادرات النفطية أدت إلى زيادة معدلات النمو خارج المحروقات و تجسد ذلك من خلال البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ،البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2010) برنامج توطيد النمو الاقتصادي pcce (2011-2014).

2 - **الدراسة القياسية:**

- ✓ أثر الانفتاح التجاري على النمو في الجزائر خارج قطاع المحروقات تأثير سلبي .
- ✓ إن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات غير النفطية عن طريق خلق الثروة و القيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية و نقل الخبرة و التكنولوجية و بالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي .

- **اختبار الفرضيات :**

1- نتائج الدراسة القياسية تنفي صحة الفرضية الرئيسية التي تؤكد على أنه : يساهم الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي ، و بالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يساهم الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي .

2- نتائج الدراسة الاحصائية التي تثبت صحة الفرضية الاولى التي تؤكد على أنه لا زالت تمثل الصادرات المحروقات 96 % ، في حين خارج المحروقات تبقى متواضعة في حدود 4 % .

3- نتائج الدراسة القياسية تثبت صحة الفرضية الثانية حيث أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يخلق قيمة مضافة للمؤسسات الانتاجية ، و التي تصبح قادرة على المنافسة و التصدير نحو الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام و بالتالي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي .

الملحق رقم : (04) دراسة استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من الدرجة الصفر

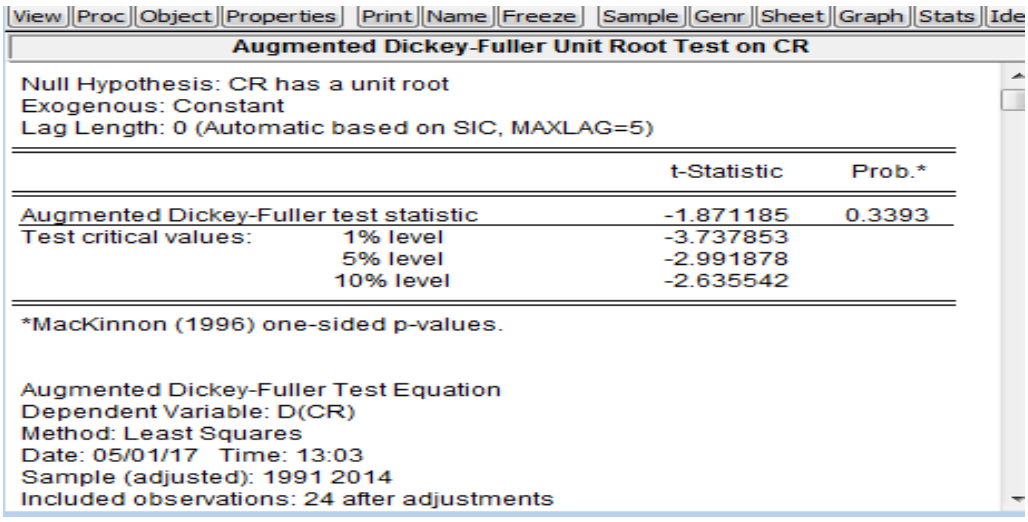

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats | Ide

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CR

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.871185	0.3393
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR)
Method: Least Squares
Date: 05/01/17 Time: 13:03
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

الملحق رقم : (05) دراسة استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري خارج المحروقات من الدرجة الصفر*

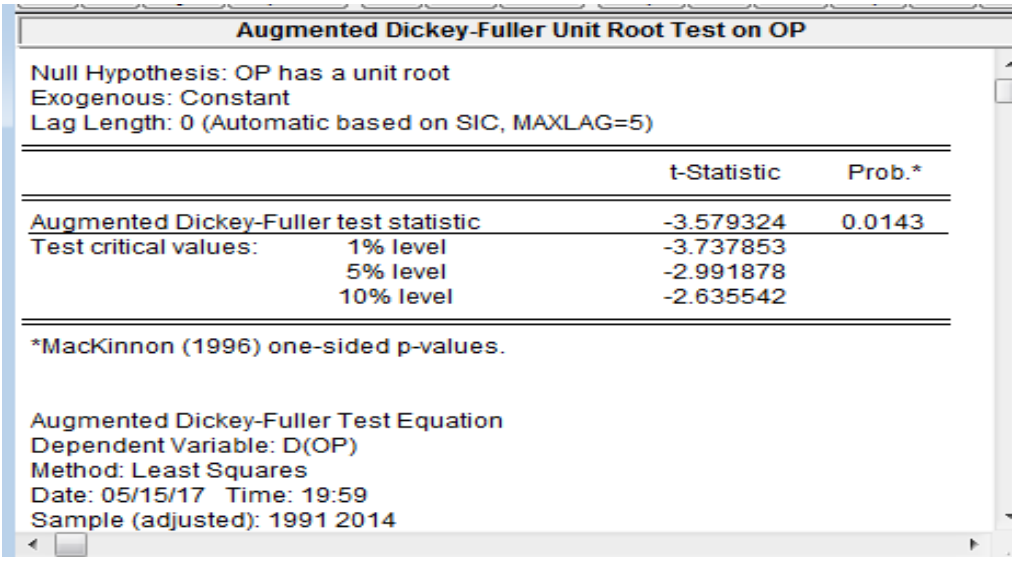

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on OP

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.579324	0.0143
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/15/17 Time: 19:59
Sample (adjusted): 1991 2014

الملحق رقم : (06) دراسة استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر من الدرجة الصفر

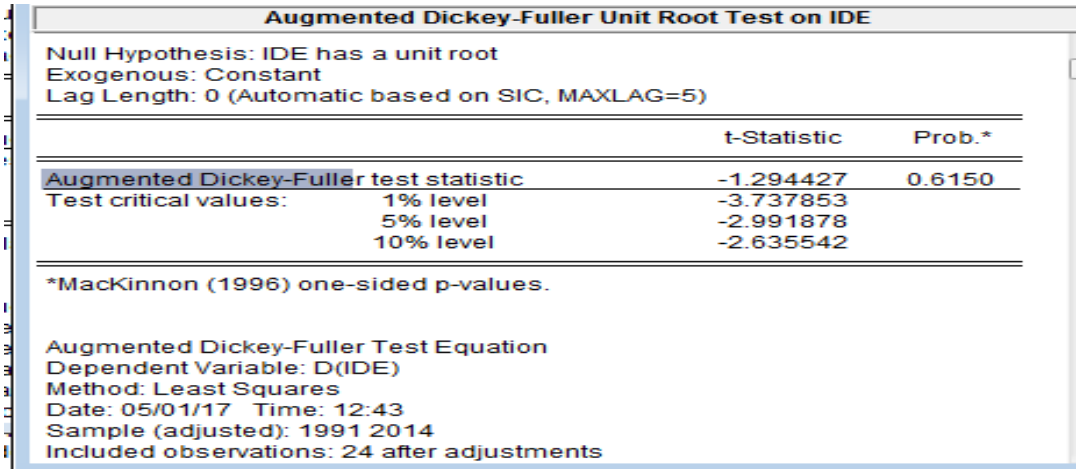

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on IDE

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.294427	0.6150
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE)
Method: Least Squares
Date: 05/01/17 Time: 12:43
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

الملحق رقم : (07) دراسة استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من الدرجة الأولى

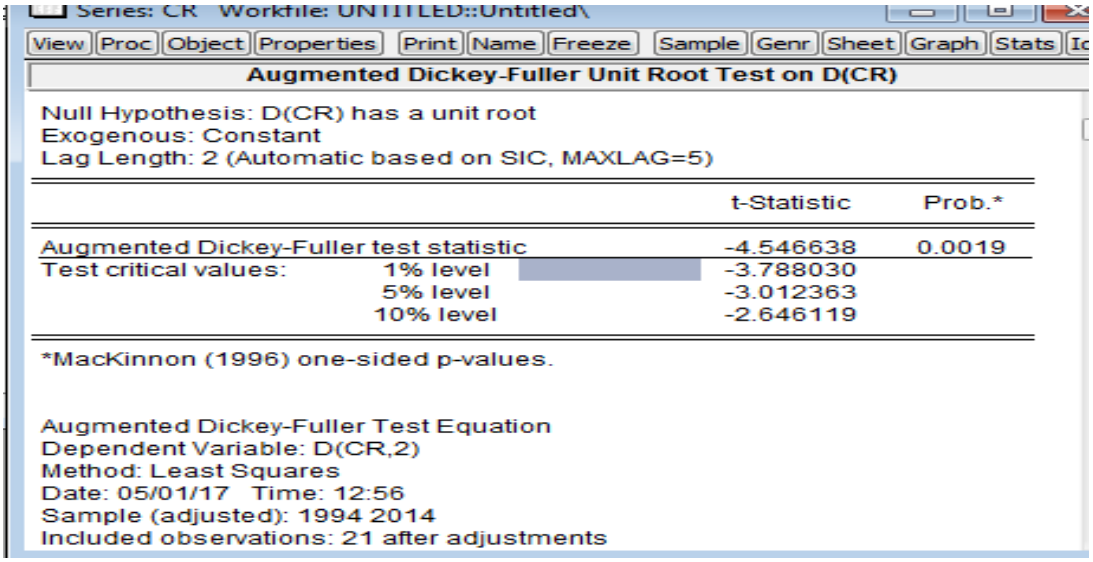

Series: CR Workfile: UNTITLED::Untitled\

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph | Stats

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CR)

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.546638	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/17 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments

الملحق رقم : (08) دراسة استقرارية الانفتاح التجاري خارج المحروقات من الدرجة الأولى

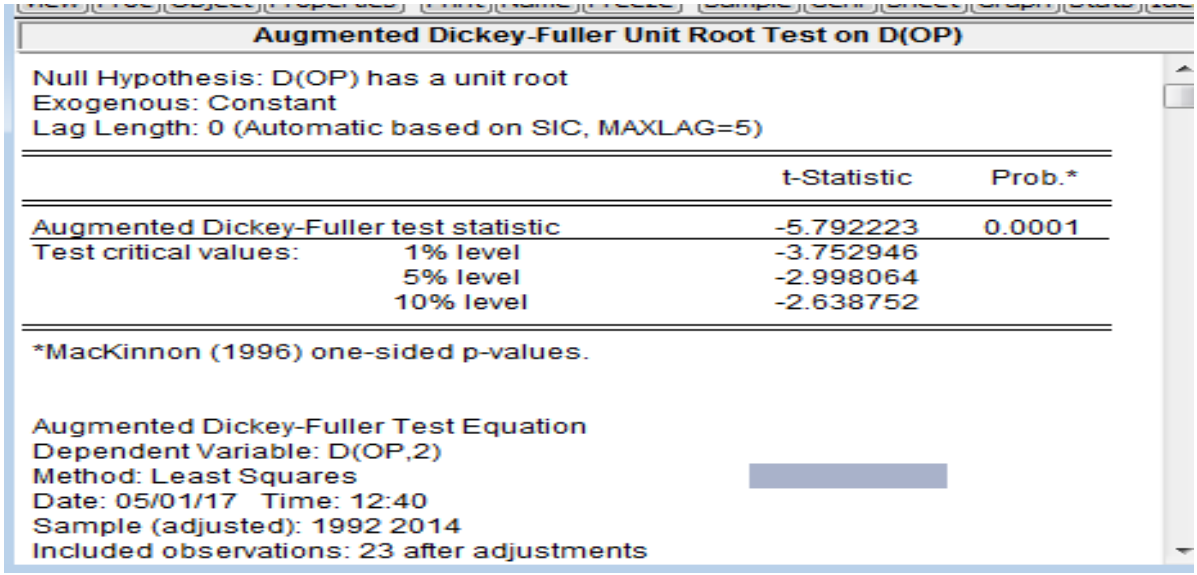

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(OP)

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.792223	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/17 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

الملحق رقم : (09) دراسة استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر من الدرجة الأولى

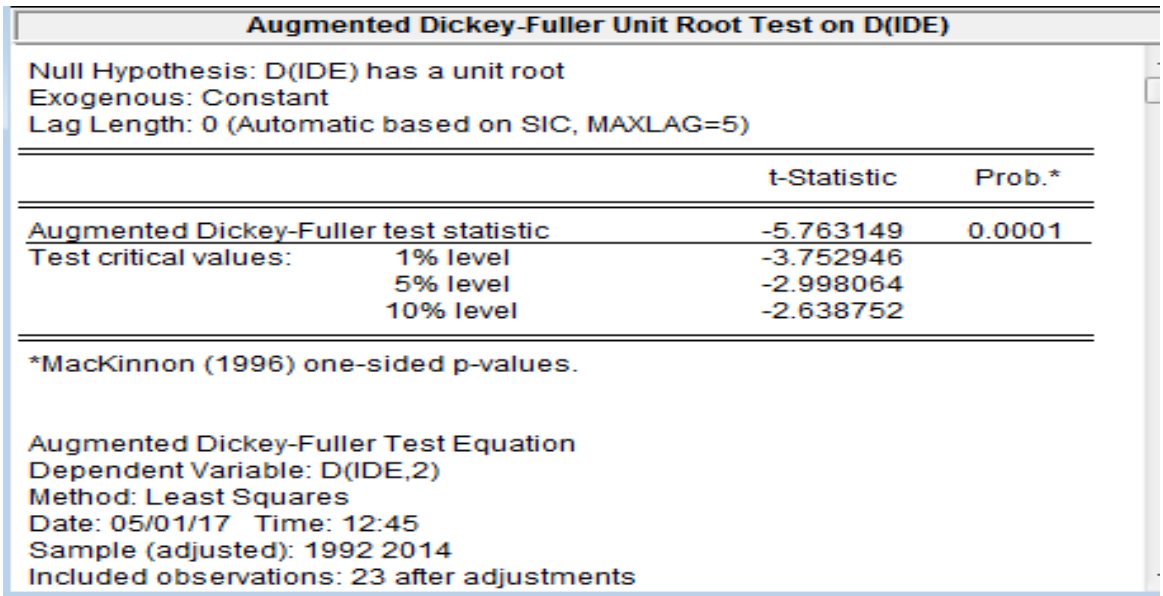

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(IDE)

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.763149	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 05/01/17 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

الملحق رقم : (10) اختبار السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/01/17 Time: 13:13			
Sample: 1990 2014			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IDE does not Granger Cause CR	23	2.19673	0.1401
CR does not Granger Cause IDE		0.33142	0.7222
OP does not Granger Cause CR	23	3.17163	0.0661
CR does not Granger Cause OP		3.13181	0.0681
OP does not Granger Cause IDE	23	0.64214	0.5378
IDE does not Granger Cause OP		7.40960	0.0045

الملحق رقم : (10) اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.873008	66.60825	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.512843	19.14472	15.49471	0.0134
At most 2	0.107036	2.603819	3.841466	0.1066

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.873008	47.46353	21.13162	0.0000
At most 1 *	0.512843	16.54090	14.26460	0.0215
At most 2	0.107036	2.603819	3.841466	0.1066

الملحق رقم : (11) معادلة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة

1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood	-159.6509
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
CR	IDE	OP	
1.000000	0.004527	-272.3870	
	(0.00149)	(26.5393)	
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)			
D(CR)	0.010864		
	(0.02885)		
D(IDE)	4.818022		
	(6.62698)		
D(OP)	0.003783		
	(0.00040)		

الملحق رقم : (12) معادلة نموذج تصحيح الخطأ

Error Correction:	D(CR)	D(IDE)	D(OP)
CointEq1	-1.367403	16.99563	-0.017388
	(0.37346)	(139.134)	(0.00617)
	[-3.66142]	[0.12215]	[-2.82047]
D(CR(-1))	0.221590	-17.32586	0.007393
	(0.24653)	(91.8443)	(0.00407)
	[0.89884]	[-0.18864]	[1.81650]
D(CR(-2))	-0.022829	-12.56965	0.003385
	(0.19674)	(73.2969)	(0.00325)
	[-0.11603]	[-0.17149]	[1.04228]
D(IDE(-1))	-0.002479	-0.190239	-2.65E-05
	(0.00101)	(0.37739)	(1.7E-05)
	[-2.44700]	[-0.50409]	[-1.58449]
D(IDE(-2))	-0.001446	0.069831	-2.83E-05
	(0.00091)	(0.33971)	(1.5E-05)
	[-1.58537]	[0.20556]	[-1.88299]
D(OP(-1))	26.65615	-76.82175	0.168705
	(7.02660)	(2617.78)	(0.11599)
	[3.79360]	[-0.02935]	[1.45442]
D(OP(-2))	12.70976	239.6408	0.061466
	(7.19473)	(2680.41)	(0.11877)
	[1.76654]	[0.08940]	[0.51752]
C	0.883366	87.11239	0.006473
	(0.34379)	(128.081)	(0.00568)
	[2.56947]	[0.68014]	[1.14049]

الملحق رقم 13: معطيات الدراسة القياسية 1990-2014.

السنوات	Invd	Open	PIBHH	السنوات	Invd	open	PIBHH
1990	40	0.38	-2.1	2003	938	0.2	4.4
1991	80	0.44	-1.3	2004	882	0.22	3.2
1992	30	0.17	-1.2	2005	1145	0.2	2.8
1993	0	0.18	-2.6	2006	1888	0.19	1.8
1994	0	0.22	-0.3	2007	1743	0.21	6.3
1995	0	0.26	3.7	2008	2632	0.24	5.8
1996	270	0.21	3.3	2009	2746	0.29	6
1997	260	0.1	-0.3	2010	2301	0.26	5.8
1998	607	0.2	3.9	2011	2581	0.24	5.7
1999	292	0.19	2.3	2012	1499	0.24	4.2
2000	280	0.17	1.3	2013	1691	0.27	6.5
2001	1108	0.19	1.8	2014	1719	0.27	7.4
2002	1065	0.22	3.2				